

نظراتٌ إلى المرجعية

بقلم: العاظمي



دار السلام

بيروت - لبنان
ص.ب. ٢٥٨٩ - الفسيف

نظرات الى المرجعية ..

بقلم : العاملي

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم السلام على سيدنا ونبينا
محمد وآله الطيبين الطاهرين

الشجرة المباركة

المرجعية الدينية عند الشيعة ، شجرة مباركة ، عريقة الأصول
راسخة الجذور .. أسسها الله تعالى بقوله : (فاسألوا أهل الذكر
إن كنتم لا تعلمون) ..

وسقاها الأئمة المعصومون أهل الذكر ، صلوات الله عليهم ،
بمثل قول الامام الباقر عليه السلام لأبان بن تغلب : (أجلس في
مسجد المدينة وأفّت الناس فأني أحب أن أرى في شيعتي مثلك)
(الاحتجاج : ٢ / ٦١ - وسائل الشيعة : ٣٠ / ٢٩١) .

وقول الامام الرضا عليه السلام لعلي بن المسيب الهمداني وقد
قال له : شقيّ بعيدة ، ولست أصل إليك في كل وقت .. فممن
أخذ معالم ديني ؟ قال : (من زكريا ابن آدم القمي المأمون على
الدين والدنيا) (وسائل الشيعة : ٢٧ / ١٤٨)

٤ نظرات الى المرجعية

فكان فقهاء المذهب معالم تلك الشجرة المباركة بعد الأئمة الأطهار .. نَمَتْ فروعهم وامتدتْ ، وعمّت ثمراتهم عبر العصور ابتداء بالسفراء الأبرار ، الى مراجعنا الأفاض الكبار ، أمثال الكليني ، والصادوق ، والمفيد ، والمرتضى ، والطوسي ، والحقق والعلامة . والشهيدين .. الى كل عظماء هذا الخط المبارك حتى عصرنا .. رسول الله على الماصين منهم . وحفظ الله الباقيين ..

شجرة الصمود في وجه الأعاصير

من صفات مرجعيتنا البارزة أنها تمسكت بأصالتها وقيمها ، وصمدت في وجه الأعاصير .. بل إذا قايسناها بالأجهزة الدينية الأخرى أمكننا القول إنها الجهاز الديني الو-تيد الذي حافظ على حيائه وحيويته من عهد الأئمة الأطهار الى عصرنا الخاضر .. واستعصى على الإبادة والخضوع ، وقاوم أحداث الدهور ، وصروف الزمان !

فلو نظرنا الى جهاز الحاخامات ، لوجدناه خضع في تاريخه وحاضره للحكام ، كما خضع لتقوارين بني اسرائيل .. حتى فقد مصداقيته عند اليهود أنفسهم .

وأضعف منه الجهاز الكنسي الذي تحمل أوزار الحكم البابوي .. فثار عليه جمهوره ، وسجنوه في قفص الفاتيكان والكنيسة ..

أما الأجهزة الدينية للمذاهب الأخرى، من أزهر مصر وجامع الزيتونة ، وجامعة القرويين ، ومشيخات الصوفية في العالم الاسلامي ، ومشيخة الاسلام في استانبول .. فنرى أنها لم تصمد أمام الغزو الغربي في مطلع هذا القرن .. وفقدت ماكانت تملك من استقلال ونفوذ ، وصارت مؤسساتها بيد الحكومات .. وعلمائها وطلبتها موظفين في دوائرها !

أما مرجعية الشيعة فقد قاومت وصمدت ، وأصرت على الدفاع عن قيمها والحفاظة على استقلالها .. ورفضت أن تخني الهام لمستعمر ، أو تخضع لأوامر حاكم ولو كان شيعياً .. ووقف جمهورها مؤيداً لها متحملاً معها البأساء والضراء ، حتى خرجت منتصرة مرفوعة الرأس في العراق وايران ولبنان ، وأيما حل الشيعة ..

لذا كان من حقنا أن نفتخر على العالم بأن مرجعيتنا وجهازنا الديني الشيعي ، هو الوحيد بين الأجهزة الدينية في العالم ، الذي استطاع أن يحافظ على وجوده واستقلاله عبر العصور ، وأن يواصل حياته وفاعليته لخير طائفته وعامة المسلمين ، معتمداً على صمود مراجعه وعلمائه ، وتمويل متديني الشيعة وأبرارهم ..

حملة التشكيك والتشتيت المعاصرة

طبيعي أن لا يروق لأعداء الاسلام وجود مرجعية دينية مستقلة عنهم .. حتى لو كانت لا تعمل لمشروع سياسي مناهض لهم .. فكيف بهم وقد قامت مرجعية الشيعة في ايران بقيادة ثورة ضد حاكمهم الشاه وانتصرت عليه ..؟!!

لابد أنهم قرروا الانتقام من مرجعية الشيعة ، وبدؤوا العمل .. إن ما نراه من حملة تشويش على مرجعية الشيعة ، في مواد مطبوعة ومسموعة .. وما نلاحظه من عمل لتميعها وتشتيتها وتجزئتها .. وما نشاهده من هجوم على قداسة المراجع وعلماء الدين عند الشيعة .. وصلت الى التشكيك في مقامات الأئمة المعصومين وقداستهم صلوات الله عليهم ..

إنما هي حلقات من برنامجهم للانتقام .. ومفردات من عملهم الدؤوب لإبعاد الشيعة عن مرجعتهم الأصيلة ، التي تمثل بحق مذهب أئمتهم الطاهرين ، في فقهه العميق وعقائده الناصعة .

لكن العجب الذي لا ينقضي .. أن يشارك في هذه الحملة بعض أفراد من الشيعة ، ويندفعوا في اتجاهات تصب في إضعاف المرجعية الشيعية وتشتيتها .. فتراهم يطرحون حيناً التنازل عن

بعض الشروط الفقهية في المرجع ، وحيناً إضافة شروط جديدة لا يقرها فقه الشيعة ، وحيناً آخر تحويل المرجعية الى مجلس كالفاتيكان .. أو تحويل الخمس الى ضريبة حكومية .. ويبلغ الأمر ببعضهم أن يشككوا في أصل التقليد والرجوع الى المتخصص ويطالوا بالسنتهم جهاز المرجعية ومعتمديها وثقاتها .. دون أن يدركوا من أين نبعت أفكارهم هذه .. وأين تصب ! ونظراً لأهمية الموضوع .. اخترنا في هذا الكتاب مناقشات جرت حول المرجعية في شبكات الانترنت ، لكي نسلط الضوء على الأفكار الأصلية والغريبة ، ونتعرف على النظرة الصحيحة للمرجعية ، والنظرات الخاطئة .. والله الهادي الى سواء السبيل .

كتبه : العالمي

الفصل الأول

بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص ..

نبدأ بمشروع المرجعية الموضوعية أو مرجعية المؤسسة ، الذي تبناه الأستاذ الشهيد الصدر قدس الله نفسه الى حد ما ، ثم تراجع عن كثير من أفكاره بعد مرجعيته ، واقترب نظرياً وعملياً من نمط مرجعية السلف .. لكن أفكار أطروحته ما زالت تعيش في أذهان بعض الحركات والعلماء المعاصرين .

كتب المدعو (نقد ونظر) في شبكة هجر الثقافية، بتاريخ ٤-٣-٢٠٠٠، موضوعاً بعنوان (المرجعية الدينية عند الشيعة مالهـا وماعليها ؟) ، قال فيه :

وجدت بعض المداخلات بين الأخ العاملي والعلوي حول
المرجعية في موضوع الأخ المتمرد :

<http://www.hajr.org/hajr-html/Forum3/HTML/002286.html>

وأحببت أن أفرد موضوع مستقل لتتم المواصلة والنقاش فيه ،
لأنه موضوع حيوي جداً ، ونريده أن يركز على محاور منهجية،
وهو أفضل من الكلام الانشائي .

✍ فأجابه (علي العلوي) بتاريخ ٥-٣-٢٠٠٠ :

السلام عليكم :

ما المانع من تحويلها الى مؤسسة تنتخب مجلسها الاستفتائي
حسب الكفاءة ، وتكون هناك إمكانية للمحاسبة والنظر في
الشكاوي التي ترتبط بالمؤسسة . وتكون هناك آلية للتغيير
والتبديل ، ومجلس استفتائي ، ولا يكون الأشخاص المفتين هناك
طوال الحياة ، بل لا بد من التغيير كل مثلاً ثمان سنين يتبدل
المجلس الاستفتائي .

على المؤسسة أن تستفيد من التخصصات الحديثة من مدقي
حسابات ومحاسبين ومستثمرين ، وعلماء في الطبيعية والكيمياء
والصناعة ، ولا بد أن تتعاون مع الجامعات من حيث
الاستشاريين في الأمور العلمية وما شابه .

أنا هنا أحلم .. علَّ هذا الحلم يتحول حقيقة .

✍ فأجابه العاملي بتاريخ ٦-٣-٢٠٠٠ :

شكراً لك أيها الأخ على فتح هذا الموضوع هنا.. فقد تطرق إليه بعض الأخوة في ساحة الحوار المعاصر في موضوع حكم الغناء ، وأجبتهم بشكل مختصر .. وأعيد ما يتعلق بالموضوع من الواحة المعاصرة ، فقد كتب الأخ (القلم الساحر) قائلاً :
يذكرني موضوعك ، ومداخلات ضيوفك المحترمين ، بموضوع سبق بحثه في بيزنطة قبل أكثر من خمسمائة سنة. كان محمد الفاتح السلطان العثماني يحاصر بجيوشه بيزنطة ، عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية ، فيما كان كهنتها منشغلين في جدل حول « جنس الملائكة » وهل هم ذكور أو إناث أو يجمعون الصفتين ؟ فذهب موقفهم هذا مثلاً وقالت العامة :
جدل بيزنطي !

تحدثون عن تحليل الغناء أو تحريره ، في الوقت الذي تعلمون جميعاً أنه لم يبق في العالم كله منزل وأحد لا يترنم أهله بأغنية ، على أي شاكلة كانت !

وتحاولون عبثاً أن تستنطقوا الآيات والأحاديث حول هذا الموضوع ، متجاهلين حقيقة ثابتة وهي أنه من الظلم للإسلام

والمسلمين محاولة البعض فهم هذه الآيات والأحاديث وتفسيرها منفصلة عن سياقها التاريخاني !

يفهم أحد من " الكهنة " ، الذين نصبوا من أنفسهم حماة للأصنام ، إني أشكك في كون الإسلام ديناً صالحاً لكل زمان ومكان . لا ! بل سأشكك ، وإلى أبد الآبدين ، في مقدرة مفسر من القرون الوسطى ، وفي ظروف الترغيب أو الترهيب التي فرضتها الأوضاع السياسية وقتئذ ، أن يفهم عصرنا الذي نعيش فيه ويفتي له ! مثل هؤلاء لم يبدأ الإسلام بهم ولم ينته عند حدود معارفهم .. وحاشى أن يكون !

نحن اليوم نحتاج إلى "مؤسسات" إفتاء لا إلى " مفتي " فرد منفرد تقف حدود الكون عند حدود علاقته بسلطة ما أو جماعة ما أو رغبة ما في الانتقام من ماضٍ لن يعود ! وتقف حدود معارفه عند حدود قدرته على عدم الوقوع على الأرض بسبب دورانها !

مؤسسات بما في هذه الكلمة من معنى ، تضم آلاف الاختصاصيين في جميع العلوم الدينية والانسانية المتخصصة منها ، في جميع المعارف النظرية والمادية.. والله أعلم !

✍️ وكتب علي العلوي :

السلام عليكم أخي القلم الساخر :

إنك أصبت كبذ المأساة ، وهي غياب الحالة المؤسساتية من حياة المسلمين في معظم شؤونهم . وإن أهم شأن يمس حياة كل مسلم هو الفقه ، فلا بد لنا من مؤسسة قائمة على متخصصين في كل العلوم وليس الشرعية فقط .

أو يكون لهذه المؤسسة الافتائية مستشارين من الجامعات ، لكي تكون فتاوى تلك المؤسسة مستوعبة للواقع . وقد كان هناك في الستينات جدل في ايران حول المرجعية وتحويلها الى مؤسسة ، وكان للدكتور الشيخ مرتضى المطهري دور بارز في هذا الموضوع .

فممت يتحقق هذا الحلم حتى نتجاوز الأشخاص ومرحلة الفرد لمرحلة المؤسسة ، فكل شئ في العالم المتطور يتجه من الحالة الفردية الى الحالة المؤسساتية .

✍️ وكتب العاملي :

المرجعية الشيعية الآن ، مؤسسة عالمية مستقلة حرة ، ونظامها راسخ في فقه الشيعة وقلوبهم .. فبمجرد أن يتوفى المرجع يتجه

الشيعة في العالم الى فقهاءهم أهل الخبرة ، لمعرفة أعلم الفقهاء الموجودين ، ويرجعون اليه بشكل طبيعي ، ويأخذ منه الوكلاء في بلاد الشيعة وكالاتهم .. وتنظم دورة الاستفتاءات ودفع الحقوق الشرعية وصرفها .. يتم ذلك باختيار طبيعي حر ، دون أن يكون سلطة لهذا الحاكم أو ذاك ، ولهذا المخبرات أو تلك .. أما إذا صارت المرجعية الشيعية مؤسسة ومركزها في بلد ما ، فقد جعلناها بيد حاكم ذلك البلد ! ثم تعمل المخبرات الأمريكية والموساد لتعيين مرجع يخضع لسياساتها ! ولنا في الفاتيكان عبرة !!

✍️ وكتب علي العلوي :

السلام عليكم أخي العالمي :

أنا أختلف معك في أن المرجعية ، عندنا مازلت في حالتها الفردية واعتمادنا على فرد ، وإذا مات تحولت حالة الانتقال الى حالة من اللخبطة ، وهذا أحدى المشاكل المرتبطة بكون الحالة فردية .

نعم هناك مرجعية قوية لا يوجد مثيل لها بين المسلمين ، عندنا نحن المسلمين الشيعة ، ولكن مازالت الحالة فردية معتمدة على فرد . مشاكل كثيرة ترتبط بفردية المرجعية .

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ١٥

كلامك عن تغلغل الموساد والآسي أي ايه ، لا محل له ،
فالموضوع أشد خطورة فيما لو استطاعت المخابرات استمالة
الفرد المتصدي للمرجعية . أما في حالة المؤسسة فبإمكان المؤسسة
أن تحذف أي بذرة سيئة ، وبوجود نظام محاسبة وآلية قوية
للمراقبة ولاتخاذ القرارات ، ولاختيار المجلس الافتائي ، فلا يمكن
لمخابرات أن تستميل مؤسسة بكاملها بل تستطيع أن تستميل
شخص واحد .

كلامك عن تسلط الدولة على المرجعية ، إسمح لي ، الآن لنا
نظام لم يستطع حتى صدام المحرم من أن يتدخل فيها كمؤسسة
فردية ، فكيف بها وهي مؤسسة جماعية. ونحن الآن عندنا
جمهورية اسلامية في ايران ، ولا تتدخل في شؤون المؤسسة
المرجعية الفردية ، بل هي من تتدخل في شؤون الدولة .

نحن الآن الفرصة مواتية لنا أن نخلق مثل هذا الحلم الذي طالما
حلمت به أمتنا . نريد مؤسسة مرجعية ومجلس استفتائي منتخب
من المؤسسة حسب التأهيل العلمي ، ويمكن محاسبة هذه المؤسسة
ومراقبة تصرفاتها من قبل المؤسسة نفسها، بعيداً عن سلطة الدولة.
وإذا كانت هناك نية واقتناع بالفكرة ، فبالامكان تطبيقها .

✍️ وكتب الخزاعي :

الأخوة جميعاً ، السلام عليكم :

الحمد لله فقد تحول موضوع حلية الغناء وحرمة، الى موضوع المرجعية المؤسسة.. حرمة الغناء مسألة فقهية يتفق جميع علماء المسلمين على حرمة. ويختلفون في التفاصيل والمصاديق ، وواجبنا أن يتبع أحدنا المرجع الذي يقلده ، أو المذهب الذي يتبعه .

المرجعية المؤسسة موضوع جيد وجدير بالمناقشة ، ولكني لا أرى مكانه هنا، وربما الأنسب أن يكون في واحة أهل البيت (ع) وحتى لا نصادر الموضوع (الغناء) من صاحبه ، نأمل من الأخ العلوي أو الأخ العاملي أن ينطلق بنا في موضوع مستقل حول مؤسسة المرجعية ، الايجاب والسلبية ، حتى نشارك معهم في جدية. انتهى .



✍️ ونقل العاملي الموضوع الى واحة أهل البيت عليهم

السلام ، وكتب :

طبعاً كلام الأخ الساخر .. ساخر جداً .. فقد أعطى لنفسه حق الفتوى وكأنه خبير في الشريعة والقرآن والسنة .. وأفقي بأن

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص.....١٧

حلية الغناء أمر بديهي لأنه أمر واقع ! ثم أفتى بأن اللازم لنا فتوى مؤسسة ، وليس فتوى فرد ! وأيده الأخ العلوي كلياً ، والأخ الخزاعي إجمالاً ..

والجواب عن هذه الأفكار أنها تريد التحديث ، ولكنها حاضرة لأن تدفع ثمنه الأصالة ، أي كل شيء !!

أولاً ، ليس عندنا حجة شرعية لفتوى اللجان ، بل الشرعية لفتوى الأعلام الجامع للشروط !!

وثانياً ، لم يدرس هؤلاء الشباب ما جرى ويجري للكنيسة ، أكبر مؤسسة قيادية وفتوائية في العالم .. فهم يتصورون أن من السهل تكوين مؤسسة مرجعية شيعية ، وحفظها من تدخل الدول والمخابرات الدولية لتفريغها من مضمونها .. وكأنهم لا يعرفون أن الكرادلة المرشحين للمرجعية المسيحية فيهم من كل البلاد حتى الافريقية ، وأن البابا ينتخب مفصلاً على الطلب !!

وثالثاً ، الاقتراح والمشروع المعلق في الهواء يعني عدم إمكانية التنفيذ ، أو عدم القابلية للتنفيذ .. فما هي الخطوة الأولى ، أيها المقترحون ؟

✍️ فكتب قاسم جبر الله بتاريخ ٠٦-٠٣-٢٠٠٠ :

في الحقيقة لقد شدتني هذه العبارة القصيرة وهي : (فأولاً ،
ليس عندنا حجة شرعية لفتوى اللجان ، بل الشرعية لفتوى
الأعلم الجامع للشروط) .

هذه العبارة بحاجة الى تأمل جيداً .. فليست مسألة التقليد
مسألة فنية .. أو مسألة إدارية .. أو مسألة مؤسساتية . صاحب
الفتوى لا بد وأن تتوفر فيه شروط الحجة ... وهذه الشروط لم
تأت اعتباراً بل بعد بحث وتدقيق وأخذ ورد ودراسة معمقة
تخصصية ، وسنين مترامية للوصول الى ما يرى الذمة (ذمة العباد
المكلفين أمام الله) فتطبيق الشروط هذه من أعلمية وغيرها ، لا
تتسنى لاختيار إنسان عادي مهما كان نوعه ، الا أن يكون من
أهل الخبرة ليقوم بدور الدليل والمرشد لمن هو المبرئ للذمة في
تقليده .

نعم ، فكرة المؤسسة لبيت المال لها وجه ، بحيث تعرض على
الفقيه المقلد والفقهاء المقلدون بفتح اللام المشددة ، وتعرض
عليهم إيجابياتها ، ليفتوا على اثرها بجواز تسليم الأخماس
والزكوات والأموال الحسبية اليها .

ولكن هل من أحد يقوم بهذا ؟!

✍ فكتب الخزاعي بتاريخ ٠٦-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخوة جميعاً ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

شكراً للأخ نقد ونظر على طرح الموضوع هنا .

وأعتذر عن التأخير الاضطراري .

أولاً وقبل كل شيء ، ليس المقصود بالمرجعية المؤسسة هي محاولة لابتعاد الأعلام عن ساحة الافتاء ، ولا المقصود إدخال من ليس أهلاً للفتوى في هذه المؤسسة. بل المراد هو النهوض بالمرجعية الدينية المباركة من الحالة الفردية المعهودة الى المرجعية المؤسسة ، والتي تبدو من نظرة أولية أجدر بتلبية حاجات وأهداف الجسم الشيعي والاسلامي على المستويات الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتكون بمثابة البيت المرجعي . وهي ليست دعوة لتقليد (المؤسسة) بدل الفرد ، بل على المقلد أن يتبع مرجعه في أمور وأن يتبع المؤسسة في أمور أخرى (تحدها المؤسسة المرجعية) . ومثال على ذلك نرجع الى مقلدنا في أمور الصلاة والصوم والخمس والحج .. في حين نرجع في الأمور السياسية والموقف من الدولة وأيام الأعياد الى المؤسسة. ومسألة الأعلمية هي أيضاً من المسائل الخلافية يراها بعض دون الآخر . وقلما اتفق الجميع على مرجع أوحده ، وقد تكون

مرجعية السيد الخوئي (رض) أوضح مصداق في مجال الأعلمية، ولكننا نجد من كان (من العلماء) من يقول بأعلمية السيد الخميني (رض) وآخر من يقول بأعلمية السيد محمد باقر الصدر (رض) .

وأوضح مصداق لصعوبة تحديد الأعلم هو عصرنا هذا ، وكدليل على صحة قولي هو هذا التوزيع المتنوع من المكلفين في تقليدهم للمراجع العظام (حفظهم الله) فنجد في العراق عدة مراجع يقلدهم الشيعة من العراق والخليج وايران ومن جميع انحاء العالم . ونجد عدداً كبيراً من المراجع العظام في ايران ويقلدهم كذلك شيعة من كل أنحاء العالم ، وهكذا الحال في باكستان وايران ولبنان. فهل يمكن مثلاً : أن يجتمع المراجع العشرة الأوائل (بحسب نسبة انتشار التقليد لهم) ليكونوا مؤسسة مرجعية . ثم يرشح كل مرجع اثنان من أكفأ وكلائه ، لنحصل على عشرين وكيلاً كفوءاً يتوزعون على لجان (مالية - تبليغية - علمية (مدارس) - شؤون اجتماعية - إعلامية) .

وإذا رحل مرجع ما الى ربه ، يكون كل شئ محفوظاً في المرجعية المؤسسة ، وتكون الحقوق مصانة الى أبعد قدر ممكن ومصروفة في محلها ، وفي مقدمته إغناء الفقراء ، والتي هي أساس

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٢١

تشريع الحقوق . وباعتقادي القاصر ، لو تحقق هذا لما بقي فقير شيعي ، وقد يتعدى الأمر الى غير الشيعة من المسلمين .

في ظل هذه المؤسسة سيحصد التبليغ ثماراً سريعة لأهدافه في تبليغ علوم أهل البيت ، وما احتاج أكثر المبلغين لتلبية رغبات العامة (من نوع الأطوار والاقتصار على موضوع معين وما شابه ذلك) لأن المفروض في المؤسسة أن تعين للمنطقة المبلغ أو الخطيب حسب الكفاءة ونوع المتلقي ، وأن تصرف المؤسسة الحقوق الكافية للمبلغين ، فيكون المبلغ والخطيب وامام الجامع في هذه الحالة يعمل وفق الأهداف المرسومة من المؤسسة المتفق عليها من المراجع العظام .

وفي الجانب الحقوقي أيضاً ، سيكون حال طلبة العلوم الدينية في ظل المؤسسة أحسن بكثير مما هو عليه الآن ، إذ نجد الآن أكثر الطلبة يعملون من أجل تأمين أبسط حالات المعيشة لعوائلهم ، مما يؤثر سلباً على الأبداع العلمي لديهم وهو واقع معاش اليوم .

وأهم من هذا كله ، سوف لا يكون هناك مجال واسع للأصحاب الطموحات الذاتية (وأقصد من غير العلماء بل الذين يستفيدون من حالات المعارف والمحسوبية) .

وفي عصر المرجعية المؤسسة يكون تفاعل أبناء الأمة أكثر حضوراً ، وخاصة في المواقف السياسية والمواقف من الدولة ، ومن بعض الأحداث الاسلامية ، حيث لا ينتظر كل مكلف رأي مرجعه ، بل يعود هنا الى الرأي المؤسسي ، والذي يخرج موحداً في حال المؤسسة ، ومتضارباً في بعض الأحيان في حال الفرد . وأطير في هذه القضية كثيراً حيث أطمح أن تكون للمرجعية المؤسسة اذاعة خاصة بما تنفذ برامجه ، وهنا يأتي دور الاستشاريين من المتخصصين في المجالات السياسية والاعلامية ، والمسائل المستحدثة في العلم الحديث .

وللحديث بقية ، وتقبلوا خالص التحيات .

✍️ فأجابه قاسم جبر الله تاريخ ٠٦-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخوة الكرام ، والأخ الفاضل الأستاذ الخزاعي :

الرجوع الى الفقيه الفرد والمرجع الواحد ليس فقط في أبواب الصلاة والصيام والصوم ، فهذا التحديد يحتاج الى دليل أيضاً .. وهذا اشتباه يقع فيه الكثير ، ونقع فيه بين فترة وأخرى الرجوع الى الفقيه والمرجع في كل الأمور وبلا استثناء ، فكل المواقف الاجتماعية أو السياسية لا يخرج حالها عن الأحكام

٢٣ الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص

الخمسة ، التي لا يستطيع أحد أن يحكم بها غير الفقيه ، والمرجع الديني المتخصص ، والقادر على استنباط الأحكام

لسنا بحاجة الى مرجعية سياسية . بمعنى الالتزام بها على نحو الالتزام بالفتوى التي يصل اليها الفقيه ، حيث لا دليل على حجية مثل هذه المؤسسة الا من باب الرجوع الى أهل الخبرة في تشخيص الموضوعات .. نعم اللجان السياسية مثلها مثل أهل الخبرة وأهل التشخيص في تخصصهم ، الذي لا يتعدى تشخيص الموضوع الذي يحتاج الى تطبيق الحكم عليه .. والذي يقوم بدور اصدار الحكم على هذا الموضوع هو الفقيه لاغير ، هذا هو القدر المتيقن لبراءة الذمة ... وينبغي علينا ونحن نطرح مثل هذه الاقتراحات المهمة أن لا تغيب علينا الأمور الأخرى حتى لا تتداخل فيما بينها ...

فمرجعية سياسية . بمعنى أنها تعطي لنا السبل وتصدر الأحكام كالوجوب في خصوص القضايا السياسية ، هذا أمر فيه من الشبهة مما لا يخفى بل لا بد من ترتيب العمل بين هذه اللجان وبين الفقيه والمرجع ، وهو عادة لا يتشخص في فرد واحد ، بل الفقهاء المراجع عديدون وكثيرون عادة .

ﷺ فأجابه الخزامي بتاريخ ٠٦-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخ العزيز جبر الله المحترم ، السلام عليكم :

لم أقصد بالرجوع في غير الصلاة والصوم و . . . الى المؤسسة (لم أقصد الى لجان المؤسسة) بل الرجوع الى المرجع المقلد أيضاً إذ افترضنا وجود مجموعة المراجع العظام ، والفتوى أو الحكم الصادر من المؤسسة هو رأيهم في المسألة سواء أجمعوا عليه أم لا ، إذ المهم كون الرأي موحد هنا . وأعتقد أن التباساً ما قد حصل في فهم ردي السابق . وللتوضيح أقول : اللجان المفروضة تلعب دور المنفذ لبرامج وأهداف المؤسسة المرجعية لا غير ، وثمة توضيح أكثر وهو يمكن (بل لا بد منه) أن يكون الولي الفقيه أحد أعضاء المؤسسة المرجعية إضافة الى تصديه الى الأمور السياسية في الدولة . المؤسسة المفترضة ليس مرجعية سياسية لتكون بديلاً عن الولي الفقيه . غاية الأمر هو الانتقال من حالة الفردية الى حال الجماعة .

ولاشك أن الرجوع للفقيه المرجع في كل الأمور وبلا استثناء ، وعندما ضربنا مثلاً بالرجوع في بعض الأمور الى المؤسسة ، إنما الرجوع الى الفتوى التي تصدر من المرجعية المؤسسة ، والتي

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٢٥

اشترك في الافتاء بها كل المراجع العظام أو أكثرهم ، وخاصة الأمور المستحدثة والمواقف ، يطرح الموضوع على طاولة المراجع وتتم مداولة ومناقشة الأدلة فيما بينهم ليصدروا لنا رأياً يمثلهم ويرى ذمنا .

وقد ذكرت أن المؤسسة المرجعية هم المراجع العظام ، الذين يقلدهم الناس الآن ، فهم أصحاب الفتوى وهم المتخصصين والقادرين (كذا) على استنباط الحكم الشرعي . مع تحياتي لكم.

✍️ فكتب قاسم جبر الله بتاريخ ٠٦-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخ العزيز الأستاذ الخزاعي :

أنا أقصد من كل ما تقدم هو عدم امكانية هذه المؤسسة فنياً ، بالفن العلمي الفقهي والأصولي ، لأن هذا المجلس الفروض فيه لا تتعدى فرضين حسب تقديري ...

الأول منها : أن يكون أحد افراد المؤسسة هو الأعلم ، وعليه لا يجوز الرجوع الا الى رأيه ، هذا على القول بالأعلمية فتذهب بذلك ثمة المؤسسة . .

الثاني منها : أن يكونوا جميعاً متساوين في الأعلمية ، وهنا اما ان يتفقوا جميعاً في الرأي وهذا بعيد جداً فيتبع رأيهم... وإما أن

يختلفوا الى قسمين في الرأي ، وهنا لا أحد يقول الأخذ بالرأي الأكثر شرعاً ، وفي هذه الحالة يجوز الأخذ بأي رأي . وهذا فيه انقسام للامة وذهاب الثمرة أيضاً من المؤسسة . وإما أن يختلفوا على مستوى فردي وكل يخرج برأي فتتعدد الآراء ، فترجيح أحدها على نحو الالتزام ل امبر له ولا مرجح ، وهنا أيضاً يحق لأي أحد الأخذ بالرأي الذي يختاره ، والمتوقف بالأختيار للمرجع مسبقاً هذا مع العلم أنه لا يحق لأي أحد منهم الرجوع الى رأي الآخر ، إذا كان له رأي حاضر فلا يجوز له الابتعاد بالرأي الذي استنبطه هو . فلا يقال يتفقون على الرأي الغالب بينهم ... والسلام .

✍️ وكتب الخزاعي بتاريخ ٠٦-٠٣-٢٠٠٠ :

صحيح جداً ما تفضلتم به . ولكن هناك من الآراء الكثيرة ، لا نريد بها معنى الفتوى ، فاتخاذ المواقف في بعض الأحداث كالتأييد والشجب قد لا تأتي على نحو الفتوى . وبما أني أراكم تصرون على عدم نجاح المؤسسة في مجال الافتاء ، لندع هذا المحور جانباً الآن ، وقد نعود اليه .

وهل عدم الامكان يشمل عمل المؤسسة في الجانب المالي ؟ فالمكلف يوصل الحقوق الى مرجعه والثاني بدوره يحولها الى

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص.....٢٧

المؤسسة بعد أن فرضنا أن له من يمثله في هذه اللجنة أو تلك .
وفرضنا أيضاً أن المراجع العظام قد اتفقوا ووضعوا برنامج صرف
الأموال .

ثم ما رأيكم في الجانب التبليغي ، ولا أرى ما أتى في الفتوى
يأتي هنا . أما ترى أن المرجعية المؤسسة بتنظيمها برامج تبليغية
تختزل خطوات وخطوات في جوانب المال والوقت وقطف ثمار
تبليغ علوم أهل البيت ، التي هي علوم الاسلام .

ثم الجانب الاجتماعي لا يرد فيه ما ورد في الافتاء ، وهو
مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب المالي من رعاية شؤون الفقراء
والمحرومين والايام .. (وكاد الفقر أن يكون كفراً) .

ونرى كثيراً من الحالات هدرًا للأموال (وليس السبب في
ذلك المراجع العظام قطعاً) وفي موارد الحلال كالحج .. وهذا
الواقع يحكي سفر سنوياً لبيت الله الحرام . خذ على الأقل عدد
من يذهب الى الحج ممثلين للمكاتب عن ١٥ مرجعا فيكون
المجموع ٢٠٠ على الأقل (بمجرد مثال) ليضرب في ٢,٠٠٠ دولار
للشخص الواحد فيكون ٣٠,٠٠٠ دولار سنوياً ، ونضربه
في عشرين سنة فيكون ٦٠٠,٠٠٠ دولار ، ونتخيل ما مقدار

هذا الرقم على مر السنين ، وكم نشيع ونكسي ونعلم من فقراء آل محمد (ص) في هذه الأموال ؟!

أنا لا أقول بعدم صحة ما يقومون به مما يؤدي الى صرف هذه الأموال ، فهو عمل ملازم للعمل الفردي . لكن يمكن توفير ٩٠% منه اذا ولدت المؤسسة المفترضة . وهكذا في الجوانب الأخرى كالاعلام المسموع والمرئي والمقروء .

محاور أخرى سأتركها لفرصة أخرى إن شاء الله .
ولكم خالص الدعاء بالتوفيق .

✍️ وكتب علي العلوي بتاريخ ٠٦-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخ العاملي العزيز :

أنا وافقت مع القلم الساخر حول تحديده للمشكلة ، وهي تحويل الفرد المفتي الى مؤسسة استفتائية ، ولم أوافق في كل شيء . فقد عقت على كلامك حول الاختصاص بالتأكيد عليه ، وانه لا بد من الاختصاص للفتوى مثل الطب لا بد له من التخصص وغيره من العلوم .

فقط أحببت أن أبين أنني لم اوافق القلم الساخر ١٠٠% ، وهذا ما كتبه في التعقيب بعد تعقيب الأخ العاملي .

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص ٢٩

✍ ثم كتب علي العلوي بتاريخ ٠٢-٠٣-٢٠٠٠ :

السلام عليكم إخواني :

الظاهر أن المنحني أخذ في التشدد ، فهناك أغاني ومغنين واطيين ، ولكم مثال انوشكا وأمثالها ، ولكن هناك فن محترم ، ولا يتعارض مع الاسلام فلم نركز على الفن المنحط ، وننسى الفن المؤدب والمحترم والذي لا يحرمه الاسلام (اعتماداً على بعض الفقهاء) .

أشكر الأخ العاملي : حول قضية الفتوى نعم هناك متخصصون ، ولا بد من التخصص للافتاء ، ولا بد للمتخصص أن يعايش الواقع والناس .

✍ وكتب قاسم جبر الله بتاريخ ٠٦-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخ المحترم الأستاذ الخزاعي :

إذا اتفقنا ، وقد قلت في مداخلتي ما يتوافق مع فكرتك الأخيره هذه وعبارتي بالنص (نعم فكرة المؤسسة لبيت المال لها وجه بحيث تعرض على الفقيه المقلد والفقهاء المقلدون -بفتح اللام المشددة - وتعرض عليهم ايجابياتها ليفتوا على أثرها بجواز تسليم الأخماس والزكوات والأموال الحسبية إليها . ولكن هل

٣٠..... نظرات الى المرجعية

من أحد يقوم بهذا !!؟؟) وإلا فأموال بيت المال الاسلامي في خطر وضياح... بإرث أو غيره من حسبيات تحددها المحابة . والسلام عليكم.

✍️ وكتب العاملي بتاريخ ٠٧-٠٣-٢٠٠٠ :

أشكر الأخوة الاعزاء على مشاركتهم :

الأخ نقد ونظر ، والعلوي ، وجبر الله ، والخزاعي ..

وقد اتضح موقفك أيها الأخ العلوي ، وأنتك تؤيد فتوى المتخصص وليس فتوى المؤسسة .. فمعذرة وشكراً .

يمكن أن نجمع الموضوع الى هنا بما يلي :

- ١- المطروح من الأخ الخزاعي هو (مؤسسة تعاون المراجع) الكبار الذين يرجع اليهم الشيعة في العالم . وهذا التعاون يتصور في المجال المالي بوضع نظام للحقوق الشرعية ، وفي مجال الحوزات والتبليغ والتوعية ، وفي المجالات الأخرى الاجتماعية والسياسية.. وهو أمر حسن ، لكنه غير تحويل المرجعية الى مؤسسة فاقتراحه أشبه بالاتحاد الفيدرالي بين المراجع الذين هم كبار فقهاء الشيعة..
- ٢- المطروح من الأخ قاسم جبر الله أن الفقه الاسلامي (الشيعي والسني) يعطي لشخصية اللجان والمؤسسات صفة المشاور فقط، ويبقى العزم والقرار مختصاً بـ (الشخص) الامام

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٣١

الخليفة ، الحاكم ، القاضي ، المرجع ، المفتي .. وقد تربى المسلمون على هذا النمط ، فلذلك تراهم ينظرون الى الحزب من خلال الشخص ، فهو الذي يعطي قيمة لحزبه ، حتى لو كان العكس صحيحاً .. وينظرون الى اللجنة بصفة الشخص المؤثر فيها.. فالمسألة المهمة شرعاً وعرفاً هي : شخصية رئيس الهيئة الذي يؤثر على القرار ، وليس نفس الهيئة ونظامها .. فالأخ قاسم يقول إن الفقه الاسلامي لا يسمح لنا أن نجعل المؤسسة مكان الشخص ..

٣- رأي داعيكم ، ويتلخص بما يلي :

أولاً ، الموافقة على السبب الذي ذكره الأخ قاسم جبرالله ، وهو أن الاسلام والفقه الاسلامي قد تبني الشورى كصيغة مساعدة ، ولم يتبنها كصيغة عمل .

ثانياً ، أن الهيئة الجماعية أثبتت فشلها كصيغة عمل.. فكل شورى أو لجنة أو مؤسسة ، تراها ناجحة ، فمعناه أنه يوجد فيها شخص قوى يستطيع أن يقنع الاعضاء أو يستعمرهم .. وإلا.. فهي فاشلة !!

ثالثاً ، أن المرجعية الشيعية كانت ويجب أن تبقى حالة شعبية الى ظهور الامام المهدي عليه السلام.. وكل صيغة تركز في هيئة

(مادة) للقرار المرجعي الشعبي يحمل خطر تدخل الدول والمخابرات الدولية ..

وهذا الموضوع يشبه تحويل حالة الوعي الاسلامي في مجتمع ، من حالة شعبية مسجدية متعددة الأنشطة .. الى حالة حزب متمركز النشاط !!

رابعاً ، أن إمكانية التعدد في المرجعية ضرورة ، وقد خطط لها الفقه الاسلامي ، وأسسها الأئمة عليهم السلام ! ولا يعني ذلك ترجيح التعدد ، بل يعني خطورة الحصر في مؤسسة أو أشخاص .. فالجمال أمام المتدين يجب أن يبقى مفتوحاً ليرجع الى من يعتقد أعلميته وجامعيته للشروط ، سواء كان ضمن مؤسسة ، أو خارجها .. ولا يجوز مصادرة حقه وحرية .

خامساً ، أن طرح مرجعية المؤسسة نظري محض ، فحتى أولئك الذين كانوا يتصورون صحته ، وصلوا الى عدم إمكان تطبيقه عملياً ، مثل الشهيد الصدر رحمه الله .. فعلى الذين يطرحونه أن يقدموا الخطوة الأولى العملية له .

سادساً ، إن استفادة المرجعية من اللجان المتخصصة في مجالات الاستنباط الفقهي ، والمجالات العملية المختلفة .. أمر آخر ، وليس هو موضوعنا ..

٣٣ الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص

سابعاً ، التعاون بين المراجع الكبار في المجالات المختلفة ، ابتداء من التنسيق ووصولاً الى الوحدة العملية . أمر آخر ، وليس هو موضوعنا أيضاً .

✍ فكتب علي العلوي بتاريخ ٠٧-٠٣-٢٠٠٠ :

أخي العاملي العزيز :

أنا في تصوري أؤيد فتوى المؤسسة المتخصصة ، وأتمنى أن تستطيع مرجعيتنا من تجاوز الحالة الفردية الى الحالة المؤسسية القائمة على الكفاءة العملية الفقهية . أي أني أرى المزاوجة بين الحالة المؤسسية والحالة المتخصصة .

✍ وكتب علاء الدين بتاريخ ٠٧-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخ المحترم العلوي: كيف يمكن المزاوجة بين الحالة المؤسسية والحالة المتخصصة ؟ أعطني مثلاً واقعياً على ذلك .
الشيخ العاملي : أشكرك على هذا الطرح الرائع الواعي ،
وكثر الله أمثالك في خدمة الدين .

✍ وكتب الراصد بتاريخ ٠٧-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخوه الكرام ، السلام عليكم ورحمة الله .

من خلال متابعتي لهذا الموضوع وكان عنوانه " المرجعية الدينية عند الشيعة مالها وما عليها " لم أر تعقيداً واحداً على هذا الموضوع ، وإنما أخذ طابع الحوار يتحول شيئاً فشيئاً الى موضوع جزئي من الموضوع العام ، الذي كتب حول المرجعية مالها وما عليها ، وبما أن الحديث يتمحور حول تحرك المرجعية من خلال عمل المؤسسات ، نحاول أن نسلط الضوء على بعض آراء الفقهاء الذين يتحركون لتفعيل هذا المشروع لكي نكون في الصورة أولاً، ونتعرف على كثير من النقاط المبهمة ، أو تكون خافية علينا ثانياً .

ومن جملة هذه الآراء هو رأي سماحة آية الله فضل الله ، حيث يحدد لنا من خلال التعرف على رأيه منهجية العمل لمؤسسة المرجعية يقوم على أساس دائرتين رئيسيتين :

الأولى : إبعاد المرجعية عن الصفة الشخصية ، فلا تكون معبرة عن الوجود الشخصي لمرجع معين ، بحيث تموت بموته ، وتأخذ خصوصياته الفردية . إن في ذلك ضياعاً لجهود كبيرة وعطاءات متميزة ، قام بها المراجع في فترات مختلفة .. هذا فضلاً عن تميز المرجعية بغلبة الصفة الفردية ، على الصعيد النظري وتجريئتها على صعيد الواقع التطبيقي .

٣٥الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص

وعليه يكون وفق هذه الرؤية العمل على إنهاء هذه الحالة الفردية للمرجعية وجعلها مؤسسة متكاملة موحدة لا تعيش الفواصل في شخصيات المراجع ، ولا يتحدّد امتدادها الزمني بحياة المرجع .. إنّما تمثّل حالة ثابتة لها مقّومات الاستمرار على خط استراتيجي واضح ، حتى مع تغيّر المراجع وتعاقب أدوارهم الحياتية ، بحيث يقول سماحته بهذا الصدد :

" أن تكون المرجعية مؤسسة بحيث أنّ المرجع عندما يأتي ، يأتي إلى مؤسسة تختزن تجارب المراجع السابقين ، بحيث تكون كلّ الوثائق التي تمثّل علاقات المرجع بالعالم وتجارها ، وخصوصيات القضايا التي عالجتها حتى في مسألة الاستفتاءات والأسئلة والأجوبة ، متوفرة للمرجع الجديد الذي يجد كلّ هذه التجارب جاهزة في مؤسسة المرجعية ليبدأ من حيث انتهى المرجع السابق لا ليبدأ بعيداً عن كل التجارب السابقة " .

الدائرة الثانية : أن تتخلّى المرجعية عن حالتها التقليدية ، في الميل إلى الوسط الحوزوي بعيداً عن الاهتمامات العامة في حياة المسلمين وفي الواقع الدولي بشكل عام . وعلى هذا فإن الاهتمام المرجعي يجب أن يتسع بسعة القضايا التي تتصل بالإسلام والمسلمين ، ممّا يعني أن ترصد المرجعية مجمل الأحداث

والتحركات من خلال كونها مؤسسة قيادية في الوسط الشيعي والإسلامي .

وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال شخص المرجع ، فهو الذي يمكنه أن يضع الأسس المنهجية لبناء المؤسسة المرجعية. وهذا ما يحتاج إلى جانب المؤهلات الشخصية ، إلى خبرة عملية توافر عليها الفقيه في حياته من خلال انفتاحه على قضايا العالم ، وحضوره الفاعل في الساحات الثقافية والسياسية والاجتماعية العامة ، ومدى الأنجازات التي حققها عبر تفاعله مع الأوساط الإسلامية وغير الإسلامية في مستوياتها ومجالاتها المتنوعة .

إنّ هذه الخبرة أساسية في إنجاح المشروع الكبير للمؤسسة الشيعية ، لأننا أمام محاولة بناء ضخمة وسط تحديات وتعقيدات سياسية محلية وإقليمية وعالمية تستهدف أي مشروع حيوي وإيماني في الحياة الشيعية والإسلامية بشكل عام.

هذا إلى جانب الخلفية التاريخية الهائلة التي تحتاج إلى قدرة على التعامل معها بصورة لا تحدث هزة عنيفة في الجسم الشيعي .

إنّ هذه المسائل تفرض نفسها بقوة على محاولة البناء المؤسسي للمرجعية. وربما تتحول إلى عامل إعاقه كبير يحبط المشروع من

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٣٧

الأساس فيما لو افتقر المرجع إلى الرؤية الشمولية لتعقيدات الواقع العام المحيط بالأوساط الشيعية والإسلامية..

إن تحويل المرجعية الشيعية إلى مؤسسة إسلامية عالمية ليس عملاً اختبارياً يمكن فيه لشخص أن يجرب مشاريعه . إنها قضية خطيرة ذات حساسية مفرطة نتيجة الأوضاع الخطيرة والحساسية التي تحيط بحركة الإسلام في ظرفه الحاضر . مما يستوجب أهلية عالية يتمتع بها الفقيه في المجالات العلمية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، حتى يحقق البناء دون ردود فعل مضادة ، ودون حدوث تصدّع في الوسط الشيعي بدوائره الحوزوية والحركية والجماهيرية .

وعلى هذا الأساس يكون مشروع بناء المؤسسة المرجعية هو محاولة جادة لإعطاء الإسلام دوره الحقيقي في الحياة ، وذلك من خلال مواجهة الحملة المضادة على الإسلام والتشيع بوسائل معاصرة ، ومن ثم فتح الآفاق أمام حركة الإسلام التاريخية في الحياة .

هذا ما أردنا الحديث عنه ، وأما الحديث تحت عنوان المرجعية ماله وما عليها سوف نكتب فيه موضوعاً مستقلاً إن شاء الله تعالى في الأيام القادمة . وآجركم الله جميعاً .

✍ وكتب علي العلوي بتاريخ ٧-٣-٢٠٠٠ :

السلام عليكم أخي العزيز ، ما المانع من المزاوجة ؟ وأتصور في النقاش بين الأخ الخزاعي وقاسم جبر الله بيان ذلك .

فما المانع من أن يكون هناك مجلس فقهائي منتخب من قبل مجلس عموم اهل الخبرة في تحديد المجلس المرجعي لعموم المسلمين الشيعة . فكل من ينضم للهيئة العمومية (مجلس العموم) يكون من أهل الخبرة . وكل من يترشح للمجلس المرجعي لا بد أن يكون فقهيا حسب معايير الحوزة العلمية وأهل الخبرة ثم تتم عملية الانتخاب من قبل الهيئة العمومية والتي تتمتع بالخبرة في تحديد الاصلح بين الفقهاء الذين يتصدون للافتاء ودائماً يكون الرأي الجماعي المحض بالنقاش أقوى من الرأي الفردي .

إذن المؤسسة الاستفتائية أو المرجعية في تصوري لا بد أن تؤسس على التخصص الفقهي المؤهل حسب مقاييس الحوزة العملية . فلايستطيع الدخول لمجلس العموم أو الهيئة العمومية إلا شخص مؤهل ، ومن ثم لا يستطيع ان يترشح للمجلس المرجعي الا فقيه معتبر .

وهكذا تتم المزاوجة بين التخصص والحالة المؤسساتية .

✍ فكتب قاسم جبر الله بتاريخ ٠٨-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخ المحترم والعزيز علي العلوي :

ليس الاشكال في تجميع الفقهاء تحت مظلة واحدة .. وليس الاشكال في الطريقة لجمع الفقهاء نظرياً تحت هذه المظلة .. فالطرق الى جمع الفقهاء ممكنة .. ولكن الاشكال في الرأي الواحد لهذا التجمع .. في الفتوى المتفق عليها لهذا التجمع ... لا يمكن أن نتصور رأياً واحداً على نحو الدوام وفي جميع القضايا ، بل أكثرها ، بل مجموعة منها متفق عليه لجميع الفقهاء في اطار مؤسسة أو غيرها... وقد ذكرت اشكالات على هذا الأمر وعدم إمكانية تصويرها خارجياً ، وعلى نحو الوقوع أيضاً ..

أنت تصور لنا حسب ما فهمت أنا من كلامك .. أن بالامكان أن يتحد الفقهاء تحت المؤسسة ، ويتدارسوا ويحققوا في مسألة واحدة ، ليصل الجميع الى رأي واحد ... هذا الأمر وإن أمكن نظرياً فلا يمكن وقوعاً أصلاً لأن يلزم أن يتفق جميع الفقهاء في المباني الأصولية.. المباني الفقهية... المباني الرجالية ... المباني العلاجية لتعارض الأدلة .. وغيرها بكثير من مباني يتبناها كل فقيه على حدة .. فلو اتفق فقيه مع آخر في مبنى أو اثنين أو ثلاثة ، فلا نضمن الاتفاق في المبنى الرابع وهكذا ..

٤٠نظرات الى المرجعية

هذا بالنسبة الى فقيهين اثنين .. وكلما كثر الفقهاء وهم كذلك ، كثرت احتمالات الاختلاف في المبنى أكثر وأكثر .. وهذا الاختلاف المبني له أثره الكبير في الفتوى.... فمن الصعب أن تكون نتيجة المدارس بينهم رأياً واحداً يخرج باسم الجميع أو باسم المؤسسة ...

حتى لو قلنا جداً بإمكان أن يتفقوا في الواضحات في المسائل الاجتماعية أو السياسية أو المسائل المتعلقة بالفروع ، فمن الصعب القول باتفاقهم في المسائل الكثيرة الابتلاء والغير واضحة الابعاد والهوية والنوع ، وهي كثيرة في عصرنا الحاضر ... مع ذلك مسألة الأعلمية لها الدور الكبير في استحالة مثل هذا المجلس أو المؤسسة .. والسلام .

✍️ وكتب العاملي بتاريخ ٠٨-٠٣-٢٠٠٠ :

من الأمور التي كانت تقال في النجف الاشرف في أوساط الطلبة المثقفين المتحررين :

إنه ينبغي تحويل المرجعية من مرجعية شخص الى مرجعية مؤسسة ، تختزن مؤسسات وتجارب المرجع السابق ، ووثائق ارتباطه بقضايا العالم .. وكان يعبر بعضهم بالمرجعية الذاتية

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٤١

والمرجعية الموضوعية .. أو بالمرجعية الصالحة ، إشارة الى المرجعية غير الصالحة .. أو بالمرجعية الرشيدة ، إشارة الى المرجعية التي لم تبلغ سن الرشد .. الخ .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى : كانت هناك دعوة الى خروج المرجعية مما يعبر عنه بعضهم بـ (قوقعة) اهتماماتها الحوزوية ، الى الاهتمامات العامة بوضع الشعب في بلدها ، وأوضاع المسلمين الشيعة في العالم ، وقضايا العالم الاجتماعية والسياسية الخ. وهو كلام في ظاهره مقبول وجميل ، لكن تكمن فيه أخطاء وأخطار .. ويتضح ذلك بالمسائل التالية :

المسألة الأولى : مسألة تبديد التجربة المرجعية واختزانها :

من الواضح أن التجارب القيادية في الأمة ، ومنها القيادة الدينية ، تختزن في أذهان الأمة تجارب قيمة ، هي الموجهة للامة في تعاملها مع القيادة الجديدة ولتلك القيادة في تعاملها مع الأمة .. ويمكن أن نسميها السوابق والقوانين والتقاليد غير المكتوبة .. فهناك تجارب وتقاليد لانتخاب الرئيس في أمريكا ورئيس الوزراء في بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، وتقاليد لانتخاب البابا رئيس الكنيسة .. الخ .

والأصح أن نسميها في موضوعنا تجارب أجيال الشيعة في اختيار المرجعية ، أو (سيرة المشرعين في أمر المرجعية) وتشمل سيرة الفقهاء المراجع وغيرهم ، وسيرة المتدينين في التعامل مع المرجعية العليا عند الشيعة ..

هذه التجارب المختزنة في واقع الأمة ، هي قوانين غير مكتوبة ، ويصعب كتابتها على شكل نصوص قانونية ، لأنها أشبه بالحس الاجتماعي الذي يزن به الناس الأمور ، ويتخذون منها المواقف . ونصل هنا الى السؤال المحوري : ماهو المقصود من اختزان تجربة المرجع السابق ؟ إن كان المقصود التجارب والخبرات المختزنة في أذهان الشيعة في العالم ، فهي موجودة وفاعلة .

وإن كان المقصود أن تكون عند الشيعة مؤسسة في مبنى معين في بلد معين ، تشمل ملفات قضايا ، ووثائق ملكية ووقف الحوزات والمؤسسات التابعة للمرجعية في العالم ، وموظفين أهل خبرة بتعامل المرجع مع العالم ؟ فهذا يستبطن عدة أمور خطيرة :
١ - فهو يعني أن تخضع المرجعية للبلد الذي فيه المركز ، شئنا أم أبينا !

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٤٣

٢ - وأن يخضع المرجع الجديد للعمل في تلك المؤسسة وموظفيها ، شبيهاً بالوزير الذي عليه أن يعمل في مبنى وزارته ، ومع مدرائها وموظفيها .

٣ - وأن يكون الشيعي في العالم ملزماً بتقليد المرجع الذي تختاره تلك المؤسسة ، حتى لو كان يشك أنه جامع لشروط المرجعية .

٤ - وأن يوجد مركز قوة له نفوذ كبير في اختيار المرجعية وهو هيئة الأمناء التي تتولى تلك المؤسسة ، وتسلمها الى المرجع الجديد ...

الى آخر الأمور التي لا ينسجم أي منها مع الأحكام الشرعية للتقليد ، ولا مع المحافظة على سلامة المرجعية الدينية من التدخلات السياسية ..

وبذلك يتبين أن الوضع الفعلي المتبع لاختيار المرجع أقوى وأصح وأصل .. فهو يعتمد على قناعة المتدينين الشيعة في العالم بأعلمية وتقوى فقيه موجود في أي نقطة من العالم ، فيرجعون اليه في الاستفتاءات ودفع الحقوق الشرعية اليه ، ويقوم هو بإدارة الحوزات والمراكز إدارة كاملة إن كانت وقفيتها ترتبط به ، أو

٤٤ نظرات الى المرجعية

إدارة توجيهية بصفته المرجع صاحب الكلمة المسموعة شرعاً ،
وبصفته ممول الحوزة أو المشروع كلياً أو جزئياً .

أما كيف يعرف المتدينون المرجع الجديد ، فطريقه الشرعي أن
يسألوا أهل الخبرة الذين يعرفونهم ..

إن الاختيار الطبيعي بهذه الطريقة ، يضمن للمرجع حريته من
الخضوع لأي ضغوط سياسية ، أو مؤسسية . ويضمن للمتدين
الشيوعي حريته في اختيار مرجع تقليده حسب قناعته بينه وبين
ربه ..

وبهذا يعطي للمرجعية الشيعية صفة الواقعية والتأثير الحقيقي
في حياة الشيعة وقضايا العالم ، وليس التأثير الرسمي الشكلي ..
وكل هذه الأمور غير مضمونة أبدأني صيغة المؤسسة المرجعية!!
المسألة الثانية : نقاط الضعف والخطر في مشروع مجلس
الخبراء لاختيار مرجع التقليد : (يتبع إن شاء الله) ..

كتب الخزاعي بتاريخ ٠٨-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخوة الكرام والاساتذة الأفاضل ، السلام عليكم جميعاً :
سئل الشهيد الصدر الثاني عن إعلانه لأعلميته وأنها سابقة لم
تحصل بالحوزة والمرجعية ؟ فأجاب (رض) : إن سائر المراجع

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٤٥

ديدنهم إثبات مرجعيتهم بلسان حالهم وإن لم يصرحوا بذلك بلسان مقالهم ، وذلك فيما إذا كان المرجع يذهب الى وجوب تقليد الأعلام ، ومع ذلك طبع رسالة عملية وعرض نفسه للتقليد، فلو لم يكن أعلم لكان ذلك محرماً عليه لأنه لا يرى نفسه مصداقاً له .. انتهى كلام الشهيد .

من المفاهيم التي طرحها السيد الشهيد محمد باقر الصدر مفهوم المرجعية الرشيدة وأعطى خطوطها العامة وصاحب النظرية وتلميذه الصدر الثاني خير مثال للتطبيق العملي ، وواقعها هو القيام والامتثال لما تأمله عليه النيابة عن المعصوم (ما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم وسغب مظلوم) وخلاصة المطلب أن يعيش المرجع النائب عن المعصوم ليل نهار نيابته ، ويعيش ليل نهار آمال آلام أمته .

أخوتي وأساتذتي الكرام : نحن بصدد مناقشة الفكرة ، لذلك علينا أن لا نجزم قاطعين أنه ليس بالامكان أفضل مما كان . ولنستمع الى ما قاله المرجع الشهيد محمد باقر الصدر ، ولا يخفى ما كان عليه من العلم والفكر الفذ ، يقول في هذا المضممار : (وأما العمل في سبيل هذه النظرية ... ففي أساليب العمل

الخارجي ، كانت لدينا حالة أنا أستطيع أن أسميها حالة التزعة الاستصحائية ، الاستصحاب الذي قرأناه في علم الأصول ، طبقناه على أساليب العمل وطبقناه على حياتنا ، فكنا نتجه دائماً الى ما كان ، ولا نفكر أبداً في أنه هل بالامكان أفضل مما كان!! هذه التزعة الاستصحائية - والكلام لا يزال للسيد الشهيد - التزعة الى ما كان والحفاظ على ما كان ، يجعلنا غير صالحين لمواصلة مسؤوليتنا ، ذلك لأن أساليب العمل ترتبط بالعلم ، ترتبط بالبستان الذي نريد أن نزرع فيه ، وهي الأمة التي نريد أن نزرع فيها بذور الخير والورع والايمان ، ليست حالة واحدة ، الأمة تتغير . نعم إسلامك لا يتغير ، لكن الأمة تتغير ، اليوم الأمة غير الأمة بالأمس في مستواها الفكري ، في مستواها الأخلاقي ، في علائقها الاجتماعية ، في أوضاعها الاقتصادية ، في كل ظروفها .. الأمة اليوم غير الأمة بالأمس .. لهذا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف والتغيرات والتصورات التي توجد في الأمة .. هذه التصورات والتغيرات تحدد لنا أساليب العمل ، إذ ليس بالامكان أن يكون هناك أسلوب واحد يصدق على الأمة اليوم وعلى الأمة بالأمس وعلى الأمة غداً . انتهى .

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص.....٤٧

ثم يصرخ السيد الشهيد ثائراً على هذا النمط من التفكير
ليقول :

(لا بد لنا أن نتحرر من النزعة الاستصحابية ومن نزعة التمسك بما كان حرفياً بالنسبة الى كل أساليب العمل ، هذه النزعة التي تبلغ القمة عند بعضنا ، حتى إن كتابا دراسياً ... أمثل بأبسط الأمثلة - والكلام للسيد الشهيد - إذا أريد تغييره الى كتاب دراسي أفضل منه ، حينئذ تقف هذه النزعة الاستصحابية في مقابل ذلك... إذا أريد تغيير كتاب بكتاب آخر في مجال التدريس وهذا أضال مظاهر التغيير ، حينئذ يقال : لا.. ليس الأمر هكذا ، لا بد من الوقوف ، لا بد من الثبات والاستمرار على نفس الكتاب الذي كان يدرس فيه الشيخ الأنصاري رحمه الله ، أو المحقق القمي رحمه الله) . انتهى .
ويقول السيد الشهيد (رض) أيضاً :

(هذه النزعة الاستصحابية التي تجعلنا دائماً نعيش مع أمة قد مضى وقتها ، ومع أمة ماتت وانتهت بظروفها وملابسها ، لأننا نعيش بأساليب كانت منسجمة مع أمة لم يبق منها أحد ، وقد انتهت ، وحدثت أمة أخرى ذات أفكار أخرى ، ذات ظروف وملابس أخرى وحينئذ من الطبيعي أن لا نوفق في

العمل ، لأننا نتعامل مع أمة ماتت ، والأمة الحية لا نتعامل معها ،
ومهما يكن لنا من تأثير سوف يكون هذا التأثير سلبياً ، لأن
موضوع العمل غير موجود في الخارج ، موضوع العمل ميت ،
والموجود في الخارج لا نتعامل معه ...) . انتهى كلام الشهيد
الصدر .

وهذا كلام لعالم آخر: (وقد بدت المؤسسة الدينية في النجف
وغيرها متخشبة الى حد أنها كانت تجهض كل محاولة ولو بسيطة
وسطحية لتحديث بعض الجوانب ، أو المظاهر في حياة المؤسسة
المذكورة ، ويكفي للدلالة على عدم واقعية النظام الدراسي القائم
فعلاً أنه نظام لا يفشل فيه طالب ، ولا يرسب فيه طالب ، وأن
جميع المنتسبين اليه يتخرجون .. هذا النظام لا يزال حتى كتابة
هذه الكلمات على الحال التي كان عليها منذ مئات السنين ، فهو
يقوم على نظام ، إنه فوضى ... وما أكثر الذين يكتسبون صفتهم
الدينية والعلمية من عدد السنين التي قضوها في النجف دون أن
يكتسبوا منها شيئاً سوى بعض الحذقة الكلامية)

(نشرة الرأي الآخر ، العدد الثالث - عن كتاب مواقف وتأملات في قضايا
الفكر والسياسة في سلسلة اخترنا لك " الطبعة الثانية ١٩٩٢ ، من مقال
للشيخ محمد مهدي شمس الدين تحت عنوان (المرجعية آفاق وتطلعات) ص

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٤٩

(٢١٥) ، ونكتفي بهذا القدر من التعليق عسى أن نعاود مرة أخرى . وهو في الحقيقة ليس تعليقاً وإنما آراء واجتهادات ورؤى علماء محسوبين على هذه المؤسسة أو هذا الكيان . عذراً للإطالة ، وللجميع خالص التحيات ، والدعاء بالتوفيق .

✍️ وكتب العاملي بتاريخ ٠٨-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخوة الاعزاء ، أعرف أنه يوجد عند بعض الشباب اتجاه للدعوة الى جعل المرجعية مؤسسة شبيهة بالفاتيكان .. ولكنها في اعتقادي دعوة بالغة الخطورة على المرجعية والتشيع .. وهي طموح من أصحابها لا يملك تقديراً صحيحاً للصورة المشوهة التي سيولد بها المشروع إذا قدر له ، لا سمح الله ، أن يولد .

طموحٌ لا يعلم المتحمسون له أنه عمل يستमित من أجله أعداؤنا لتكبيال المرجعية الدينية الشيعية ، باعتبارها الطاقة الهائلة والقيادة الدينية الوحيدة التي مازالت مستقلة في العالم !!
لذا أرى من واجبي بيان مخاطرها.. وينبغي أولاً أن أوضح نفطتين :

الأولى ، أن رفض مرجعية المؤسسة ، لا يعني معارضة استفادة المرجع من المؤسسات .. فمراجعنا استفادوا ويستفيدون من

٥٠نظرات الى المرجعية

المؤسسات والشخصيات أهل الخبرة ، بمقدار حاجتهم وإمكاناتهم .

والثانية ، أن ذلك لا يعني عدم نقل مؤسسات وممتلكات المرجعية السابقة الى المرجعية الجديدة .. فإن سيرة مراجعنا في أوقافهم أن يجعلوا توليتها الى المرجع الجديد .. وآخر مثل على ذلك المرحوم السيد الخوئي رحمه الله ، الذي سجل مؤسسات المرجعية في العراق ولندن ولبنان والهند وغيرها ، باسم هيآت أمناء وجعل الولاية عليها للمرجع الجديد ، الذي ترجع اليه أكثر الشيعة في العالم .

وأراني قبل الدخول في بحث مجلس الخبراء العالمي لاختيار المرجع الجديد ، بحاجة الى التذكير بالحرريات الخمس ، أو العناصر الخمسة ، التي تمتاز بها المرجعية الشيعية .. وأن كل مشروع يصادرها كلاً أو بعضاً ، أو يخشى أن يضر بها .. فهو دعوة الى التنازل عن أصالة المرجعية الشيعية واستقلالها ، أو تعريض أصالتها واستقلالها للخطر !!

الأولى ، حرية المكلف الشيعي في أن يختار مرجعه الذي يعتقد أن تقليده مبرئ لذمته ، بدون أي نوع من الالتزام الخارجي .

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٥١

الثانية ، حرية مرجع التقليد في أن يعتمد أسلوب العمل الذي يقتنع به .. لأن معنى الاعتراف بأنه مرجع أن رأيه حجة شرعية في الأحكام ، وفي الموضوعات التي يرى وجوب التقليد فيها ، ورأيه محترم في الموضوعات الباقية. فمن أول حقوقه أن يعترف له بحقه في اختيار أساليب عمله .

الثالثة ، حرية مرجع التقليد في أن يتدخل في السياسة ، أو لا يتدخل .. فهذا معنى أنه مرجع ورأيه حجة عليه وعلى مقلديه . أما محاولة فرض العمل السياسي عليه ، فهو فرض مرجعية على المرجعية !!

وهو من نوع الجهل بشريعة الاسلام ، بل وبأخلاقيتها .. فمهما فرضنا مبررات الداعين الى العمل السياسي والقائلين بأن البعد عنه وعن التدخل في قضايا الأمة والعالم جهود لا مبرر له .. فقد يكون عند المرجع قناعة بضرورة الأنكماش السياسي في هذا البلد أو هذا العصر ، أو أن واجب الشيعة الأنكماش الحضاري لحفظ ماعندهم وعدم ذوبانهم ، حتى تأتي ظروف أفضل .. وما دمنا فرضناه مرجعا جامع الشرائط فلا بد أن نحترم رأيه !

الرابعة ، حرية المرجع من نفوذ حكومة البلد الذي يعيش فيه ، وضغوطات الحكومات الأخرى ، حتى لو كان هذا البلد هو الجمهورية الاسلامية الشيعية ، التي يحكمها فقيه أو مرجع .

الخامسة ، المحافظة على المرجعية وعملية اختيار الشيعة لمرجعهم الأعلى ، بالحرية الشخصية التامة ، بعيداً عن تأثيرات القوى الدولية ، وأجهزة مخابراتها .

✍️ وكتب قاسم جبر الله بتاريخ ٠٩-٠٣-٢٠٠٠ :

شكراً جزيلاً لفضيلة الشيخ والأستاذ الجليل العاملي ، على بيان الرأي السديد في هذه المسألة الخطيرة جداً ..

هذا الرأي الذي انطلق من خلال تجربة عملية طويلة في العلم والعمل . وأن مثل هذه الاطروحات ماهي إلا أحلام شباب من أمثالي ، ومن دون تعمق ودراسة مسهبة تخصصية . والسلام على الجميع .

✍️ وكتب الخزاعي بتاريخ ٠٩-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخوة جميعاً ، السلام عليكم :

لابد من التأكيد والتوضيح على أن الدعوة للمرجعية المؤسسة هي ليست الغاء لدور المرجع الفرد أولاً ، ولا هي دعوة للنيل من

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٥٣

استقلالية المرجعية ثانياً، فالمراجع الأفراد الذين نقلدهم الآن هم طاقم المؤسسة المفترضة ، تقليدهم محفوظ ورأيهم متبع . والتعليل بتأثيرات القوى الدولية ومخبراتها لا وجود له في حال المؤسسة ، أو لا أقل هو أوضح في حالة الفرد ، إذ اختراق الفرد أهون وأيسر من اختراق الجماعة ، وتواطؤ الفرد مع المخبرات (فرض جدلي) أقرب الى دائرة الامكان منه الى المؤسسة والجماعة.

وهي ليست دعوة شباب ! وقد نقلت لكم آراء بعض العلماء ومنهم المراجع كالشهيد الصدر ، وبالنسبة لقد ولى رسول الله (ص) أسامة إمرة جيش المسلمين وهو في عنفوان الشباب !!

وللتوضيح أكثر : لاتعني المؤسسة المفترضة ، دائرة على المرجع أن يأتي صباحاً للدوام الرسمي ويسجل اسمه في غرفة الاستعلامات! يا أخوتي : المؤسسة ممكنة التصور وكل مرجع في مكتبه وبلده مع وسائل الاتصال الحديثة كما ترون !

أضف الى أن المؤسسة ترفع الضغوطات عن المرجع من خلال الحكومات في البلدان المختلفة ، لأن وراء المرجع مؤسسة تمثل كل الشيعة مما يشكل المرجع من خلال المؤسسة ضغوطات على الحكومات . فانقلبت الآية !

وكل ما عانت المرجعية وتعاني في ظل الحكومات الجائرة ، ما هو إلا نتيجة لفقدان يد الجماعة والمؤسسة . ولك في الشهداء الصدر الأول ، الشيخ الغروي ، الشيخ البروجردي ، والصدر الثاني خير مثل . . . فلو تصورنا وجود المؤسسة ما حصل الذي حصل .

ومع المؤسسة لا يوجد أي نوع يعرفل من حرية المكلف الشيعي في اختيار مرجعه ، وليس هناك أي نوع من الالتزام الخارجي ، لأننا افترضنا المؤسسة المكونة من المراجع الذين يقلدهم المكلفين باختيارهم .

إن أعلام الحوزة المعاصرين بدءا بالامام الخميني (رض) الذي ندد (بالجهلة والأغبياء والمتخلفين والمتحجرين والأفاعي) على حد تعبيره ، مروراً بسماحة السيد الخامني حفظه الله حول تنقية الشعائر الحسينية من البدع والخرافات كما قال ، وتكريس فعالية مدرسة الوعي مقابل مدرسة التسطيح ، ودعوته الحوزة بأن تنحى منحى التخصص .

وقال سماحة السيد الخامني في جمع من طلبة العلوم الدينية :
(وإلا ما شأن الجيل المعاصر بمثل هذه الشبهات ، وأين هو من

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٥٥

(شبهة ابن كمونة) التي لم تزد أمنية البعض إذا وفق للقاء الامام المهدي عجل الله فرجه يوماً أن يسأله عن جواب هذه الشبهة . . .) . وأضاف : (إنما هناك شبهات وأسئلة غيرها تشغل الاذهان وتساور الوعي الانساني) . ثم دعا الى تحديد الكتب الدراسية من قبيل الرسائل والمكاسب والكفاية ، والتي كان لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها أو مسها ...) - صحيفة كيهان العربي ٢٢ حزيران ١٩٩٥ .

وقال أمام مسؤولي وكوادر الحكومة الاسلامية سنة ١٤١٢ هـ :

(إن خطر التحجر والروح الرجعية عند ..! هذا الخطر لا يقل عن خطر الهجوم المعادي ، بل يزيد عليه أضعافاً) .
إن النظرة الاستصحابية التي نطبقها على جميع مفردات حياتنا، هي التي تحكم تفكيرنا ، لنردد دائماً أن ليس بالامكان أفضل مما كان .. متناسين أن الأمم تتغير والشعوب تتغير (فيأتي دور الشباب) وأن الامام علياً (ع) كان يقول : لا تقسروا أولادكم على تربيتكم (أو أخلاقكم) فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم) . ومتناسين أيضاً ما أوصى به الامام علي(ع) ولديه الحسن والحسين (ع) فقال : (أوصيكم بتقوى الله ونظم أمركم ..)

فلم يقل (أموركم) لأن أمرهم (ع) واحد ، والمراجع نواب
الامام (ع) ، وأمرهم واحد لا أمور شتى ..
فالدعوة الى المؤسسة المرجعية ونظم أمرها ، منطلقة من صميم
الحرص على المذهب ومراجعته العظام رحم الله الماضين ، وحفظ
الباقين جميعاً .

كتب العاملي بتاريخ ١٠-٣-٢٠٠٠ :

المسألة الثانية :

نقاط الضعف والخطر في مشروع مجلس الخبراء لاختيار مرجع
التقليد :

يتبادر الى الذهن سؤال :

هل يوجد فرق بين مجلس الخبراء لاختيار الفقيه الحاكم في
بلد.. وبين مجلس الخبراء لاختيار مرجع التقليد الأعلى للشيعة في
العالم ؟

والجواب الفقهي عند عامة فقهاءنا : كلا ، لا يوجد فرق ..
وقد كان المرحوم الامام الخميني ممن يرون هذا الرأي ، وأففى أن
القيادة الشرعية إنما هي للفقيه الأعلم الجامع للشروط فقط ..
وأن غير الأعلم لا بدأن يكون منصوباً منه ، وحاكماً باسمه .
ولكنه قبل وفاته رحمه الله وفي قضية عزله لنائبه الشيخ المنتظري

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٥٧

غير رأيه ، وأفتي بأن قائد الجمهورية الاسلامية لا يجب أن يكون الأعلام ، ويكفي أن يكون مجتهداً يختاره مجلس الخبراء . وبذلك فصل بين المرجعية وولاية الفقيه ، وكلف هيئة لاجراء تعديل في الدستور بموجبه .. ودخل ذلك في الدستور الايراني ، وجرى عليه العمل .

لهذا ، لا علاقة لموضوعنا بمجلس الخبراء في الجمهورية الاسلامية ، لأنه تابع للدستور هناك .. وعندما يطرح أحد تأسيس مجلس باسم (مجلس علماء الشيعة في العالم) مثلاً ، فهو يريد أن يكون هيئة عليا من علماء الشيعة في العالم ، له حق النظر واتخاذ القرارات في قضايا الشيعة العامة ، ومنها اختيار المرجع الديني الأعلى .

والسؤال الأول : من الذي يعطي هذا المجلس هذه الشرعية

والولاية ؟

والجواب : يمكن أن يعطيه نفس المرجع الفعلي ، أو المراجع . كما أن هؤلاء العلماء الذين يشكلون أعضاء في هذا المجلس بأنفسهم لهم صفة تمثيل واسعة ، ولهم نوع من الشرعية ، فعندما يوقعون على صيغة عمل لهم في المجلس ، يكون لها صفة الزام أدبي ..

وعندما يمضي مراجع التقليد عملهم يصبح لها صفة الشرعية الالزامية . وبذلك يتضح أن صفة الشرعية والالزام ، لا بد أن تكون من مرجع التقليد ، أو مراجعه .

والسؤال الثاني : لو فرضنا تشكيل هذا المجلس ، وأن أعضائه اتخذوا قراراً بالاجماع بأن المرجع الأعلى للشيعة هو فلان .. وكانت قناعة الشيعة في هذه المنطقة أو تلك خلاف ذلك ، فلم يقلدوه وقلدوا غيره ، لأنهم يرونه أعلم وأتقى .. فماذا سيكون موقف المجلس ؟!

والسؤال الثالث : إذا اجتمع هذا المجلس بعد وفاة المرجع الأعلى مثلاً ، واختلفت آراء أعضائه ، فصوت أكثر من نصفهم أو ثلثيهم على مرجعية شخص .. وكان المخالفون أو الخارجون عن عضوية المجلس أكثر نفوذاً في العالم الشيعي ، فسألهم الناس عن المرجع برأيهم ، فأجابوا : لقد أرجع المجلس الى فلان ، ونحن نرى أن فلاناً أفقه وأتقى ، فتبعهم أكثرية الشيعة ورجعوا اليه .. ألا يعني ذلك أن يصير عندنا مرجع للمجلس ، ومرجع لغير المجلس ؟!

والسؤال الرابع : ماهو الموقف من العلماء المشهود بعلمهم وتقواهم ، الذين يرفضون الدخول في هذا المجلس ، لأي سبب ،

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٥٩

مثل تخيلهم أنه عمل سياسي وليس دينياً ؟ ألا يعني تجاوز هؤلاء
أنا نؤسس هيئة علمائية رسمية ، تقابلها هيئة علمائية شعبية
موجودة وفاعلة ، غير متشكلة ؟!

والسؤال الخامس : ماهي شروط العضوية في هذا المجلس ،
ولنفرض أنهما الاجتهاد ، فمن له الحق في إعطاء هذه الدرجة ،
وإجراء الامتحان لها ؟ ونحن نرى أنه يوجد في كل عصر علماء
متفوقون متفق على اجتهادهم ، وآخرون مختلف في اجتهادهم ..
ثم .. الاجتهاد الذي هو شرط العضوية ماهو تعريفه وحدوده..
هل هو الاجتهاد بالمفهوم المتشدد الذي لا يعتقد باجتهاد كثير
ممن يسمون (آية الله) أم بالمفهوم المتسامح الذي يعطي درجة
الاجتهاد لمن لا يستطيع أن يرجع الى مصادر مسألة فقهية وأدلتها،
ويكتب شهر صفر بالسين ، ويرى أن المرأة لها حق الطلاق
كالزوج ، وإن لم تشترط ذلك ضمن العقد ؟؟؟!!
(يتبع إن شاء الله)..

✍️ وكتب الخزاعي بتاريخ ١٠-٣-٢٠٠٠ :

الأخ الكريم العاملي :

إسمح لي أن أقول إن ردكم الأخير خرج عن الموضوع نوعاً ما، باستثناء مسألة مجلس الخبراء . لدينا مراجع مقلدون لا يتجاوزون ١٠ الى ٢٠ . ولدينا مئات المجتهدين . والمجلس المفترض يشمل جميع مراجع التقليد دون المجتهدين فقط . والمفروض في الفكرة أن يتشكل هذا المجلس من كل مراجع التقليد بعد موافقتهم جميعاً وقبول الفكرة قبل التشكيل ، وعندها تكون صفة الالزام والشرعية لهذا المجلس المتأتية من الشرعية والالزام الأصليين للمراجع الأفراد الذين يشكلون الكتلة .

ولا يوجد في تاريخنا أن الشيعة قاطبة أجمعوا على مرجع واحد .. وليس ثمة حاجة لاختيار المرجع الأعلى من قبل المجلس .. وكذا الشيعة لا يختارون مرجعاً من خارج المجلس ، اذ المفروض أن المجلس يضم كل مراجع التقليد ، وبهذا ينتفي السؤال الثالث كذلك .

وكذا السؤال الرابع أيضاً ، لا مجال له ، لأن الأصل في المؤسسة أن تضم كل مراجع الشيعة فينتفي موضوعه .

وشرط العضوية في هذا المجلس كون المرجع يشغل مساحة (أياً كانت) في حيز التقليد الشيعي ، سواء كتب صفر بالسين أم كتب حوزة بالضاد !!

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص..... ٦١

إذا تشكل المجلس المفترض بالنقاط أعلاه - وأهمها شموليته لكل المراجع- يصبح له الحق أن يثبت أو ينفي اجتهاد أي عالم ، وله صفة الالتزام والشرعية .

✍️ وكتب العاملي بتاريخ ١١-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخ الكريم الخزاعي :

إن التنسيق والتعاون بين مراجع الشيعة ضرورة ، وتوحيد عملهم في إطار أي مجلس أو هيئة، وتحت أي عنوان ، مطلب مهم، لو أمكن .. وكذلك إنشاء مؤسسات ومراكز ، علمية ، وثقافية ومالية ، تحت إشرافهم .. وذلك في اعتقادي هو البديل الصحيح عن مشروع تحويل المرجعية الدينية الى مؤسسة .

ولكننا بحثنا في مشروع تحويل المرجعية الى مؤسسة ، والذي يطرح ذلك في بيروت ، يجعل نموذج البابوية المسيحية الأمر الذي يعني أنه يقصد الوحدة الكاملة ، والمركزية في المرجعية ..

وفيما يلي بحث في مسألة الوحدة والتعدد في المرجعية الشيعية: يبدو بالنظرة الأولى أن الوحدة خير من التعدد ، لأن الاتفاق خير من الاختلاف .. ولكن ليس كل ما يبدو جذاباً لأعيننا هو الصحيح ، ولا كل ما تهفو اليه عاطفتنا هو الصواب . فموضوعنا

هو (قيادة دينية) لطائفة تتبع مذهب أهل البيت النبوي الطاهر وتمسك به ، وقد شاء الله تعالى أن يغيب عنها إمامها المهدي الموعود عليه السلام ، ويتسلم قيادتها في كل عصر أكفأ الفقهاء بنظر أتباع المذهب .. وهو مهما فرضنا علمه وتقواه ، شخص غير معصوم .. فموضوعنا إذن (القيادة الدينية لشخص غير معصوم) .

وهنا أسمح لنفسي أن أدعي أن فتح الباب للوحدة والتعدد . حسب قناعة الشيعة في كل عصر ، هو الصحيح ، وأن فرض الوحدة أو العمل لفرضها هو الخطأ !! وأقرب مثل تقريبي يوضح الدليل : حكومة الحزب الواحد ، والأحزاب المتعددة .. فمشروع تحويل المرجعية عند الشيعة الى مؤسسة ، هو عمل باتجاه توحيدها والمنع من تعددها .. بل يغالي بعضهم ويقول :

(ما المانع من فرض مرجعية واحدة قوية على الشيعة في كل عصر ، بدل هذا التعدد والتفرق والاختلاف الذي نراه ؟!! أليس المطلوب أن يكون لنا فقيه جامع الشروط يفقي للشيعة ، ويصرف الأخماس والحقوق الشرعية على الحوزات العلمية والاعمال الثقافية ، ويتخذ المواقف الشرعية في قضايا العامة؟ فمادام هذا

٦٣ الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص

هو الهدف ، فإن وحدة المرجعية خير من تعددها ، ووحدة المرجع خير من اختلاف المراجع ، وأتباعهم ؟!) .

لكن فات هؤلاء أن هذا الحكم ساذج ، وأن الموضوع مسار عام لطائفة واسعة في عصور وظروف متعددة ومتغيرة .. وأن مضار فرض التوحيد أضعاف أضرار التعدد !!

أولاً ، إن قيمة المرجعية وقوتها بأن الانسان الشيعي (المكلف شرعاً) يقتنع بأن هذا المرجع يصلح أن يكون حجة شرعية بينه وبين ربه ، وأنه خبير في الشريعة وأمين على أحكامها ، فيقلده في عباداته ومعاملاته ، وحتى في فتواه في وجوب بذل ماله ونفسه ..

وهذه القناعة لا تحصل بالفرض بل بالحرية .. ولا تحصل بين عشية وضحاها بالاعلام ، وإن تأثرت به .. وكل تفريط بها ، أو عدم أخذها بعين الاعتبار في مشاريع تطوير المرجعية .. يعني مصادرة حرية الانسان الشيعي في (التقليد الشرعي) ، وبالنتيجة التخلف عن ركب جماهير الشيعة وتفكيرهم وقناعاتهم !

ثانياً ، ينبغي لأصحاب مشروع المؤسسة الواحدة للمرجعية أن يسألوا أنفسهم : لو نجحنا في توحيد المرجعية في مؤسسة مثل الفاتيكان ، وصار المرجع العالمي للشيعة واحداً لا معارض له ..

ألا يمكن أن يأتي يوم يقع هذا المرجع تحت مؤثرات ما ، فيتخذ موقفاً سياسياً أو فقهياً يضر بوضع الشيعة ومستقبلهم في العالم ، ثم لا يكون عند غيره القدرة على معارضته ؟

والجواب : نعم ، ذلك محتمل لأنه غير معصوم !!.

وبهذا يكون معنى توحيد المرجعية أن نسلم قيادة الشيعة لغير معصوم ، ونسلب منهم حق المعارضة !! فهل يوجد خطر على طائفة ومذهب أبلغ من ذلك ؟!! وهل يختلف ذلك عن رجل يوظف كل رأسماله في بلد واحد معرض للخطر ، بدل أن يوزعه في بلدان وأعمال متعددة ؟!

ثالثاً ، أصحاب هذا المشروع يطمحون عادة الى مرجعية دينية تتصدى للعمل والمواقف السياسية ؟ ويريدونها موحدة قوية حتى لا يوجد من يعارضها ويخرب عملها . وهذا أمر لم يدع اليه المرحوم الامام الخميني ، المرجع الذي شهد له العالم بقدرات سياسية متميزة .. فقد حافظ رحمه الله على أمرين أساسيين في المرجعية الشيعية ولم يسمح لنفسه أن يخدش أصالتهما :

الأول : حرية المكلف في أن يختار مرجع تقليده ، وإن أدى ذلك الى التعدد وإضعاف المرجع القائد .. والثاني : حفظ

٦٥ الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص

استقلال الحوزات الدينية والعلماء عن الدولة ، حتى لو كانت دولة شيعية يقودها مرجع من الحوزة .

رابعاً ، مضافاً الى ما تقدم ، نجد في سيرة الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم ، أنهم قبلوا بالتعدد في أصحابهم ، وعملوا له هم في بعض الأحيان ، من أجل البقاء عليهم .. ولا يتسع المجال لبحث رواياته ..

بل إن إرجاع الأئمة للشيعية في الغيبة الى من يروونه فقيهاً حافظاً لدينه .. الى آخر الشروط .. يستبطن الرضا بتعدد المرجعية لو حصل ، لأنه خير من الوحدة التي لا تؤمن عواقبها . من هذه الأدلة وغيرها مما لم نذكره ، يتضح لنا أن الاختيار الطبيعي الحر لمرجع التقليد ، فيه واقعية وميزات ، لا تتوفر في غيره ..

ويتضح أن الحكم الشرعي بأن على الانسان الشيعي نفسه أن يختار ، يفرض عليه مسؤولية ، وفي نفس الوقت يعطيه حرية لا يمكن أن تنتزع منه ! ومن جهة أخرى يقرر أن قانون (الانتخاب الطبيعي) إذا صح التعبير ، هو ضرورة دينية ، حتى لو نتج عنه تعدد المرجعية ، فذلك خير من مرجعية واحدة يصادر فيها هذا

٦٦ نظرات الى المرجعية

الحق الأساسي ، وتتحول فيها المرجعية الى شكل ديني ، أو لعبة سياسية !!

نعم إن علينا مع مراعاة هذا الحق المقدس للانسان الشيعي ، ولمرجع التقليد علينا واجب التوعية لعامة الشيعة ، والعمل لتقوية المرجعية بشبكة مؤسسات ومراكز تجعل أعمالها مؤسسية بالمعنى العام .

فكتب الخزاعي بتاريخ ١١-٣-٢٠٠٠ :

الأخ الكريم العاملي :

قلت (إن التنسيق والتعاون بين مراجع الشيعة ضرورة وتوحيد عملهم في اطار أي مجلس أو هيئة ، وتحت أي عنوان ، مطلب مهم ، لو أمكن .) . انتهى .

أصبت ، وهذا ما أكدته في كل مداخلاتي السابقة وهو ما أصبو اليه .

قلت (وفي اعتقادي هو البديل الصحيح عن مشروع تحويل المرجعية الدينية الى مؤسسة ..) . انتهى .

أصبت أيضاً ، وقد ذكرت أيضاً في أحد ردودي أن ليس المقصود من المؤسسة هو دائرة لها غرفة استعلامات يسجل فيها

الفصل الأول : بين مرجعية المؤسسة ومرجعية الشخص.....٦٧

المرجع اسمه عند الدوام الرسمي . بل تدار المؤسسة (الهيئة ...) من مكاتب المراجع ولا يخفى ما وصل اليه العلم في مجال الاتصالات اليوم .

قلتم (وهنا أسمح لنفسي أن أدعي أن فتح باب للوحدة والتعدد حسب قناعة الشيعة في كل عصر ، هو الصحيح ، وأن فرض الوحدة أو العمل لفرضها هو الخطأ) . انتهى .

وهذا الذي نتوخاه من إثارة الموضوع . ومن نحن لنفرض على المراجع الوحدة ؟! وإذا أمعنتم النظر في ردودي السابقة لوجدتم أنني أؤكد على التعددية ، وأن الهيئة المفترضة مكونة من أفراد مراجع كل له من يقلده ، وللمكلف الحرية التامة في تقليد من شاء منهم أو العدول الى آخر . أما في مغالاة البعض في إيجاد مرجع واحد للشيعة ، فأنا خارج عنها ، لأن هذا لا يتم مع فتح باب الاجتهاد ، بل هو يعني بصورة غير مباشرة غلق باب الاجتهاد . وعليه فلا نعمل على مصادرة حرية الانسان الشيعي في التقليد الشرعي .

وعلى ما أوضحناه أعلاه وبالمداخلات السابقة صار واضحاً أننا لا نريد مرجعاً عالمياً واحداً للشيعة لا معارض له .. كيف

ندعي هذا ونحن الشيعة نجعل مجلساً للخبراء يراقب عمل الولي الفقيه .. وأعتقد أن المسألة فهمت من خلال الخلط بين الولي الفقيه المتصدي ، وبين المرجع .

وكذلك لا نطمح الى مرجعية دينية تتصدى للعمل والمواقف السياسية .. نعم هذا جزء من الطموح وهو متوفر في الولي الفقيه المتصدي للدولة .. وقد ذكرنا كثيراً من الطموحات في الردود السابقة ، أهمها إغناء فقراء الشيعة والاستفادة من أموال الامام بطريقة تخدم المذهب بأفضل ما عليه الآن .

ومسألة حفظ استقلال الحوزات الدينية والعلماء عن الدولة ، هو مما أكدناه في الردود السابقة وقد قلت في أحدها أن المراجع في ظل المؤسسة يشكلون ضغوطاً على الحكومات بدل العكس . وبهذا نكون قد أعطينا الحق (الانتخاب الطبيعي) للانسان الشيعي وللمراجع التقليد .. فما علينا إذن إلا واجب التوعية العامة الشيعة ، والعمل لتقوية المرجعية بشكل مؤسسات ومراكز ، تجعل أعمالها مؤسسية في ضمن إطار وحدوي أو تنسيقي ، بعد أن لا يمانع في ذلك المراجع العظام .

مع خالص التحيات .

✍ فأجابه العاملي بتاريخ ٢٧-٠٣-٢٠٠٠ :

الحمد لله أن أفكارنا متقاربة أيها الأخ الخزاعي ..

وأرجو أن تشارك في الموضوع الآخر الذي فتحه الأخوة
حول مالية المرجعية ، فهو استكمال لهذا الموضوع ، على أن
موضوعنا عريض ومسائله متعددة .. وشكراً .



الفصل الثاني

ضرورة توحيد فهمنا للمرجعية العليا للشريعة

✍ كتب العملي في شبكة هجر الثقافية بتاريخ ٣٠-٣-٢٠٠٠ ، موضوعاً بعنوان (قبل الاطروحات ومناقشتها .. ينبغي أن نوحّد فهمنا للمرجعية العليا للشريعة) ، قال فيه :

الأخوة الاعزاء ، خاصة السيد العلوي والأخ حبيب الشعب ، وجدت أن الاختلاف بيننا في الطروحات للمرجعية وماليتها ، ناشئ من اختلاف فهمنا لأصل المرجعية الدينية العليا في مذهب أهل البيت عليهم السلام . لذا أحاول أن أطرح تصوّري ، لكي يتكامل بما تفضلون به من مناقشة إن شاء الله .

تقوم المرجعية الدينية عند الشيعة على عدة أسس هي :

الاساس الأول: أنها منصب خبروي ، فالمرجع خبر في الشريعة الاسلامية المقدسة على مذهب أهل البيت عليهم السلام ، بل هو كبير الخبراء ، وأعلم الفقهاء .. ويتفرع عن هذا الاساس أن المرجع لا يمكن حصره في بلد معين أو جنسية .. فكل عالم شيعي من أي بلد وقومية ، وصل الى هذه المرتبة السامية واستوفى بقية الشروط ، فمرجعية الشيعة حقه وواجبه .

ويتفرع عليه أن تعدد المرجعية أمر طبيعي مشروع ، بحكم أن آراء الخبراء والمكلفين تتفاوت في تشخيص المرجع الأعلّم .

الأساس الثاني : أن المرجع الأعلى مرجع ، وليس مقلداً تابعاً ! ويتفرع عليه أنه لا يجوز أن نلزمه بأي سلوك عملي ، بحجة أننا مقتنعون به .. فمقياسه في عمله قناعته هو وفتواه هو وليس قناعتنا أو فتوانا. ولنسم هذا الاساس :

(الحرية المشروعة للمرجع) .

الأساس الثالث : أن اجتهادات المراجع في عصر الغيبة متكافئة في كونها اجتهادات شرعية في أحكام مذهب أهل البيت عليهم السلام . ومعنى ذلك أن المرجع الذي يوصله اجتهاده الى ضرورة ابتعاد المرجعية الدينية عن السياسة والعمل السياسي ، بحجة أن نتيجته الضرر على المذهب والشيعة في العالم .. فاجتهاده محترم

الفصل الثاني : ضرورة توحيد فهمنا للمرجعية العليا للشريعة..... ٧٣

ونافذ على مقلديه ، لأنه حكم شرعي على أصول الاجتهاد المتفق عليه في فقه المذهب الشيعي .

وكذلك الذي يوصله اجتهاده الى ضرورة العمل السياسي في عصر الغيبة.. فاجتهاده محترم ، ونافذ على مقلديه . وكل منهما له الحرية في أن يدعو الشيعة الى اجتهاده .. نعم لا يجوز له فرضه على الآخر .

وينبغي أن نعرف أن مراجعنا يتفقون في أمر العمل على وجوب التوعية الدينية وتبليغ الأحكام ، وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وجوب الجهاد الدفاعي إذا تعرض بلد مسلم لخطر خارجي ..

أما في العمل السياسي للقيام بثورة ، أو الوصول الى سلطة ، فلهم ثلاثة فتاوى : وجوب العمل لذلك ، وحرمة العمل له ، وجوازه بشروط مشددة وقيادة مرجع جامع الشرائط .. وتبعاً لذلك من الطبيعي أن يكون المكلفون الشيعة على ثلاثة أنواع أيضاً .

الأساس الرابع : أن الإنسان الشيعي البالغ مكلف بأن يختار مرجع تقليده . ولنسم هذا الاساس (الحرية المشروعة للمكلف)

وتشمل هذه الحرية أخذ الفتاوى والتوجيهات من مرجعه ،
وصرف حقوقه الشرعية برأيه وإجازته .

الاساس الخامس : أنه يوجد مجموعة أحكام شرعية للمرجعية
يجمع عليها عند فقهاء الطائفة ، كما توجد سيرة لمراجعنا ولتديني
الشيعة عبر العصور ، حتى تصل الى الأئمة المعصومين صلوات الله
عليهم .. وهذه الأحكام والسيرة لا يصح تجاهلها لأنها سيرة
للمرجعية متصلة بالمعصوم وممضاة منه ..

ومفردات هذه السيرة كثيرة ، منها قطعية ومنها ظنية ،
وكلامنا عن القطعي منها ، ومنه ما يخص البنية العامة للمرجعية ،
وسلوكلها وقيمها...

✍ فكتب حبيب الشعب بتاريخ ٣١-٣-٢٠٠٠ :

الأخ الفاضل العاملي :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وشكراً لك على هذا
الطرح المنهجي .

(١) قلت يا أخي إن أساس المرجعية الاجتهاد وشروط أخرى
لاشك تقصد منها العدالة ، ولكن وعلى الرغم من وجود خلاف
في مسألة وجوب تقليد الأعلم ، واحتياط كثير من فقهاننا الكبار

الفصل الثاني : ضرورة توحيد فهمنا للمرجعية العليا للشيعة..... ٧٥

فيه ، وعدم إفتائهم به ، إلا أنه لم يقل أحد بأن تحمل المرجعية واجب على كل مجتهد جامع للشروط ، وهذه ملاحظة ثانوية .

(٢) لا خلاف أن الفقهاء بما هم فقهاء ، متخصصون في استنباط الأحكام الشرعية فحسب ، أما تشخيص موضوعات الأحكام كمعرفة الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية ، فليست من اختصاصهم وإن كان المتابع منهم - ومن كل الناس أيضاً - لهذه الأوضاع والغائص في تعقيداتها يستطيع تشخيصها ، فإذا كان هذا المتابع عارفاً بالأحكام استطاع معرفة الحكم الصحيح في الموضوع الصحيح . وهذا هو جوهر الموضوع برمته.. فمعظم مراجعنا تقليدياً ليس لهم احتكاك بهذه الأوضاع ، ومع ذلك فلا أحد يريد أن يفرض عليهم شيئاً بل ما يراد هو أن يقتنعوا بضرورة معاشة هموم الأمة ومشاكلها في ساحات الصراع كافة ، ليكونوا الراعين لحركتها في جهاد أعدائها والرقى بحالها .

فالمهم هو أن يخرج المرجع من كهفه إلى الفضاء الرحب ثم لينظر رأيه ، ألا ترى أن ليس لمعظم مراجعنا حتى نشاط ثقافي في طرح الفكر الإسلامي مقابل الأفكار التي تغزو الساحة وتستقطب الشباب ؟ رغم أن إلقاء محاضرات للعامة في المساجد

والجامعات أو الكتابة في الصحف أو التأليف في هذا المجال لا يكلفهم عادة شيئاً يخشون فيه على شيء ، وإذا كان الأمر مختلفاً في العراق مثلاً فمن قبل لم يكن مختلفاً .

وهذا يتضح أمر الأساس الثالث لاسيما وأن قضايا كالثورة والوصول إلى الحكم ليست مطروحة بالضرورة ، إذ يكفيننا ما هو أدنى منها بكثير .

(٣) رغم حرية المكلف في اختيار المرجع إذا لم يكن هناك ملزم له بتقليد فرد ما بسبب الأعلمية أو غيرها ، رغم هذا فإن توحيد جهود الفقهاء في مؤسسة شاملة من مهامها تعيين مرجع وحيد أمر لا ينافيه ؛ لأنه أصلاً مشروط بعدم وجود ملزم له بتقليد فرد معين ، ولا شك أن إجماع الفقهاء الأحياء أو المراجع منهم على أحدهم ليكون مرجعاً وحيداً أو على آلية لاختيار المرجع الوحيد حجة على هذا المكلف ، لأنه صادر عن مرجعه أو عن من يفترض أن يكون مرجعه حسب الفرض .

هذا إذا قلنا بأن من مهام المؤسسة ذلك ، وإلا فلندع مسألة تعيين مرجع وحيد جانباً ولنجعل عمل المؤسسة في رعاية الواقع الشيعي من جميع جوانبه ومنها الجانب المتعلق بصرف الحقوق والتبرعات لخدمة الإسلام والمسلمين وإقامة مشاريع خيرية تمثل

الفصل الثاني : ضرورة توحيد فهمنا للمرجعية العليا للشريعة..... ٧٧

المرجعية حفظاً لها إذا مات المرجع ، وحفظاً للمال من الضياع في حياة المرجع أيضاً .

(٤) أعتقد أن كثيراً من الأفكار المطروحة لتطوير المرجعية وتفعيلها ليست مقابل أحكام مجمع عليها ، لأنها مطروحة من علماء من الوزن الثقيل من قبيل الإمام الخميني والشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر (ره) ، والمرجعية لم تتبلور في صورتها الراهنة في حياة الأئمة (ع) حتى نقول بامضائهم لها ، بل إن سيرة الأئمة (ع) كانت في متابعة التطورات ومخالطة الناس وإظهار المواقف تجاه الأحداث السياسية والاجتماعية الفكرية والتصدي لها ، ما أمكنهم إلى ذلك من سبيل .

وهذا موضوع طويل ، ولكن المهم هنا أن أكثر مراجعنا ليس عندهم ما يعوقهم عن التصدي لكثير من الأحداث ، لاسيما الاجتماعية والفكرية .

✍ فكتب العاملي بتاريخ ٣١-٣-٢٠٠٠ :

الأخ الكريم :

ذكرت مسائل ونسبتها الى الشيعة وفقههم ، وهي أول الكلام .

نبدأ منها بشرط الأعلّم في مرجع التقليد .. ثم نبحت مقولة أن المرجع لا يتدخل في تشخيص أي موضوع من الموضوعات !

وشرط الأعلّم في المرجع بحث فقهي مفصل ، بحثه فقهاؤنا ، رضوان الله على الماضين منهم وحفظ الباقيين ، وأوردوا أدلته النقلية والعقلية . لكنني أكتفي منها بدليلين يوجبان تقليد الأعلّم :

الأول ، أن المسلم المكلف في عباداته ومعاملاته (وسياساته) إذا قلّد أعلّم الفقهاء في عصره ، يحصل له العلم ببراءة ذمته عند ربه ، لأنه أخذ فتاواه ممن اطمأن أنه أخبر فقهاء عصره في الشريعة ، ونفذها . أما إذا قلّد غير الأعلّم ، فلا يحصل له اليقين ببراءة ذمته ، لاحتمال أن يكون الواجب عليه الرجوع الى الأعلّم .. وهذا ما يعبر عنه الفقهاء بدوران الأمر بين براءة الذمة اليقينية من التكليف ، وبراءة الذمة الاحتمالية .. فيجب تحصيل اليقين .

والثاني ، نقول للذين أخذوا في عصرنا يروجون أن مذهب التشيع لا يوجب تقليد الفقيه الأعلّم ، ويعملون لتخفيض الشروط في مرجع التقليد :

أولاً ، ماذا تصنعون بالأدلة العقلية والنقلية وسيرة الطائفة على الرجوع الى أعلّم فقهاء عصرها ما أمكنها السبيل الى ذلك ؟

الفصل الثاني : ضرورة توحيد فهمنا للمرجعية العليا للشيعة..... ٧٩

وثانياً ، لماذا إذن تعترضون على المخالفين مثل ابن أبي الحديد الذي يقول : الحمد لله الذي قدم المفضل على الفاضل !!؟

﴿ فكتب حبيب الشعب بتاريخ ٠١-٠٤-٢٠٠٠ :

الأخ الفاضل العاملي :

أنا لم أقل أن المرجع لا يتدخل في تشخيص الموضوعات ، فضلاً عن " أي من الموضوعات ". وأخشى أن يقرأ هذا الموضوع غير طلبة الحوزة فلا يفهمون المعنى إن استخدمت مصطلحات علمية فقط ؛ لهذا فسأبسط الموضوع .

أنا قلت في النقطة الثانية : أما تشخيص موضوعات الأحكام كمعرفة الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية فليست من اختصاصهم وإن كان المتابع منهم لهذه الأوضاع والغائص في تعقيداتها يستطيع تشخيصها .

الحرمة حكم موضوعها الخمر مثلاً، والوجوب حكم موضوعه الصلاة مثلاً ، الفقيه هو المتخصص في استنباط الأحكام الشرعية. قد لا يعرف الفقيه أن في إناء معين خمر فلا يعرف أنه حرام .

في كثير من القضايا كالقضايا السياسية ليس هناك أحكام واضحة لموضوعات واضحة ، بل الأحكام فيها عامة ، فمثلاً إذا كانت المصلحة الإسلامية العليا في أن يدخل الإسلاميون في

البلاد العلمانية في المجالس التشريعية وغيرها من مؤسسات النظام وجب عليهم ذلك ، أو إذا اقتضت المصلحة أن تقيم أو تقطع الدولة الإسلامية علاقات مع دولة معادية الإسلام لكون الإيجابيات أكثر أو أقل من السلبيات، فيجب أو يحرم عليها ذلك، وهل جراً . من الذي يحدد أن المصلحة تقتضي أو لا تقتضي ؟ لا شك أنه المتابع والخبير في هذه الشؤون ، فقد يكون هو الفقيه نفسه .

أما مسألة تقليد الأعلام فليست مشكلة في هذا المقام حتى أنني تجاوزتها ، ولكن للتوضيح كلامي السابق فإن مدرسة السيد صاحب العروة الوثقى أبو الحسن الإصفهاني من مثلهما ومثل الإمام الخميني والكلبايكاني وغيرهم يختاطون في المسألة ولا يفتون كما أنها من المسائل غير المبحوثة عند المتقدمين والمتأخرين .

لن أزيد على ذلك في هذه الصفحة لأن جوابي على مقالك لا يتوقف عليها وقد قبلتها وتجاوزتها فيه جدلاً لهذا السبب ، ولا أريدها أن تكون محور كلامنا فيضيع الموضوع الأساسي . ولك خالص شكري .

ونكتفي بما تقدم من هذا الموضوع .. خشية الاطالة .



الفصل الثالث

خطر تحويل المرجعية الى مؤسسة مثل الفاتيكان !

كتب المدعو (حبيب الشعب) في شبكة هجر الثقافية، بتاريخ ١-٤-٢٠٠٠ ، موضوعاً بعنوان : (المرجعية المؤسسة عند سماحة السيد فضل الله - صفات المرجع المعاصر)، قال فيه: فيما يلي عرض للخطوط والمعالن الأساسية للمرجعية المؤسسة من وجهة نظر آفة الله العظمى السيد فضل الله :

يمكن لنا أن نحدد إطار المرجعية المؤسسة في مصطلح (المرجعية الشاملة) . بمعنى أنها تتسع بسعة دور الإسلام الشامل في الحياة ، بحيث يُنطلق في المشروع من شخصية المرجع وينتهي بالعالم كواقع سياسي وثقافي واجتماعي . وذلك بالاستناد إلى

ثلاثة مرتكزات أساسية : - المرجع - المؤسسة المرجعية - الأمة الإسلامية . وسنحاول هنا أن نقف مع كل واحد من مرتكزات المشروع المرجعي ، وفق الصورة التي يرسم ملامحها سماحته :

المرجع الديني : حول المواصفات الذاتية لشخصية المرجع ، لا يرى سماحته أن الأعلمية لديه منحصرة في الفقه والأصول ، ولا بد من إضافة عناصر أخرى ليكون فيها الفقيه مرجعاً لا مفتياً حيث يقول :

" إنني من الأشخاص الذين لا يقولون بالأعلمية شرطاً في المرجعية ، ولكنني عندما أتحدث حتى في الجو العام الذي يرى الأعلمية أساسية في هذا الموضوع أجد انه لا بد أن نضيف إلى الأعلمية في الفقه والأصول صفات أخرى ليكون فيها الإنسان مرجعاً لا مفتياً ، لأن المسألة المطروحة الآن في الواقع أن الأعلمية تعني التقدم في الفتيا ، ولكنها لا تعني التقدم في الجانب الآخر.. الى آخر مقال من كتاب لفضل الله اسمه (بحث المرجعية ، آراء في المرجعية ، الواقع والمقتضى) ص ١٢٣ ، وكتاب لسليم الحسني ، اسمه (العالم الجديدة للمرجعية الشيعية) ، دار الملاك ، ص ٥٨ ، ط ٣ ، ١٩٩٤

فكتب العاملي بتاريخ ٠١-٠٤-٢٠٠٠ :

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان..... ٨٣

الأخ الكريم .. أولاً ، سأحاول ترجمة ما نقلته الى لغة عربية واضحة ، فأعطني رأيك .. يقول فضل الله :

لا يشترط أن يكون المرجع أعلم في الفقه ، ويجب أن يضاف اليه شرط جديد هو الانفتاح على قضايا عصره .

والسؤال : ١- ماهو الدليل الفقهي على إلغاء شرط الأعلمية في المرجع ؟ وهل يوافقه أحد من فقهاء الشيعة عبر العصور ؟ مع ذكر نص عبارته ؟

٢- ما معنى هذا الشرط الجديد ، ومن الذي يشترطه ، ومن يشخصه ، وماهو دليله الفقهي ؟ وهل يوافقه أحد من فقهاء الشيعة عبر العصور ؟!

هذا على صعيد النظرية .. أما عملياً ، فهل طرح فضل الله مشروعاً محدداً لمجلس الفقهاء الذين لهم صلاحية اختيار المرجع ؟
ثانياً ، السيد الخوئي رحمه الله مرجع تقليدي ، وقد أوقف المؤسسات التابعة لمرجعيته في العالم ، وجعل توليتها هيئة أمناء ، وأوجب عليهم أن يعملوا برأي المرجع الديني الجديد ، الذي ترجع اليه أكثرية الطائفة الشيعية ..

والسيد فضل الله مرجع عصري .. فهل صحيح أنه سجل المؤسسات التابعة له باسمه واسم أولاده ؟

للعلم أنه في السنة الماضية أصيب بسكتة. والانسان معرض للموت دائماً .

ثالثاً، السيد فضل الله مرجع عصري برأيكم ، فهل أطلع وكلاءه على ماليته ، وأخبرهم بخلاصة سنوية موثقة للوارد والصادر .

✍️ فكتب أبو حسين :

يازهراء أدركيني . اللهم صل على محمد و آل محمد .
ولايي لأمير النحل تكفييني * بعد الممات و تغسيلي و تكفييني
وطيني خلقت من قبل تكوييني * بحب حيدر كيف النار تكوييني

✍️ وكتب حبيب الشعب بتاريخ ٠٢-٠٤-٢٠٠٠ :

أخي العزيز والفاضل العاملي :

الأخوة الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أما بعد:
أعتقد أن كلام سماحة السيد فضل الله حفظه الله ليس بحاجة
إلى ترجمة ، وهو لم يبن كلامه في صفات المرجع المعاصر - وهو
موضوع هذه الصفحة - على عدم اشتراط الأعلمية ، بل هو
يقول أنه حتى لو اشترطنا الأعلمية فينبغي أن نشترط معها أموراً
أخرى حتى يتحقق ما يرى أنه أهلية المرء ليكون مرجعاً شاملاً ،
لا مجرد مفتٍ فقط .

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان..... ٨٥

وفي رأي الشهيد السعيد الصدر ليكون مرجعاً صالحاً وموضوعياً لا ذاتياً .

وهذا هو الموضوع الذي ناقشه هنا ، وسأكون في خدمتكم إن فتحتم للأعلمية صفحة مستقلة إن شاء الله ، فأرجو المعذرة ، فقد رأيت كيف انخرفت كثير من حوارات عن موضوعاتها في كل منتديات الحوار التي زرتها ، ووصل بها الأمر أن ضاع الموضوع الأساس ، وصار كل الحوار في موضوعات أخرى ، ولقد أجبتمكم باختصار عن شبه له في صفحة سابقة .

أما عن مشروع السيد فهو مازال مشروعاً للحوار لكي يثرى ويقتنع به الناس والعلماء ، لهذا فمن الطبيعي بل من اللازم أن يكون مجملًا ، فهو يقوم على أسس من صفات لشخصية المرجع ، ومن عمل مؤسسي جماعي منظم ومن نظرة موضوعية إلى دور المرجعية في رعاية الأمة والإشراف على حركتها من جميع نواحيها ، ويبقى للمستقبل ولأهل الرأي أن يثروا الفكرة أكثر ، ويقيموا سلبياتها وإيجابياتها ، ثم تأتي إن شاء الله مرحلة الإعداد والبلورة ، ومن ثم مرحلة التنفيذ إن قدر الله لها ذلك ، وكل المشاريع هكذا .

ولم يدع سماحته أن عنده مشروعاً مفصلاً تفصيلاً .
وأود أن أشير إلى ما أشرت إليه في النهاية ، فكلنا يعلم
الخلاف بين سماحة السيد السيستاني وهيئة الأمناء في مؤسسة
السيد الخوئي ، وعدم ارتضائهم من عينه السيد السيستاني عليها ،
لماذا ؟ لو كانت المرجعية مؤسسة فالأشخاص يموتون والمؤسسة
باقية ، فلا يتغير وضع مؤسسة السيد الخوئي بعد وفاته . وإنشاء
مؤسسة مرجعية لمثل هذا الغرض مما أكده السيد الشهيد الصدر
من قبل . ولا علم لي بتسجيل السيد فضل الله مؤسساته باسمه أو
بأسماء أولاده ، ولكني أعلم أن مكتب السيد يصدر سنوياً بياناً
بما جاءه من مال وبما أنفقته ، والله أعلم .

وأتمنى ألا يكون كلامنا مركزاً حول الأشخاص سواء أحسنوا
في نظرنا ، أم أساءوا ، لأننا نقتنع بالأفكار ، والأفكار ليست شيئاً
خاصاً شخصياً بل هي عامة لكل الناس ، فينبغي أن يكون
حوارنا منطقياً وموضوعياً في دراسة الفكرة والفكرة المقابلة ، فلا
تضيع الفكرة في دهايز الشخوص مهما كانوا .

وأنا مع عرفاني بما قدمه ومازال يقدمه السيد فضل الله ، مما
شهد به المؤلف والمخالف حتى صار قطباً في مواجهة الاستكبار

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان.....٨٧

العالمي والصهيونية ، حتى ارتكزت عليه الحركات الإسلامية الشيعية والسنية . فإني لا أطرح هذه الفكرة إلا لاقتناعي بصحتها وما فيها من خير على خط أهل البيت الأطهار (ع) وشيعتهم ، ولا يهمني أن يعيش السيد ليكون رأس المؤسسة المرجعية . اللهم ربما أكون مخطئاً فقد جل من لا يخطئ. اللهم ارحم من يهدي إلي عيوبي .

فأجابه العالمي بتاريخ ٠٢-٠٤-٢٠٠٠ :

الأخ الكريم : تكيل المدح الخيالي لأشخاص ، وتقول نحن نبحث الفكرة ولا نبحث الأشخاص .. مع ذلك لا بأس .. الموضوع : مشروع إلغاء شرط الأعلمية في مرجع التقليد . وقد عرفنا أن الأدلة الفقهية لا تسمح به..

لكن لو فرضنا جديلاً أنا مشينا بهذا المشروع ، فماذا تكون نتيجته في المجتمعات والأوساط الشيعية؟ ماهو الميزان لوصول العالم الى درجة الاجتهاد ؟ وكم يشترط أن يشهد له بذلك من فقهاء عصره المسلم اجتهداهم ، أو مرجعيتهم ؟! نحن الآن مع أنا نشترط الأعلمية، ومع أن الناس يسألون ويدققون في هذا الشرط .. نتفاجأ بأشخاص يدعون المرجعية وليس عندهم مستوى

اجتهاد ، ولا شهادة اجتهاد من أحد ، ويسانداهم حكومة أو أشخاص بالدعاية للتأثير على بعض الشيعة !!
 ألا يسبب ذلك تشتيت المرجعية وكثرة المتصدين لها ، وبالتالي
 تضعيف مقام المرجعية ؟

ألا يسبب التنازل عن شرط الأعلمية الى الاتجاه للتنازل عن
 شرط الاجتهاد أيضاً ، ووصول مقام المرجعية الى الحفاة علمياً ؟!
 ألا يسبب ذلك أن يسألك الشيعي أو السني : مادمت تعترف
 أن زيدا الفقيه أعلم في الشريعة وأتقى ، ثم تقلد عمراً الذي لا
 يصل الى مستوى كبار تلامذته ؟! فلماذا تعترض على الذين
 قدموا على أمير المؤمنين علي عليه السلام من هم أقل منه ؟!
 فهل نكون بإلغاء هذا الشرط عمقنا ثقة الشيعي بمذهبه
 وافتوى المرجعية ، أم ضعفناها؟ وهل نكون سعيينا نحو وحدة
 الشيعة ومرجعياتهم ، أو نحو تشتتها؟

أتصور أن حبنا لأشخاص مع وجود أفقه منهم في الطائفة ،
 يدفعنا الى محاولة التغيير في شروط المرجعية حتى تنطبق عليهم !
 لكن ذلك غير ممكن .. وإن أمكن في شخص أو ظرف محدود،
 فهو عرض طارئ لا يعيش في فقه الشيعة ، ولا في حياة متدينهم.

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان ٨٩

✍ فكتب حبيب الشعب ٢٠٠٣-٠٤-٢٠٠٠ :

أشكرك يا أستاذي الفاضل على هذه التنبيهات .



✍ كتب المدعو حبيب الشعب في شبكة هجر الثقافية ،
موضوعاً بتاريخ ٢٨-٣-٢٠٠٠ ، بعنوان : (هل يصلح المجلس
الفقهي بديلاً عن المرجعية الفردية ؟) قال فيه :
هذا المقال تنمة للمقال "سلبيات المرجعية الشيعية بصورته
الفردية" :

المجلس الفقهي : يطرح بعض العلماء " المجلس الفقهي " كبديل
عن المرجعية ويؤسس هؤلاء طرحهم على مسألة الأعلمية : منها
أن " اجتماع مجتهدين يملكون الكفاءة الفقهية على رأي واحد
قد يفسح المجال لأن يكون إدراك الحكم الشرعي الواقعي بطريقة
أكثر سلامة من رأي مجتهد واحد وحتى لو كان الأعلم لأن
الآراء المجتمعة عادة تمثل دراسة متكاملة أكثر من الدراسة
الفردية، وبذلك حسب وجهة النظر هذه نتخلص من المشاكل
التي تطرحها مسألة انتقال التقليد من شخص إلى شخص عندما
يموت شخص أعلم ليخلفه شخص آخر في المجلس الفقهي (٣)

٩٠.....نظرات الى المرجعية

وبالتالي فإن ذلك قد يسبب الاختلاف بين تقليد العالم السابق والعالم اللاحق ويربك ساحة الجمهور .

كما أنه قد يؤخذ على المجلس الفقهي في حال اختلاف المجتهدين ، هل يتبع الأكثرية ؟ وما هو الدليل على صحة رأي الأكثرية أمام الأقلية ؟ خاصة في حال عدم وجود أسس محدودة تغلب رأي الأكثرية من العلماء على رأي الأقلية (٤) .

أما عن تعيين المجتهدين في المجلس الفقهي فتعترضه عدة معوقات ، فهل يتم هذا التعيين من قبل الولي أم بالتصويت الشعبي؟ وبالتالي ما قيمة هذا التصويت في اختيار المجتهدين .. خاصة وأن الناس ليس لديهم القدرة على اختيار المجتهدين . وهذا مما يعني أن المجلس لن يستطيع الاضطلاع بدور المرجع لأن المرجعية في وعي الناس ليست مجرد قضية فتوائية ، بل أن المرجع عندهم له صورة القائدة حتى لو لم يكن ممارساً لقيادته .

كما أن المجلس لن يستطيع إنقاذ الناس من حالة الإرباك في الفتوى باعتبار أنه لا يملك الاستمرارية الزمنية . فقد يحل مكانه مجلس فقهي آخر قد تكون آراء هذا المجلس الجديد مختلفة عما سبق (٥) .

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان..... ٩١

هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يتأتى عن إلغاء المرجعية باستبدالها بالمجلس الفقهي مع وجود هذه الثغرات .

أيضاً قد تطرح ملاحظات شبيهة حول موضوع الولاية باعتبارها العنوان التنفيذي لحركة المرجعية القيادية إذا ما حصل أي تغيير أو تبديل بشأن الولي وهذا أمر محتمل إذا طرأت ظروف معينة قد تخلق خلافاً بين المجتهدين حول النظرية نفسها وبهذا الشأن قد تعود الأمور إلى التعقيد من جديد في حال لم يتحصل الإجماع حول الولاية العتيدة .

ولعل حل المسألة هو بتطور المرجعية بكافة أشكالها الأنفة لتتحول إلى مرجعية مؤسسة لها أصولها وهرميتها ومؤسساتها التي تضمن استمرارية الإشراف على شؤون الأمة مهما تغيرت الظروف وتبدلت الأوضاع وتوالى المراجع على رأس هذه المؤسسة الشمولية .

(١) الشهيد الصدر ، المرجعية الصالحة ، ص ١٥

(٢) السيد فضل الله ، بحث المرجعية ، آراء في المرجعية ، الواقع والمقتضي ص

(١٢٠ - ١٢١)

(٣) السيد فضل الله ، بحث المرجعية ، آراء في المرجعية ، الواقع والمقتضي ص ١٢١

(٤) السيد فضل الله ، المصدر نفسه ص ١٢٢

(٥) السيد فضل الله ، المصدر نفسه ص ١٢٣

✍ فكتب الخزاعي :

الأخ الكريم حبيب الشعب . السلام عليكم :
كل شئ ممكن اذا تفهم المراجع الفكرة واطلعوا على العالم
الخارجي من حولهم مباشرة . لكن المشكلة أن أكثر مراجعنا
العظام حفظهم الله هم بمعزل عن المحيط الخارجي ، أي أنهم
يعتمدون على مسؤولي المكاتب أو الوكلاء المطلقين ، وهؤلاء
يصورون المحيط الخارجي من وجهة نظرهم .

هذه المقدمة التي قدمتها لكي أقترح تكوين لجنة تضم لجنة من
الفضلاء يلتقون المراجع (جميعاً) مباشرة ويتم طرح الفكرة
(المؤسسة) عليهم وتوضيح ايجابياتها وسلبيات الحالة القديمة .

✍ فكتب حبيب الشعب بتاريخ ٢٩-٣-٢٠٠٠:

الأخ الخزاعي ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:
نعمت الفكرة والله ، فإن بعض مراجعنا العظام يعيشون في
زوايا يحسبونها كل العالم الخارجي ، والخواشي التي تحيط بهم وهم
مساعدون ووسائل اتصا لهم بالعالم الخارجي قد اختيروا بطريقة
عفوية غير مدروسة ، لأنهم قد أحاطوا بهم ولازموهم في
مجالسهم . ليتهم يحصل لقاء ودي صريح بين شباب مثقف من

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان..... ٩٣

الحوزة والمراجع حتى يتبين الجميع ما هي أفضل الوسائل لخدمة هذا الدين ومذهب أهل البيت (ع) بالطرق المعاصرة .

✍ فكتب علي العلوي :

السلام عليكم أخواني حبيب الشعب والخزاعي العزيزين :
كل ما أقوله أن الحمد لله والشكر له لوجود شباب واع
مثلكما في الحوزة. وفقكما الله .

✍ فكتب حبيب الشعب بتاريخ ٣١-٣-٢٠٠٠ :

أخي الفاضل ، أشكرك كثيراً على هذا الشعور الطيب وبارك
الله فيك .

✍ وكتب العاملي بتاريخ ٣١-٣-٢٠٠٠ :

أعرف مرجعاً جليلاً له صفات مميزة في دقته العلمية ، وتقواه ،
وإرادته الحديدية ، هو المرحوم السيد أحمد الخونساري .. كان
يرى أن عمل المرحوم الامام الخميني حرام وقلة معرفة ، ولكنه لم
يعارض الثورة بحرف ، كما أنه لم يؤيدها بحرف !! وكنت
أتصور أنه لا يرى وجوب العمل السياسي ، لأنه كغيره من
المراجع يعيشون في عزلة عن العالم وقضاياه .. ثم عرفته عن قرب
فأريت أن آراءه الفقهية والسياسية ، وبعده عما نسميه القضايا

العامة ونريد من المرجع أن يدخل فيها .. كل ذلك ناتج عن مبان فقهية وسياسية ، وليس عن قصور أو تقصير .

وزاد من احترامي له أن المرحوم الامام الخميني كان يحترمه جداً ، وعندما يرسل اليه شخصا لينبئه على بعض الأمور ، كان الامام الخميني يصغي الى الرسول باحترام ، وينفذ توصياته ما وجد الى ذلك سييلا !!

وفي مسألة فتوى الشطرنج ، وأنه إن خرج عن كونه قماراً فهو حلال ، التي ضج العلماء بسببها ، رأينا الامام الخميني يؤيد كلامه ببعض كلمات السيد الخونساري رحمهما الله !!
فاسمحوا لي أيها الأخوة أن أقول إن الامام الخميني أفهم منا لشخصية هؤلاء العظماء وأفكارهم ..

ماذا نستطيع أن نقول لمرجع يقول لنا : أنتم مشتهون في فهم فقه أهل البيت عليهم السلام ، وفي تخيلكم أن الله تعالى أعطى للفقهاء في عصر الغيبة ولاية على عباده شبيها بولاية المعصوم !!
ويقول لنا : إن هذا ناشئ من عدم فهمكم لله تعالى وأفعاله وخطته في عباده ، وعدم فهمكم للمعصوم عليه السلام ، ولغير المعصوم ، وما يسببه المنصب من ضغط على أعصاب البشر ..

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان..... ٩٥

إنكم تنسبون الى الله تعالى أنه يسلم عباده الى غير معصوم .. وهذا أمر عظيم . وتتصورون أن عمل المرجع في السياسة من مصلحة المذهب والشيعه ، لأنكم تنظرون الى الحاضر ، ولا تعرفون عواقب الأحداث السياسية بعد سنين وعقود وقرون !! .. الخ .

لا أريد أن أتبنى هذا الموقف ، ولا أن أدافع عنه .. ولكني أريد من الاخوة أن يدركوا أن هؤلاء المراجع ليسوا في كهوف ، ولا محاصرين بحاشيتهم ، بل هم أصحاب رؤية ومبان فقهية وسياسية ، وأنا إن لم نقتنع بها ، فلا يصح أن نخرئها!! فإن السيد الامام رحمه الله ، والسيد القائد حفظه الله يحترمانهم ، ويعتبران أهم اصحاب وجهة نظر فقهية وسياسية .. وأهم شئنا أم أبينا وجود أصيل في هذه الطائفة بل قد يرى البعض أن وجودهم ضروري حتى للعاملين في السياسة !!

في المقابل .. أعرف عالماً دينياً له مسؤولية سياسية ، وهو يعيش بين الصحف والمراسلين ، وتصل الى خدمته آخر أخبار وكالات الأنباء وتطورات العالم ! وقد أحاط نفسه بعدة أشخاص ، عوجان السليقة ، سيئي الظن ، معقدي الأنفس ،

فصاروا عينيه ولسانه وشفثيه ! فهو لا يرى إلا بعيونهم ، ولا يسمع إلا بأذانهم ، ولا يتكلم إلا بألسنتهم ! حتى عزله عزلاً تاماً عن واقع مؤسسته وواقع الناس ورأيهم فيه ، فصار الواقع عنده خلاف الواقع .. ودخل في عالمه الخيالي وكهفه المحبب الى قلبه ، الذي صنعه لنفسه عن عمد ، فهو يرفض أن يعترف بوجود غيره !!

إن التكهف والتقوقع إنما يبدأ وينبع من داخل نفس الشخص ، وليس من خارجها .. فهو في عمقه صفة للشخصية التي قد تكون تقليدية فتتقوقع .. وقد تكون في آخر درجات العصرية ، فتدخل في قوقعة عصرية ..

إنه حالة نفسية كحالة الترف ، التي قد توجد في الغني ، وقد توجد في الفقير أيضاً فيصاب بالنقنقة والتنوق في ملبسه ومطعمه ومشربه .. فلا يعجبه العجب ولا الصيام في رجب !

أيها الأعرءاء ، كلها اجتهادات في عصر الغيبة ، وهي متكافئة في نسبتها الى المذهب ، فاحترموا كلها ، فذلك من مصلحة المذهب على المدى الطويل ، ودليل على حيويته في الحرية والاستيعاب .. وشكراً .

✍ فكتب حبيب الشعب بتاريخ ٠١-٠٤-٢٠٠٠ :

الأخ الفاضل العالمي :

لقد قلتها يا أخي بنفسك إن السيد أحمد الخونساري كان يرى فعل السيد الإمام حراماً وقلة معرفة ، فعلام يدلنا هذا ؟ وإن كان قال ذلك فقد فعل غيره أكثر منه ما أفسد فيه على الدولة الناشئة الكثير وعقد أحوالها المعقدة أصلاً ، ولم يعرف كيف تكون المعارضة الصحيحة على الرغم من أن السيد الإمام كان يريد الاستفادة من كل الطاقات في الحوزة واستيعاب المخالفين له والاستماع لهم . وربما كان للسؤال المتقدم أجوبة شتى منها ما يضع اليد على جراحات كبيرة في الحوزة من ضيق الصدر وغيره، ولكن فلنجنبها الآن .

ما يهمني الآن هو هل صحيحة طريقة السيد الخونساري في التعبير عن رأيه؟ لا أريد جواباً فرمياً يقتضى ذلك دراسة الظرف الذي قاله فيه ، ولكن فلنلاحظ أن طريقة كثير من العلماء في نقد الحوزة والمرجعية لا تزيد عن طريقة الخونساري ، هذا وما قاله الخونساري يعد رأياً اجتهدائياً حدسياً أما القول إن المراجع يعيشون في زوايا ويتصلون بالعالم من خلال الحواشي هو قول

عن أمر محسوس ومرئي ، فالكثيرون لا يعرفون غير بيوتهم والمسجد الذي يلقون فيه دروسهم .

أخانا الفاضل : دعنا من العمل السياسي فماذا عن العمل الثقافي ؟

لماذا لا يتصدى المراجع إلى التأليف أو إلقاء المحاضرات أو التحدث إلى وسائل الإعلام في الشأن الثقافي ، في الوقت الذي ينحرف شباب الأمة نحو الأفكار غير الإسلامية ؟! ولماذا لا يتصدى المراجع الكرام للتنظير للمذهب الإسلامي في الاقتصاد مثلاً كما فعل السيد الشهيد الصدر ؟!

وهم لا شغل لهم إلا التدريس ، لاسيما قبل تحمل المرجعية ، لاسيما والساحة الإسلامية بحاجة إلى هذا الأمر حاجة ماسة . نحن لا نستهزئ بأحد، وإنما نصف واقعاً نراه بأمهات عيوننا، وهذا لا ينافي الاحترام ، فنحن نحترم كل مراجعنا ولكننا لا نقدسهم .

أما ما ذكرت عن أحد العلماء ذي المسؤولية السياسية ، فلو صح ما قلته عنه فأشكال وارد عليه هو أيضاً ، وإن كنت لم أفهم كيف يعيش بين وكالات الأنباء ويحمل مسؤولية سياسية وهو ينظر بعيون حاشيته .

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان..... ٩٩

وتذكر أنك بكلامك هذا قد نقدته، وجرّحت حاشيته بشدة،
ورأيت ذلك من حقك . وكما قلت لك أكثر من مرة فإن
الهدف من طرح المشروع إقناع الحوزة والشيعية بالفكرة لا
فرضها على أحد . ولك خالص شكري .

✍️ وكتب الخزاعي :

الأخ الفاضل حبيب الشعب :
ممكن ترسل لي كي أتمكن من معرفة بريدك .

✍️ وكتب العاملي :

قلت لك أيها الأخ إن الامام الخميني كان يحترم السيد
الخونساري ويعذره على رأيه ، ويستمع الى ملاحظاته رحمهما
الله .. وتحييني إنه مخطئ .. الخ ..!

لا بأس هو مخطئ ، لكنه صاحب اجتهاد ورؤية سياسية وليس
في كهف ! واجتهاده من حيث النسبة الى المذهب متكافئ مع
اجتهاد الامام الخميني ، لأنه مستند الى المذهب ، ومعه فيه كبار
مراجع المذهب عبر التاريخ ، إلا من قل ! وعليه فحقه في التعبير
عن رأيه والدعوة اليه ، مثل حق المرحوم الامام الخميني ، قدس
الله نفسيهما ، ومقلدوه معذورون شرعاً ، ولا يمكنك أن

١٠٠ نظرات الى المرجعية

تكلفهم بخلاف قناعتهم وقناعة مرجعهم !! متى كان في مذهبنا قانون الإرهاب للرأي المخالف ، ومسحه من الوجود ؟!! أما يكفيننا أنا بكينا دما من سياسة فرض الرأي الواحد بالسيف من يوم السقيفة ؟!!

ومتى كان المرجع الثوري أو العصري يقول : رأيي فقط هو المذهب ، وما عداه من آراء كبار الفقهاء القدماء والمعاصرين خارج عن المذهب ؟!!
إن مذهبنا أوسع مما يتصوره البعض ويريد أن يفصل له أثواباً على مقاسات فهمه هو فقط .. فالمذهب يبقى .. وهو يذهب ، ولا يجد ثوبه من يلبسه .

✍️ وكتب الخزاعي :

قلت سابقاً إنني أتابع هذه المواضيع أول بأول ، لكنني أحاول قدر المستطاع أن لا أشارك ، لأنني أرى في أول موضوع (المرجعية ما لها وما عليها) وصل الى نتائج معينة من الحوار لا تصل الى أكثر منه المواضيع الحالية ..

لا شك أن لكل مجتهد رأيه ، وآراء الجميع محترمة عندنا ، ويجب أن تكون محترمة لأننا لا نقبل ممن لا يطعن بآراء المرجع الذي نقلده ، وهذه القضية تشملنا جميعاً .

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان..... ١٠١

لكننا في صدد نقاش قضية المرجعية المؤسسة أو المجلس الفقهي أو التعاون المرجعي أو ماشئت فعبّر ، ولم نكسب مما ندعو الله شيئاً سوى حرق أعصابنا ، وما يهون الخطب أننا نشعر بين وبيننا ربنا أن حرق الاعصاب هذا هو خالص لوجهه ، وربما ومن الممكن جداً أن نكون على خطأ .

لكنني مع الأسف لم أجد الى الآن من خلال هذه الحوارات ما يثبت خطأنا بوضوح . نعم فتاوى وآراء المرجع محترمة وهي حجة عليه قبل غيره ، لكننا لسنا بصدد آرائهم ، فإن قضيتنا هي ان أننا نرى أن المرجعية المؤسسة تعود بالنفع على التشيع أكثر مما تعود عليه المرجعية الفردية ، ومن غير المعقول أن نبقى على نفس الطريقة والأسلوب الذي جاء به الشيخ الطوسي قبل ألف عام وإن تغير قليلا ، لكن الأعم الأغلب هو هو .

ولا توجد لدينا فتوى من العلماء تنص على حرمة المرجعية المؤسسة حتى لا يكون من حقنا أن نطرح هكذا فكرة .

ثم أيها الأخوة لا نُفحم الجانب السياسي في الموضوع أكثر مما يستحق ، فالسياسة مجال من المجالات العديدة في المرجعية ، فلا نترك كل الموضوع من أجل فرد من أفراد ..

قرأت رد الأخ حبيب الشعب فلم أجد أنه قال السيد الخوانساري مخطيء ، بل أشار الى دراسة الظرف الذي قاله فيه .. وعلى كل حال المصنف حي .

أما قضية عدم التدخل بالسياسة فلا أستطيع هضمها بصراحة (مع كل التقدير للآراء المختلفة) وأن تعلل بالحفاظ على الكيان الشيعي لوقت ما .. الكيان الشيعي اليوم تأكله الكلاب المستعرة ابتداءً من الصهانية وأمريكا وعملائهم الحكام ، وانتهاءً بجيوش تستحل دم الشيعة ، ومع هذا فالشيعة اليوم هم أقوى من أي يوم مضى ، وربما لا سمح الله لا نكون بمثل هذه القوة في المستقبل ، فلنستثمر هذه الفرص .

إضافة الى ذلك : كيف نفسر النظرية القائلة بـ (الممهدون للامام المهدي) فمع الانزواء وعدم التدخل بالسياسة نقع بالتناقض !

✍️ وكتب العافلي :

شكراً أيها الأخ على تفهمك .. ومادمنّا اعترفنا بشرعية اجتهاد من يخالفونا في الرأي من المراجع ومقلديهم ، وأنهم جزء أصيل من المذهب .. فلا يصح أن نطرح مشروعاً للمرجعية يتجاوزهم .

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان..... ١٠٣

أما تأكيدى على الجانب السياسى فى مجلس خبراء المرجعية ، فسببه أن الجانب السياسى فيه قوى لا يمكن إنكاره .. أفرض أنا الآن نريد البدء بوضع مواد لهذا المجلس ومراسلة أعضائه للترشيح .. فأول ما يصادفنا العقبات السياسية .. وكيفى سؤال وأحد لأن يجعلك تتوقف :

هل يكون المجلس بعيداً عن الثورة والدولة فى ايران ، أم لا ؟
إن قلت نعم صرت معادياً ، وإن قلت لا ، صرت عند الكثيرين تابعاً وإن قلت نحن لنا شغل بعلماء ايران بدون الجهاز السياسى ، جاءك السؤال: لك شغل بالعلماء المعارضين منهم ، أم الموالين ..؟ هذه هى العقبة الأولى ..

ثم يأتىك الذين يخالفون العمل السياسى الخ .
ثم ، لو استطعنا أن نشكل مجلساً يضم ٥٠٠ عالماً محترماً .. ولنفرض فرضاً أنهم اختاروا بالاجماع مرجعاً يتصدى للأمور السياسية .. فسيجدون أنفسهم مع مرجعهم المنتخب أمام الأكثرية الصامتة فى العالم الشيعى ، وهى أكثرية مؤثرة ، تهتم بالتقليد ، وتدفع الحقوق الشرعية ، وقد وصلت الى قناعة أن تقلد مرجعاً بعيداً عن السياسة ، لا يتدخل فيها إلا فى حالات نادرة جداً ! فماذا تصنع لهم ؟!

إن ما تصبو اليه أيها الأخ من التنسيق والتعاون وتوحيد الجهود بين المراجع أمر ممكن ، وقد كان يحصل عند ماكانت المرجعية بين اثنين أو ثلاثة ، ولم يكن لنا دولة . أما الآن وقد شئتوا المرجعية ورفضوا بعض حالاتها ، فصار التعاون وتوحيد الجهود بينهم أمراً صعباً مع الأسف ، حتى مع الذين يلتقون على خط مؤيد للجمهورية الاسلامية (عصري) ، أو خط تقليدي !! وفي اعتقادي أن هذه الحالة لاتدوم ، وأنه بعد زوال هذا التشييت ، وتركز المرجعية في عدد قليل ، يكون أمر التعاون أسهل .

على أن التنسيق الطبيعي موجود الآن والحمد لله ، فالعالم الشيعي يزخر بأعمال مراجع متنوعة ، وكلها تصب في طريق واحد .. فلماذا حرق الأعصاب على واقع فيه الجيد والردئ ، مثل كل عصر ..؟

وادع الله مغني أيها الأخ أن يحفظ لنا أصل شجرة المرجعية العريقة الراسخة بعراقتها ورسوخها وبنيتها ..فما الثورة والدولة في ايران إلا ثمرة ثمراتها.. فما رأيك بالذين يريدون التضحية بالشجرة ، من أجل الحفاظ على الثمرة !؟

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان..... ١٠٥

✍ فكتب حبيب الشعب بتاريخ ٢-٤-٢٠٠٠ :

أخي العزيز والفاضل العاملي ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

أما بعد يشهد الله أني أكتب مقالتي وردودي ببرودة أعصاب وباهتمام وبما أستطيعه من احترام الطرف المقابل ، وأحب أن أرى فيك ذلك .

شيخنا الكريم أين قلت إنه مخطئ ؟ أنا سألت سؤالاً لأبني عليه أمراً .. كيف ؟ في البداية قدّمت مقدمة لما فعله بعض الفقهاء والمراجع مما مثل خطراً على الدولة الوليدة وغير المستقرة ، وهذا أمر معروف لاختلاف فيه ، مما أجبر السيد الإمام على حذفهم من الساحة لأنهم لم يعارضوا بالطريقة الصحيحة للمعارضة التي لا يؤدي إلى تقويض ما بذل الإمام عمره مع توضيحات الشعب لانجازه ، بغض النظر عن أي الرأيين صواب .

ثم قلت ربما يقول البعض إن السيد الخونساري كان مثل هؤلاء لكن بدرجة دانية فأعلن أن الإمام لا يفقه كثيراً مما يفعل وأن عمله هذا حرام ، ولكن الإمام لم ير في قوله هذا الخطر الذي رآه في عمل الآخرين فلم يحذفه ، ولسعة صدره كان يستمع إليه ويستشهد بكلامه ، هذا ما يقوله البعض .

ولم يصح فهناك الشواهد الأخرى وهي تدل على ما يتسم به جو الحوزة من ضيق الصدر ، وما ينتج عنه من مشاكل جمة ، وهذه كانت ملاحظة عابرة ذكرتها للمناسبة فقط .

ثم سألت سؤالاً آخر عن صحة طريقة الخونساري في المعارضة لتحديد السؤال الأول أكثر ، وقلت إن الجواب عليه ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الظرف الذي قاله فيه ، فلو قال ذلك مثلاً في مقام التحريض على الإمام بحيث يمثل خطراً على النظام الوليد فقد نخطئه ، ولو كان ذلك مثلاً في مقام خاص لبيان وجهة نظره أو في رسالة وجهها إلى الإمام لنصحته ، فقد نصح عمله .

ثم تجاوزت السؤال لأنه ليس موضوعنا فبنيت عليه ما أود بناءه وهو أنه بناء على مقالك السابق ورأيك في الاختلاف بين الإمام والخونساري ، ينبغي أن نقبل بأن يقول قائل إن كثيراً من المراجع يعيش في زوايا ضيقة ، لأنه بالإضافة إلى كونه أخف لهجة من كلام الخونساري فهو أمر محسوس نراه بأسماء عيوننا وليس أمراً نظرياً اجتهادياً ، وهذا هو المهم .

إخواني الأفاضل : لماذا نضطر إلى أن نبتعد عن مواضيعنا الأساسية دائماً لتناقش مثلاً الجواب على سؤال : أين قلت إنه مخطئ ؟ ؟

الفصل الثالث : خطر تحويل المرجعية إلى مؤسسة مثل الفاتيكان.....١٠٧

ولا أريد أن أسأل " لماذا نضطر " أخرى عن موضوع
الإرهاب الفكري ومسح الرأي الآخر من الوجود ، وفرض
الرأي الواحد بالسيف ، إلا إذا أثبت لي أحد إخواني وأساتذتي
الأفاضل أن مقالي السابق يوحى أو يدل عليه . وشكراً لك من
قلي أيها الأخ الخزاعي . أخوكم التلميذ الصغير .



الفصل الرابع

الحقوق الشرعية .. أو مالية المرجعية

✍ كتب المدعو علي العلوي في شبكة هجر ، بتاريخ ٢٥ - ٣ - ٢٠٠٠ ، موضوعاً بعنوان : (الأموال الشرعية هل لنا الحق في المسائلة) .

السلام عليكم إخوتي الكرام :

قد يكون الموضوع في غاية الحساسية ، ولكن لابد من مناقشته ، وخصوصاً أن فيما بيننا طلبة في قم ، قد يؤثرون في الواقع ايجاباً أم سلباً .

لا أريد أن أكون متحاملاً ولا صاحب ظن سيئ ، لكن الأمر يثير التساؤل وهو أين أثر هذه الأموال ؟!

١١٠.....نظرات الى المرجعية

نحن نرى أن الفرق الضالة من بهائية وقاديانية لها سياسة مالية محترمة جداً بحيث يستثمرون الأموال التي ترد لهم ومن ثم يستخدمونها في مشاريعهم التبشيرية ، ويحسنون من حال أتباعهم. السؤال هنا : هل الأموال الشرعية التي ترد على الفقهاء من أخماس وزكوات و غيرها تستثمر بالطريقة الصحيحة وتستغل الاستغلال السليم ؟

لماذا الدعوة لمذهب الآل والتبشير بالاسلام دائماً ، يكون مجهودا فرديا وليس مشروعا تقوم عليه الحوزة وتموله من الأموال الشرعية. لماذا لا نرى الأثر الكبير لهذه الأموال في الواقع الشيعي؟! هذا مجرد تساؤل برئ .

✍ فكتب الخزاعي بتاريخ ٢٥-٠٣-٢٠٠٠ :

أدخل للتحية ، وأقول أنا على الخط .

وسيكون هذا الموضوع أسخن المواضيع .. أترك الرد لأنني منفعل جداً بسبب نقاش حاد حول نفس الموضوع خارج ساحات الحوار .. وسأعود إن شاء الله . تحياتي أخي العلوي .

✍ وكتب علي العلوي بتاريخ ٢٥-٠٣-٢٠٠٠ :

أشكرك أخي الخزاعي المحترم .

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١١١

نعم لو تقوم الحوزة أو المراجع بإنشاء لجنة قائمة على الاستثمار ولجنة قائمة على وضع هذه الأموال في موضعها الصحيح . ويتم استثمار هذه الأموال في مشاريع ، ومن عائد هذه الأموال تباشر الحوزة مشاريعها الخيرية والدعوية. وبالإمكان تكوين بنك أو مصرف للحقوق وخصوصاً أن الله أنعم علينا بجمهورية اسلامية اليوم ، ومن هذا المصرف يتم الاستثمار وتقدم القروض من غير أرباح .

المال إن لم يستثمر يذهب هدرًا ، ولو كان مال قارون أو أمريكا .

فدخول الأموال ولو كانت بالملايين من جهة وخروجها من الجهة الأخرى من غير استثمار لهذه الأموال ، يعتبر هدرًا لطاقت الأمة وتبذيرا .

ومن هذه الأموال يمكن رعاية وإقامة مشاريع الدعوة للإسلام ونشر مذهب الآل عليهم السلام . ولابد من أن تستعين الحوزة بالأخصائيين في مجالات الاستثمار والمحاسبة والتجارة وغيرها. ما أحلى أن يحلم الإنسان ، وما أمر أن يفيق من النوم ليجد أن حلمه ما كان إلا أضغاث أحلام . بانتظار ردودكم .

✍️ وكتب العاملي بتاريخ ٢٥-٠٣-٢٠٠٠ :

أرجو أن تقدر أيها السيد مجموع مالية الحقوق الشرعية التي تصل الى المراجع سنوياً ، ولو برقم تقريبي ، وتذكر المصارف الشهرية التي لا بد منها ، والفائض الذي تفترح له المشاريع ، أو تعترض على كيفية صرفه ؟

✍️ وكتب علي العلوي بتاريخ ٢٦-٠٣-٢٠٠٠ :

شيخنا العزيز العاملي :

أنا أقول تساؤل برئ ، وأعلم أن هناك من يدفع الحقوق ، وأتصور أنه من الصعب أن يتنبأ بالمدخول ، وذلك لأن الموضوع غير منظم ، وهو أن الأموال تدخل وتصرف ، ولا أحد يعلم أو يسأل كيف تصرف ، لأنه ببساطة شديدة لا توجد آلية لمراقبة أو محاسبة الحواشي ، وكيف يتم صرف الأموال .

المشكلة ياشيخنا الغالي أن الأموال لا تستثمر كما أسلفت سابقاً ، فلو يتم التقصير اليوم على بعض المستحقين في سبيل الاستثمار ، والذي عندما يؤتي أكله يصبح العطاء أكثر وأكبر ، ويكون هناك مصدر متجدد مستقل استثماري ويتضخم كلما ورد عليه المزيد من الحقوق .

وفي هذه الحالة تحقق الحوزة استقلال (كذا) حتى فيما لو توقف الناس كلهم عن دفع الحقوق . وبدل أن تأخذ الحوزة سوف تعطي وتبذل ، والكل يعرف أنه بالمال يمكنك فعل المعجزات .

✍️ وكتب حبيب الشعب بتاريخ ٢٦-٠٣-٢٠٠٠ :

الأخوة الأفاضل العلوي والخزاعي والعالمي :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

في البداية أشكر الأخ علي العلوي على هذا الموضوع القيم ، الذي يحتاج حقاً إلى البحث والحوار . ولقد فهمت من طرحه أن هناك مسألتين مسألة استثمار الأموال التي ترد على المراجع ، وعلى كثير من العلماء من وكلاء وغيرهم من حقوق شرعية وتبرعات ، ومسألة أن كل المشاريع تقوم بمجهود فردي من قبل فرد أو جهة خاصة .

وفي المسألة الأولى يمكن القول إن جزءاً من هذه الأموال يذهب هدرًا بتكرار المشاريع من مدارس دينية وحسينيات وغيرها ، حسب الجهات التي تقوم بها ، وتنافسها على بسط نفوذها على الساحة ، وبعدم تنظيم الصرف على المستحقين حيث نجد على سبيل المثال أن البعض يستغل حالة اللانظام ،

فيأخذ مساعدات من جهات كثيرة دون أن تعلم أية جهة منها بما أعطته الجهات الأخرى ، وبالانفاق على الصراعات التي تحكم بعض الجهات تبعاً لمصالحها الخاصة ، كتمويل طباعة المنشورات والكتب التي تهاجم الجهات الأخرى ، على سبيل المثال أيضاً ، وبغير ذلك .

وفي المسألة الأخرى ، فلا أظن أنها ستتغير إلا بمشروع كبير هو أن تكون هناك مؤسسة جامعة لكل الطاقات المخلصة في الحوزة تمثل المرجعية الشيعية ، تقود وتنظم وتشرف على جميع هذه المشاريع .

وأعتقد أن ملاحظة الأخ العاملي في محلها ، ولكن المشكلة في عدم وجود شفافية في مصادر التمويل وكميته ومصارفه .
همسة في أذن الأخ الخزاعي :
لا داعي للانفعال فأنت التيار الجديد إن شاء الله .

✍️ وكتب علي العلوي بتاريخ ٢٦-٠٣-٢٠٠٠ :
السلام عليكم .

أنا أتصور بما أننا ندفع الحقوق لمرجع معين ، فلنا الحق في المسائلة أين وكيف صرفت هذه الأموال ؟ وإذا كان العذر في

عدم النظام ، وأنه لا يمكن حصر المدخولات والمصروفات ، وتحديد الفائض أو العجز ، فإن هذه المشكلة مشكلة الحوزة والمراجع في عدم مجارة التطور الحاصل في العلوم والادارة ، ولا بد للحوزة لكي تتبوأ مركز قيادي لشيعه محمد وآله (ع) فلا بد من الاستفادة من العلوم الحديثه ، ومن أخصائيين في المحاسبة والادارة والتدقيق في الحسابات ، فهكذا أصغر تجارة في السوق أي سوق من أسواق اليوم يسير ، فكيف بمركز قيادي لما يقارب ٣٠٠ مليون مسلم .

أعتقد أننا لابد أن نراجع الكثير من الأمور . أتصور أن الكثير من المشاكل التي نعانيها في كل أماكن تواجدنا ، ماهي إلا إفرازات لمشاكل الحوزة وعدم مجارة علوم العصر وتطوير آلياتها وأساليبها . اليوم الكثير من الناس يبصرون نور أهل البيت ويعتقون المذهب عن طريق مجهودهم الذاتي في البحث ، فهل عندنا إمكانية أن نوصل لمن لم يصل له هذا النور .

إن عدم تنظيم أمور الحقوق التي هي مصدر للقوة المادية ، هو إجرام في حق البشرية التي لم تصل لمعرفة نور أهل البيت ، وذلك نتيجة تقصيرنا .

فكتب العاملي بتاريخ ٢٦-٣-٢٠٠٠ :

أعرف أن الاخوة المتسائلين مثقفون شيعة ، يجبون أن يروا مرجعيتهم بمظهر معنوي ومادي يتناسب مع العصر ، ومع طموحاتهم لدورها حسب تصورهم وقناعاتهم .. ولذا أستبعد أي سوء نية من طرحهم لتحويل المرجعية الى مؤسسة دينية فقهية فكرية سياسية ، وأموالها وأوقافها الى مؤسسة مالية .

لكن اسمحوا لي أن أكتب أولاً سطوراً عن الذين يفكرون للمرجعية الشيعية من خارج البيت ، وخارج الاخلاص !
عيونهم على المرجعية وعلى ميزانيتها :

يعرف الجميع أن المرجعيات الدينية في العالم واقعة تحت سيطرة دولها ، والدول الكبرى .. فالحاخامات جزء من اللعبة اليهودية ، وواحدة من وسائل القوارين .. ولا نستثني منهم إلا بعض الطوائف اليهودية الصغيرة جداً المتعصبة دينياً مثل أسلافهم الموكابين (راجع سفر الموكابين) وهم يخطئون هرتزل ، ويرون أن تجمع اليهود في فلسطين تجمع لمذبحتهم الكبرى !!
ولكن هؤلاء لا أثر يذكر لهم في واقع اليهود .

أما المسيحية وقيادة الكنيسة ، فيشاهد الجميع ما وصلت اليه من ذل ، ظهر جلياً في عصرنا بفتوى تبرئة اليهود من دم المسيح ،

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية.....: ١١٧

ثم باعتذار البابا المهين لليهود من ظلم المسيحية لهم على مدى ألفي عام ! مع أن اليهود هم بنص الانجيل أعداء للمسيح ، قتلة.. وأفاعي !!!

إن مجلس الكرادلة الذي ينتخب البابا من بين أعضائه مسيَّسٌ تماماً ، وفي قبضة النفوذ الغربي ! ومادامت أمريكا والغرب مسيسة لليهود ، فهو مجلس خاضع لهم ! وستبقى نتيجة انتخاب البابا معروفة قبل ختام مسرحية الانتخاب ، التي تنتهي بتصاعد الدخان الأبيض ، ومن باطنه دخان أسود !!

أما المسلمون السنيون ، فقد فقدوا مرجعيتهم العالمية بضرب الخديويين للآزهر ثم قضاء عبد الناصر عليه .. والمرجعيات المحلية فيهم خاضعة لسلطة بلدها ، والبلد الذي له فيه نفوذ ، وفي أكثر البلدان تعين المرجعية وتعزل بمرسوم من رئيس الوزراء ، أو رئيس الجمهورية ، أو الملك .

نعم توجد مرجعيات مستقلة وشبه مستقلة في عدد من البلاد الاسلامية، خاصة في إفريقيا والهند ، ولكنها مرجعيات الصوفيين، وقد ضعفت أخيراً .

والمرجعية الوحيدة الخارجة عن النفوذ السياسي المحلي والدولي هي المرجعية الشيعية، ومن هنا كانت أمراً مزعجاً للحكومات

المحلية والأجانب !! فمرجع الشيعة له نفوذ كبير على الطائفة التي تبلغ ملايين في العالم .. ولا يعرفون كيف يختار الشيعة مرجعهم ، ولا يأمنون أن يأتي مرجع ضدهم !!

مرجع له نفوذ على قلوب ملايين الشيعة .. لا يعرف من أين ينبع ! فلا قوميته محددة ، ولا بلده ، ولا منتخبوه محدودون ولا قوميتهم ولا بلدهم ! ومعنى هذا في الحساب السياسي أن (باب المرجعية الشيعية مفتوح لأي احتمال) ومثل هذا الباب يجب سده !! لأن احتماله خطير يؤرقهم .. فيجب استبدال هذا الاحتمال بيقين يريحهم الى مئات السنين ، وسد هذا الباب بجدار أمين يطمئنهم !! ولا بد أن تكون مرجعية الشيعة تحت السيطرة وأن تحدد الهيئة التي تختارها بالأرقام والعناوين !!

إن عمل الامام الخميني رحمه الله ، وخطر المرجعية الشيعية على العالم ، مازال ماثلاً في أذهانهم .. وإذا بقيت المرجعية في ظروف كتلك التي سمحت بظهوره ، فلا ضمان لعدم ظهور مرجعية للشيعة في أي وقت مشابهة له ، أو أشد خطراً !!

عندما تقول لسياسي عربي أو عجمي أو غربي : إن الذين يختارون المرجع هم أهل الخبرة من العلماء غير المراجع . فالشيعة بعد وفاة المرجع أو في حياته ، في كل منطقة ، يسألون من يثقون

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١١٩

به من العلماء عن الشخص الذي تجتمع فيه الشروط برأيه ،
ويسمعون الشهادات المتعارضة ، ويقرر كل منهم من يختاره
مرجعاً ، ويرجع اليه ويأخذ منه فتاواه ، ويدفع اليه أو الى وكيله
أخماسه .. وبالنسبة يكون المرجع الأعلى الشخص الذي يرجع
اليه الأكثرية في العالم الشيعي بشكل طبيعي واستفتاء طبيعي ..
وعندما تخبره أن أن مرجعيته قد تكون قوية عندما يقلده نسبة
تسعين بالمئة من الشيعة في العالم مثلاً ، ولا تكون في عصره
مرجعية تذكر لغيره .

وقد تكون أقل قوة عندما يقلده ستون في المئة من الشيعة في
العالم مثلاً ، ويوجد غيره مراجع بدرجات أقل منه

عندما يسمع منك هذا الكلام أحد السياسيين المؤلفة قلوبهم
للغرب ، يقول لك : هذا غير معقول ، لا بد من آلية محددة
لانتخاب المرجعية !!!

إن همهم وغمهم وهاجسهم : كيف نترع المرجعية الشيعية
من خارج السيطرة الى داخل السيطرة !!؟

وهمهم وغمهم وهاجسهم : كيف نجرد المرجعية الشيعية من
ماليتها ، حتى تحتاج الى مرسوم لتعيينها ، والى مرتب شهري
للمرجع ، كمرتب شيخ الأزهر ، ومرتب البابا !!؟

١٢٠.....نظرات الى المرجعية

وهنا تتوالى أفكار وأطروحاتهم .. وكلها تريد تحديد (أهل
الحل والعقد الذين يختارون المرجع العالمي للشيعه) وتريد توجيه
الشيعه ليدفعوا أحماستهم بدل المرجع الى مؤسسة مالية عالمية ،
تحدد ملكياتها ومشاريعها في بنوك ومؤسسات مالية في بلدها ،
أو في العالم !!

إنها أفكار عصرية في ظاهرها.. لكن غرضها وضع المسجد في
يد السلطان! غرضها السيطرة على هذا (المارد) الذي لا يعرف
أحد كيف يختاره الشيعة ويلتفون حوله ، ويدفعون اليه عن طيب
خاطر أحماستهم الشرعية ، ويشكل ما بين عشية وضحاها قوة
عالمية لا تحتاج الى الحكومات ولا الى الغربيين !!
(يتبع .. إن شاء الله) .

✍ فكتب حبيب الشعب بتاريخ ٢٧-٣-٢٠٠٠ :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

الأخ الفاضل العاملي ، إن السيطرة على المرجعية أسهل في
حالة الفرد من حالة الجماعة ، وأعتقد أن تشبيه مراجع الشيعة
بمراجع الطوائف الأخرى هو قياس مع فارق كبير ، وهو أن
مراجع الشيعة كانوا وما زالوا مستقلين مالياً عن الدول التي

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١٢١

عاشوا في ظلها ، خلافاً لما عليه نظراؤهم من الطوائف الأخرى ، فلم تسيطر الحكومات على هؤلاء ، بعد أن وحدوا عملهم وجهدهم في المؤسسة جامعة أو غير جامعة .

فإذا كان بالإمكان اختراق بعض الفقهاء والمراجع ، فإن ذلك سهل جداً في حال عدم وجود شفافية في مصادر تمويل المراجع وكميته ومصارفه .

إن وجود مؤسسة تابعة لمجلس يضم مراجع التقليد ، ترعى المشاريع التي تمول من الحقوق والتبرعات ، وتصدر كتاباً سنوياً تبين فيه لأتباعهم الواردات وحجم الانفاق ، هو خير داع إلى ثقة الناس والمزيد من الدعم .

ولا ننس أن الذين يدعون إلى هذا الأمر هم من كبار فقهاءنا المتميزين ، مثل الشهيد السعيد الصدر محمد باقر الصدر ، الذي وصف المرجعية الراهنة بالمرجعية الذاتية ، وقال بضرورة تحويلها إلى مؤسسة لجعلها مرجعية موضوعية صالحة ، قادرة على مواجهة التحديات العظيمة . ومعروف ما يمثله الشهيد من خبرة في العمل الدعوي الاجتماعي والثقافي .

✍️ وكتب علي العلوي بتاريخ ٢٧-٣-٢٠٠٠ :

السلام عليكم شيخنا العالمي الغالي :

أنا لم أقرأ كل ردك وسوف أقرؤه كله بالتفصيل ، لأني أحب قراءة مشاركاتك فهي مفيدة جداً ، ومعبرة عن التوجه والنظرة العامة للحوزة .

ولكن لاحظت بنظرة سريعة أنك تحاول تبرير عدم التطوير والتطور في الحوزة وآلياتها بالخوف من فقدان الاستقلال ، وأنا لا أتصور أن الاستقلال يمكن أن يحافظ عليه عن طريق اللانظام ، أو الطريقة التقليدية .

أرى أن أسلوب معالجة هذا الموضوع يأخذ الطابع الدفاعي عن الوضع القائم ، ومحاولة زخرفة الواقع والذي فيه الكثير من السلبات ، وبالرغم من أننا بشر مقلدين ومراجع ، ونخطئ في التقدير والأساليب ، ولذلك دائماً نحتاج الى مراجعة أساليبنا وآلياتنا ، للوصول للأهداف المنشودة .

شيخنا العالمي ، أرجو أن تجيبني على التساؤل التالي :

هل المرجعية بوضعها الحالي يمكنها من إيصال نور محمد وأهل بيته لكل البشرية ؟ وهل المرجعية بوضعها الحالي غير مقصورة مع شيعة أهل البيت في كل العالم ؟ وأرجو شيخنا العالمي أن لا

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١٢٣

أشغلك هنا عن الرد على أعداء أهل البيت في شيعة لينك .
والسلام عليكم .

✍️ وكتب بريفمان بتاريخ ٣٠-٣-٢٠٠٠ :

الله الله في أنفسكم ... لا تدسوا السم في العسل ، وتسقوه
أنفسكم ، واحذروا من هكذا تساؤلات قد تبدو مبررة ...
أنا منطقي وأحب أن أئين لكم أن هكذا نهج في السؤال
والطرح يعتمد على سوء النية في الباطن ١٠٠% وبدل أن
أجاملكم لذا هذا لا يليق بالشيعية أن يقولوه عن أنفسهم !!

قصدي واضح وصريح ويتلخص في طلب عدم دس السم...
كلامك سيدي العاملني نعم الكلام ، ولكن صدقني لا تحسن
الظن لهذه الدرجة ، فتكون تحدد نفسك والآخرين ، لكنك
عداك العيب بأنك رديت على الأخوة بالصواب... سددكم الله.
لا تغضبوا علي يا موالين ، غيرتي على الحق دافعي الوحيد !

✍️ وكتب علي العلوي بتاريخ ٣٠-٣-٢٠٠٠ :

السلام عليكم أخي بريف مان ، أنا استغربت كثيراً من
أسلوبك الاتهامي في تعاطيك مع تساؤلي .

أنا مسلم شيعي اثناعشري موالٍ ، وأعتقد أن هذه المنحة
الالهية لنا بأن ولدنا على مذهب الحق يحتم علينا أن نكون دعاة

وناشرين لهذا النور ، وليس كائمين له . وأعتقد أننا مقصرون ، وكل التقصير وأكبره يقع على العلماء والمثقفين . لا يجب علينا أن نفكر بطريقة الكهوف والمتحصنين في القلاع ، والذين يخافون من كل شئ وكل شئ يعتبرونه تهديداً ، وكل عملية إصلاح يعتبرونها محاولة لهدم الحصون .

إننا نعاني والكل يعاني من أمور ليست بخافية على أحد ، والتساؤل من حق كل موالى ، ويحرم علينا مصادرة الرأي الآخر باقحامه بالعمالة وسوء النية . أنا أقدر مخاوف البعض وخصوصاً من يعيشون تحت أنظمة قمعية ، والتي تحاول أن تصادر مواقع القوة لدينا ، ولكن ولكن ولكن ، هذا لا يبرر أن نتغافل عن أمور وسلبيات وتقصير واضح للعيان .

نريد أن ندعو للإصلاح من الداخل ، بدل أن يأتينا الأعداء ويستخدموا هذه السلبيات لضربنا وللإساءة لمذهب الحق مذهب أهل البيت .

أخي بريف مان ، علينا أن نواجه الواقع بكل شجاعة ، ونصحح السلبيات، بدل التغافل عنها ومحاولة زخرفتها . وعلينا تقبل الرأي الآخر المخلص بدون كيل الاتهامات والصاق التهم .

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١٢٥

أو لم نعان نحن شيعة المصطفى وأهل بيته من هذه الأساليب ،
أي أساليب الصاق التهم وإطلاق التسميات من قبل القوى
المتسلطة والمستبدة ، فلماذا نستخدمها ضد بعضنا البعض ؟!

لا تتصور يا أخي أننا لا نملك أي غيرة على الحق ومذهب
أهل البيت ، فكما تشعر أنت بهذه الغيرة نشعر بها نحن كذلك ،
ولكن لا يعني أن لا نناقش أموراً يديرها بشر مثلنا ، وليسوا أنبياء
ولا أئمة .

✍️ وكتب العاملي بتاريخ ٣٠-٣-٢٠٠٠ :

الأخ بريفمان ، التساؤلات حول هذه المواضيع طبيعية ..
ولم نرَ من الأخ العلوي إلا كل أدب ، وحب ماهو أفضل
في أوضاع العلماء والطائفة ..

في اعتقادي نحتاج الحوار من أجل توحيد نظرتنا الى أصل
المرجعية ، ولذا فتحت موضوعاً لهذا الغرض .. وشكراً .

✍️ وكتب علي العلوي بتاريخ ٠١-٠٤-٢٠٠٠ :

بارك الله فيك شيخنا العاملي العزيز .

وكتب العاملي بتاريخ ٠١-٠٤-٢٠٠٠ :

الأخ العلوي ، سؤالك الأول : (هل المرجعية بوضعها الحالي يمكنها من إيصال نور محمد وأهل بيته صلوات الله عليهم لكل البشرية) ؟

والجواب : لا ، لأن الوحيد الذي يمكنه أن يحقق هذا الهدف العظيم الذي ذكرته ، هو الامام المهدي الموعود صلوات عليه فقط ، حسب ما دلت الأحاديث الصحيحة عند الجميع .

وبتعبير آخر : إن اتساع نور النبي وآله صلى الله عليهم وهداهم ، كانت نتيجته في كل العصور أكثر من المقدمات ، لأنه أمر تكفل الله تعالى بحفظه وبقائه الى ظهور وليه وحجته.. وهو سبحانه الذي يهيئ له أحداثاً وأوضاعاً وأشخاصاً ، يكونون العلة الظاهرية لبقائه واتساعه.. وهذه الفكرة تعني اليقين بوعد الله تعالى ، وليس الاتكالية . لكن يبدو أن سؤالك من زاوية أخرى : هل أن وضع علمائنا ومرجعيتنا الفعلي يتناسب مع الواجب الملحق على عاتقنا من إيصال مذهب أهل البيت عليهم السلام ونورهم الى العالم ؟

والجواب : أيضاً لا ، لأن الواجب كبير والطموحات أكبر .

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١٢٧

تحييني : إذن معي حق في المطالبة بتحديث المرجعية ، وتغيير وسائل العمل وأدواته. فأجيبك : نعم معك حق ، وطموحك مشروع ، لكن بشروط أربعة:

- ١ - أن لا نمس الأحكام الشرعية المتعلقة بالمرجعية .
 - ٢ - ولا نمس قداساتها كمنصب يمثل النيابة العامة للمولى صلوات الله عليه .
 - ٣ - ولا نمس بنيتها الطبيعية، التي هي سيرة المراجع والمشرعة.
 - ٤ - وأن لا نحسب القصور تقصيراً ونحاسب عليه .
- وينبغي أن تعلم أيها الأخ المحترم أن المرجعية بعد ثورة ايران تسلمت عليها الأضواء من جهة .. ولكنها أصيبت بالضعف داخل ايران وخارجها من جهة أخرى ! ومن أسباب ضعفها محاولات بعضهم توحيد المرجعية بوسائل غير منطقية ، ومحاولات بعضهم تعويم المرجعية وحذف بعض شروطها ، ومساعدة الاعلام العالمي على بلبله أذهان الشيعة ، وتشيت مرجعيتهم .
- وهذا يتضح جواب سؤالك الثاني : (وهل المرجعية بوضعها الحالي غير مقصرة مع شيعة أهل البيت في كل العالم ؟)

والجواب : أن كثيراً مما تحسبه تقصيراً هو قصور وعدم قدرة ، بسبب أعمال التضعيف والتشتيت . ولا أنكر تقصير بعض وكلاء المرجعية .. ولكنه جزء صغير من المشكلة .

فكتب علي مدد بتاريخ ٠١-٠٤-٢٠٠٠ :

السلام على الأخ العلوي ، الذي أرجو أن يكون علوياً في فكره وتوجهاته ، وعلى الأخوة المشاركين وعلى كل من رأى الحق وتبعه ، وبعد ،

أما التساؤل المذكور فأرجو أن يكون عن حسن نية ، وهذا ماشمته ، ولكن يا أخي المؤمن لا بد أن نفهم شيئاً ، وهو بما أننا نحارب من جهات كثيرة ، فهذا يحتم علينا سرية العمل ومنه كيفية بذل الأموال ، وخصوصاً في نشر مذهب أهل البيت عليهم السلام ، وما يهم ذلك من مشاريع اسلامية لهداية الناس لطريق الحق ، وعدم اطلعنا على هذه المشاريع لا يدل على عدم وجودها، وكما يقولون عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود. ونحن نعرف ورع المجتهدين الكرام وخصوصاً في صرف الحقوق ، لأن هذه الأموال لا بد من التأكد من صرفها . وأنا اعرف وكلاء عندهم مشاريع وخطط للاستفادة من الحقوق الشرعية ، لكن كما تعرف الوضع .

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١٢٩

ومقارنتنا بهذه الفرق غير صحيح ، لأن بذل الأموال عندنا لله لا للدعاية كما هو حاصل عند البعض ، وأنت تعلم أن الغرب الحبيث يدفع لهذه الفرق لأجل ضرب التشيع ، مهما يكن من الأموال .

ثم يا أخي لا بد أن نطلع على النشاطات التي هي حاصلة في الدول الأخرى ، التي أكثرها بإعانة المراجع الكرام ، لا كما تقولون إنها فردية ، بل يد الغيب معها المتمثلة في الحقوق الشرعية.

فيا أخي لا بد أن نكون واعين ، ونطرح مشاريع جديدة ، مع إلمام كامل بنتائجها ، ونساعد مراجعنا فيما يرضي الله . والسلام على من اتبع الهدى .

عميت عين لاتراك عليها رقيبا .

وخسرت صفقة عبد لم تجعل له من حبك نصيبا .

✍️ وكتب الأنصاري بتاريخ ٠٢-٠٤-٢٠٠٠ :

لا أدري كيف أصفكم يا موالين؟؟

لقد أتممت جميع جوانب هذا الموضوع ، وكنت أتمنى لو تركتم لي أدنى مساحة لكي أساهم معكم فيها .

١٣٠.....نظرات الى المرجعية

لقد قام الأخ علي العلوي بإثارة الأسئلة التي كانت تحرق صدورنا ، والشكر للأخ العاملي الذي بدأ بتحري جوانب القضية ، والأخ حبيب الشعب والأخ العزيز BraveMan ولا تخف يا **Brave Man** ، فأنا معك فيما قلته أيضاً .

والى الأخ علي مدد أقول لك : بأن تفكيرك مثل تفكيري ، لولا ما كتبه أنت لأضفته من عندي ، أنا لا أحاول بأن أكون طفيلياً ولكن أحاول المشاركة ، ولا أجد ثغرة أضع فيها مشاركتي ، إلا إن رأيت لي هذه الثغرة.. وشكراً للجميع ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

✍️ وكتب علي العلوي حرر بتاريخ ٠٢-٠٤-٢٠٠٠ :

أخي العزيز الأنصاري .

لا تحولني بطريقة كلامك معادياً وأنا ابن هذا الأمة الوسط ، وابن مدرسة أهل البيت ، وأبي من علماء الدين ، ولا أحتاج أن أكرر ذلك ، فالرجاء الكف عن أسلوب الحكم على النيات ، ومصادرة الرأي الآخر بعنوان سوء النية . والموضوع لم يستكمل كل جوانبه كما قلت ، ولكن توقفت عن المشاركة بسبب أسلوب بريف مان ، ومن ثم أسلوبك في مواجهتي برمي بسوء

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١٣١

النية ، وبسبب إدراكي أن هناك سلبيات لا أريد أن أناقشها على الملأ ، لكي لا يستغلها أعداء أهل البيت .

أنا أقدر أن هناك الكثير من شيعة أهل البيت يعيشون تحت ظل أنظمة قمعية تريد مصادرة مصادر قوتنا وهي المرجعية والحقوق الشرعية ، وأنا بالرغم من أنني مقيم في الغرب ، إلا أنني بحراني ولي علم بهذه المشاعر . وقد حاول نظام آل خليفة الجائر مصادرة هذه الأموال بتكوينه مجلس اسلامي أعلى يشرف على الافتاء والأموال الشرعية ، وهو موجه بالدرجة الأولى ضد الشيعة ، ولكن أفشلت محاولته بفضل جهود أبناء البحرين المخلصين .

ولكن كما أسلفت في ايران توجد لدينا جمهورية اسلامية ، يعني لا يوجد خوف من النظام الحاكم ، وكذلك في الغرب توجد حرية يمكننا أن نستغلها بالاستثمار وغيره من المشاريع ، فهناك في ايران والغرب لا توجد مثل الضغوط ضد الشيعة ، فلماذا لا نستغل هذه الحرية اليوم في تنظيم شئوننا . وأكرر ، يا جماعة حرام عليكم والله حرام أن ترموني بسوء النية . المشتكى لله .

✍️ وكتب العاملي بتاريخ ٠٢-٠٤-٢٠٠٠ :

لم أشعر من الأخوة اتهامك أيها الأخ الكريم .. وأكرر أنا لم
نر منك إلا حسن النية والغيرة على مذهب أهل البيت الطاهرين
صلوات الله عليهم . فواصل مقترحاتك ، وتحمل مني الجواب من
فضلك .

✍️ وكتب علي العلوي بتاريخ ٠٣-٠٤-٢٠٠٠ :

شيخنا العاملي العزيز :

أنا أشعر أن الكلام يثير بعض إخوتي محي الآل ، ومن خلال
ردي بريف مان والأنصاري ، فهمت أنهما مترعجان ، ولا أحب
أن أغيظ مؤمناً .

سوف أبدأ بمعاودة النقاش حالما تنتهي عشرة محرم الحرام
وذلك لانشغالي بحضور مجالس التعزية في لندن ، وتعرف يا
شيخنا أن لندن تتحول في عشرة محرم وكأنها بلد مسلم شيعي ،
فمجالس التعزية منتشرة وعامرة في مختلف مناطقها ، وخصوصاً
في الشمال الغربي منها ، والمجالس عامرة جداً ، وخصوصاً من
الأخوة العراقيين أبناء حبيب بن مظاهر ، واللبنانيين أبناء أبا ذر
الغفاري .

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١٣٣

✍ وكتب الأنصاري بتاريخ ٢٠٠٠-٠٤-٠٣ :

الأخ العزيز علي العلوي :

سوف أقوم بالرد عليك إن شاء الله بموضوعية مفصلة ، و
أتمنى بأن أعطي جميع الإستفسهات التي عندك ، وأرجو بأن
تقدر الواقع فيها ، لأنك وبصراحة تامة بعيد كل البعد عنه .

الصرف من الحقوق الشرعية على مواقع الانترنت

✍ كتب عبدالله في شبكة هجر الثقافية بتاريخ ١١-٨-

٢٠٠١ ، موضوعاً بعنوان (المواقع الشيعة والحقوق الشرعية) قال

فيه :

كثرة المواقع الشيعة على الشبكة الإنترنتية ظاهرة مباركة
وخطوة ضرورية للتعريف بالمذهب والإسلام.

وعلى الرغم مما يبذل من جهد وحرفة في عمل التصميم
للموقع وكثافة المادة وجودها ، إلا أن المشكلة تبقى في عدد
الزوار للموقع .

بعض المواقع (والتي تكلف أموالاً كثيرة) لا يتجاوز عدد
زوارها الخمسين زائراً ، من ضمنهم الإداريين والمتابعين لحركة
الموقع ومعارفهم ، ولا تبعد بقية المواقع عن هذا الرقم كثيراً .

بعض المواقع تدار من قبل هيئة كاملة ، وعندما تسأل عن مصادر التمويل لدفع رواتب هذه الهيئة يأتيك الجواب بأنها من الحقوق الشرعية .

إن البعض يستغل ثقة العلماء ، ويبرر لهم بأن الوجود ضروري على الإنترنت للدفاع عن المذهب ، وهو يعرف جيداً بأن موقعه لا يزوره إلا هو ومشرفيه وبعض معارفه ، ولا يستفيد منه أحد .

لكم الله يافقراء الشيعة في جنوب العراق وجنوب لبنان وجنوب الخليج.

كتب العاملي بتاريخ ١٢-٨-٢٠٠١، الثانية عشرة والنصف ظهراً :

الأخ العزيز عبدالله :

يعجبني فيك أن فكرك يعمل ، وأنتك مستقل الرأي .. ولست إمعة لشخص أو حزب .. فعن الامام الكاظم عليه السلام قال : قل خيراً واعمل خيراً ولا تكن إمعة .. قيل وما الإمعة ؟ قال : يقول أنا من الناس مع الناس ! فإنما هما نجدان .. نجد خير ونجد شر ..

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١٣٥

لكن أرجو أن تقبل مني أن كل موضوع له أكثر من زاوية..
وأن علينا قبل أن ننظر اليه من زاوية .. أن نفكر أكثر في
اختيارها ..

ماذكرته.. هو نظرة الى موضوع الحقوق الشرعية وصرفها ..
من زاوية الأولويات الفقهية في الصرف .. ومن زاوية شهادة
بعضهم لمرجع التقليد بأولوية العمل الفلاني على العمل الفلاني..
وهما موضوعان .. لهما أحكام شرعية .. وأساليب عملية ..
لكن للموضوع زوايا أخرى متعددة :

مثلاً أن نقول .. إن تعدد المواقع الشيعية ضرورة .. ومن
الطبيعي في هذا أن توجد بعض الأضرار .

أو نقول .. إن أكثر المواقع الشيعية ليست مصارفها من
الحقوق الشرعية . وما كان من الحقوق .. بعضه في محله..
وبعضه في غير محله..وهذا طبيعي ..

أو نقول .. إن الممولين الذين يعطون الحقوق ، لهم نوع من
الولاية يراعيها المراجع .. فيأتي شخص ويطلب إجازة لبناء
مسجد أو حسينية.. أو مدرسة ، أو طبع كتاب ، أو إنشاء موقع
.. الخ . فإن لم يجزه المرجع لذلك ، فهو غير مستعد لأن يعطي
الحقوق الشرعية لعمل آخر ..

١٣٦نظرات الى المرجعية

وبعض المراجع في هذه الحالة لايجيز .. ويقول له إن المنطقة التي تريد لها المسجد غير محتاجة ..

وبعضهم يرى أنه لايجوز التفريط بترثة ذمة هذا الشخص وتوسيع النفع العام ، حتى لو أصر مموله على عمل قليل النفع .
أو نقول.. إن كل مصارف الشبكات الشيعة لو فرضناها كلها من الحقوق الشرعية .. لا تبلغ شيئاً يذكر ..

فلماذا نطرح موضوعها ونزهد الناس في عمل الخير وخدمة المذهب .. ؟ أو نشكك لاسمح الله في فكر المراجع وصرفهم للحقوق ؟ إن كل الحقوق الشرعية عند الشيعة في العالم .. لا تبلغ ميزانية وزارة .. أو مؤسسة رجل أعمال معروف .. فلماذا نلاحقها وننقدها.. ولا ننقد مصارف الملايين من الحكومات والمؤسسات التي باسم الدين .. ؟!

أو نقول .. لو سلمنا بوجود نقاط ضعف في صرف الحقوق الشرعية .. فهل الأفضل أن نتقد المراجع والمؤسسات التابعة لهم .. ونزهد الناس في دفع الحقوق اليهم.. أم الأفضل أن نقدم مشروعاً بديلاً .. ونراسلهم ونراسل المؤسسات التي يمولونها أو يساعدونها..

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١٣٧

الى آخر الزوايا .. التي لا بد أنك تعرفها ..

أما ما ذكرت عن فقراء الشيعة .. فأخبرك أن أكثر المراجع أفتوا لشيعة العراق في ضائقهم الاقتصادية ، وكذا لشيعة لبنان وأفغانستان .. أن يصرفوا الحقوق الشرعية على ذويهم وأهل بلدهم .. وقد سمعت أن ذلك سبب نقص الوارد من الحقوق الشرعية الى حد كبير .

✍️ وكتب عبدالله بتاريخ ١٢-٨-٢٠٠١، الحادية عشرة والثلاث صباحاً:

الشيخ العاملي سلمه الله :

لا أريد تنفير أحد من الإلتزام بتكليفه الشرعي ، فوظيفتي عكس ذلك تماماً. يكفي أنني نبهت إلى موطن ، أظنه خلل .
أعرف حالة العراق التي أشرتم إليها ولا أعرف عن باكستان أو أفغانستان .

بعض المواقع الشيعية تستحق أن يصرف عليها ملايين الدولارات، وخير مثال موقع رافد .

وربما يجاوركم الآن في لبنان موقع تصرف له آلاف الدولارات كرواتب مصممين وإداريين ، مع أن الموقع يحتاج المصممين لمرة واحدة فقط لا كموظفين دائمين .

في حلوقنا غصة يا مولانا ... لايمكننا السكوت وإلا متنا قهراً
وكمداً . وما يزيد الطين بلة ، أن كل أخطائنا نلقي بها على
كاهل العلماء عندما لا نجد تبريراً لها . انتهى .

استقلالية المرجعية سياسياً ومالياً

✍️ وكتب فوات في شبكة الحق الثقافية بتاريخ ٢-١-
٢٠٠١ ، الحادية عشرة ليلاً موضوعاً بعنوان : (استقلالية المرجعية
الشيعية عن السلطة السياسية) ، قال فيه :

لعل واحدة من أهم الخصوصيات التي تمتاز بها المرجعية الدينية
والحوزة العلمية الشيعية هي استقلاليتها عن السلطة السياسية عبر
العصور المختلفة، بخلاف سائر الجماع الدينية للمذاهب الإسلامية
المختلفة فإنها ظلت تحت إشراف السلطة السياسية الحاكمة في
بلدها ، فشيخ الأزهر مثلاً يعينه رئيس الدولة بمرسوم جمهوري ،
وهكذا سائر رؤساء مجالس الأفتاء والمتصدين للشؤون الدينية في
سائر الدول الإسلامية .

فالحوزة العلمية لدى علماء الإمامية بجميع مكوناتها من فقيه
مرجع مجتهد وأساتذة علماء وطلاب ومناهج دراسية وأنظمة
مالية، بقيت مستقلة منذ نشأتها حتى اليوم عن السلطات السياسية

الفصل الرابع : الحقوق الشرعية . . . أو مالية المرجعية..... ١٣٩

المتعاقبة على الحكم سواء كان في العراق أو في الدول المجاورة للعراق وستبقى هكذا إن شاء الله تعالى ، بفعل الضوابط المتينة التي تؤطر عمل وسير الحركة العلمية ، وهذا ما يجعلها حرة في حركتها ، متحررة عن أية وصاية أو أي ارتباط مشبوه قد يؤدي إلى مسلكية معنية تحرف الحكم الشرعي عن طريقة وتحوله إلى سلك خاضع لإرادة السلطة .

فعلى سبيل المثال نجد في زماننا المعاصر كم حاول النظام الحاكم في العراق الضغط على مراجع الدين الشيعة في النجف الأشرف لاستصدار فتوى تدعو للقتال ضد إيران في حرب السنوات الثمان فلم يفلح في ذلك ، ولذا دفعت الحوزة العلمية ثمناً باهضاً جراء استقلاليتها ، فذهب عشرات العلماء ضحية تغطرس النظام الذي حاول استمالة الحوزة بأي شكل من الأشكال أو إرهابها وكان مصير محاولاته الفشل .

بخلاف دول أخرى كالسعودية مثلاً فإنها تستطيع وبسهولة استصدار فتوى من (ابن باز) لاستقدام القوات الأمريكية وغيرها من الدول الكافرة للحرب ضد العراق وأي فتوى أخرى ترغب السلطة فيها .

١٤٠نظرات الى المرجعية

ومسألة استقلالية المرجعية الدينية عن حكام الجور والسلطين
من المسائل ذات الأهمية القصوى ، والبحث فيها يتطلب المزيد
من الدقة والتأمل لعلنا نوفق لبيان جانب منه إن شاء الله تعالى .
والسلام عليكم .

✍️ وكتب بشير بتاريخ ٥-١-٢٠٠١ ، العاشرة والثلاث
مساء :

لاشك في لزوم استقلالية رجال الدين وعلمائهم والقيادة
الدينية والأنظمة الدينية المتعلقة بهم عن الحكومات والسلطات ،
سواء في كانت في بلادهم أو خارج البلاد ، ولا فرق بين أن
الحكومة كانت مسلمة أو اسلامية أم غير ذلك ، كما لا فرق
بين أن يكون رجال الدين متصدين للحكم والسلطة أم لا ،
فعلى كل حال يلزم أن يبقى نظام الدين ورجاله ومتعلقاته
مستقلاً عن الحكومات . وهذا أمر يحتاج إليه جميع المذاهب
وجميع فرق المسلمين .



الفصل الخامس

رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية

كتب المدعو أحمد الكاتب، وكان يكتب باسم (noon١١) في شبكة هجر الثقافية بتاريخ ٣-٧-٢٠٠١، الحادية عشرة صباحاً ، موضوعاً بعنوان : (التقليد مصطلح أصولي جديد على الفقه الاسلامي ؟؟) ، وقد ناقشه عدد من الكتاب الشيعة ، ولايتسع المجال لايراد جميع مناقشتهم ، فنختار منها ما يلي .. قال أحمد الكاتب :

(التقليد من الأمور التي يتميز بها الامامية ولازلت أبحث عن جذورها ومدى مشروعيتها وعلى حد علمي القاصر:

١ - أول من أفرد باباً للتقليد هو صاحب العروة الوثقى ، إذ لا نجد له ذكراً في كتب الشيعة المهمة حتى كتاب وسائل الشيعة، وهو أفضل ما صنف عند الامامية ، لم يفرد له باباً خاصاً .

٢- أغلب الأدلة المطروحة للاستدلال عليه هي أدلة عقلية فلسفية ، ولم توفق أي محاوله لتأصيلها الشرعي ، حتى ذكر السيد الخوئي بأن الدليل على وجوب التقليد هو دليل عقلي لا شرعي .

٣- التقليد أكسب الشيعة تنظيمًا متميزاً بين الطوائف ، مما عاد عليهم بشماره الجنية " كثرة التنبك ، والثورة الايرانية "

٤- من مساوئ التقليد أنه قضى على تطور الخطاب الديني الفقهي ، فلا نجد أحداً من المجتهدين في " الرسائل العملية " يكلف نفسه بذكر الأدلة الشرعية من الروايات والأحاديث المعتمدة ، مما جعل المقلدين يعتقدون بقدسية الاحكام الفقهية الضعيفة ، ويقبلون استحسانات وأخطاء الفقهاء من دون مساءلة أو احتجاج " فالراد على المجتهد كالراد على الله " . انتهى .

✍️ وكتب الكاظميني بتاريخ ٣-٧-٢٠٠١ ، الثانية عشرة

وعشر دقائق :

الأخ الكريم :

رجوع الجاهل الى العالم واجب ، وينقسم هذا الواجب الى

ثلاث أنواع : الأول : وجوب شرعي .

الثاني : وجوب عقلي من باب شكر المنعم .

الثالث : وجوب فطري من باب دفع الضرر .

ومسألة التقليد هي باختصار رجوع الجاهل الى العالم . وهذا الأمر كان موجوداً في زمان الأئمة عليهم السلام . وإذا قبلنا أن رجوع الجاهل الى العالم فلا فرق بين أن نصنفها تحت إحدى هذه العنواين التي ذكرتها بالبداية .

وأما كلامك حول الفتاوى وكأنها مقدسة فأقول : نعم هي مقدسة، لأن مصدرها القرآن والسنة ، وليست من وحي الخيال .
وأما عدم ذكر الدليل فهذا أمر موكل الى الكتب المطولة في الاستدلال الفقهي ، فيمكن لمن يملك معرفة كافية في فهم علم الاصول والقواعد أن يراجع هذه الكتب فإنها ليست كتب محكورة على العلماء ، وإنما يستطيع أي إنسان إن يتناولها .

وأما رواية السيد الخوئي في كون التقليد دليل عقلي وهو من باب شكر المنعم ، فله مبناه العلمي ، وكما أن السيد الحكيم

١٤٤نظرات الى المرجعية

قدس سره الشريف يرى أن الوجوب فطري من باب دفع الضرر وله مبناه ، ولك مراجعة كلام السيدين .

كما أي أتمنى بل أطلب منك أن لا تتسرع بالحكم بالنسبة الى التقليد ، ولك مراجعة الأدلة الخاصة بالتقليد .

وإني أرى واقعاً نزاعك نزاع لفظي ، فإن شئت لا تسمي التقليد بالتقليد وإنما سمه برجوع الجاهل الى العالم ، أو سمه بما تشاء ، فالمحصلة واحدة .

✍️ وكتب العاملي بتاريخ ٠٣-٠٧-٢٠٠١ ، السادسة عصرًا :

مع الأسف أن الأخ نون .. لايفرق بين الاسم والمضمون .. وقد أجاد الأخ الكاظميني .. فإن قصدت التسمية فلا مشاحة في الأسماء .. وإن قصدت الدعوة الى ترك التقليد .. فأنت تدعو الشيعة الى تقليدك في ذلك !!

وأراك تستهين بالأدلة العقلية ، وتسميها الأدلة الفلسفية وتحاول فرضها في مقابل الأدلة النقلية.. فهل تعرف أن الله تعالى على عباده حجتين حجة باطنة هي العقول ، وحجة ظاهرة هي الرسل ، فحجية العقل القطعي كحجية الأنبياء والأوصياء صلوات الله عليهم .

الفصل الخامس : رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية..... ١٤٥

وأسألك عن أفكارك التي تدعو إليها .. كم واحدة منها عقلية .. وكم منها النقلي؟! ثم أراك ما زلت مصرا على شعارك :
(لا يوجد حق مطلق ولا باطل مطلق إنما هي أفكارنا بنات عقولنا) وهو شعار ليس نقلياً قطعاً .. وليس عقلياً قطعاً .. بل إن قاعدتك المزعومة هذه .. نسبية غريبة مردودة ..
فإن شملت نفسها فقد سقطت .. وإن استثنت نفسها .. فقد سقطت !!

لكن يظهر أنك مصر على مازينته لك نفسك ، وإن خالف العقل والنقل !

✍️ وكتب كمال بتاريخ ٠٤-٠٧-٢٠٠١ ، الخامسة صباحاً :

الاحوة المحترمون :

إن التقليد أمر لا يختص بالشيعة ، بل الشيعة اختص عوامهم بالتقليد ، أما غير الشيعة فإن علمائهم مقلدة بعد أن أصدرت الحكومة العباسية أوامرها بالاعتصار على اجتهاد الفقهاء الأربعة .
و أما حصر الناس بالتقسيم الى : مجتهد ، محتاط ، مقلد ، فهو حصر عقلي .

فمن لم يكن مجتهداً ولا محتاطاً وجب عليه الرجوع الى من له أهلية الفتوى، والا كان متقولاً على الله بلا علم .

✍ وكتب أحمد الكاتب بتاريخ ٠٤-٠٧-٢٠٠١ ، الثامنة
إلا عشر دقائق صباحاً :

الأخ الكاظميني: قلت (رجوع الجاهل الى العالم واجب ..)
أقول : ماذكرته يدخل في عموم الموضوعات العامة المطلقة
والوجوب المذكور يحتاج الى تفصيل يتسع باتساع معنى العلم
والجهل ، لهذا فعبارتك عبارة فضفاضة ، وأول ما يشكل عليها
هو تخصيص هذه القاعدة العقلية لعلم الفقه وتخصيصها بالذات
في " العوام " و " المجتهدين " ، إذ لا نجد نفس الفتوى تنطبق على
الفقيه حين يفتي في الأمور الطبية والاقتصادية والفلكية وهو لم
يتعلم القدر الكافي منها ، فهل الوجوب يشمل غيره للرجوع اليه
ولا يشمل للرجوع الى غيره !!! مفارقة عجيبة !

قلت: (ومسألة التقليد هي باختصار رجوع الجاهل الى العالم
وهذا الأمر كان موجود في زمان الأئمة عليهم السلامالخ.)
أقول : لو كانت مسألة التقليد مفتوحة بهذا الشكل المبسط لما
اعترضنا عليها ، إذ أن الجاهل يجب عليه اتباع العالم أياً كان إن

الفصل الخامس : رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية..... ١٤٧

وثق في علمه ، ولكن لماذا لا يحوز اتباع العلماء الاموات ؟
أليسوا علماء؟ ولماذا يبطل عملك ويذهب هباءا منثورا إذا لم تتبع
الأعلم من العلماء ؟ وغير ذلك من المسائل التي جعلت من عملية
التقليد منفذاً لبث الفرقة والشقاق والحسد بين العلماء وأتباعهم ؟
قلت : (نعم هي مقدسة لأن مصدرها القرآن والسنة وليست
من وحي الخيال الخ.)

أقول : الفتوى هي فهم العالم للدليل فلا يجب أن تقس
بلحاظها الذاتي لأنها فهمه الخاص ، وفهم العالم يعبر عن وجهة
نظره لا عن وجهة نظر الاسلام " لأنه ليس نبياً أو مفوضاً عن
النبي " ومن هذا المنطلق تكون الساحة مفتوحة أمام العلماء
والباحثين للدلاء بآرائهم في المسائل الاجتهادية ، وهذا ما لا
يتوافق مع قدسية آراء العلماء ، إذ لا قدسية في الحوار .

أما قولي بعدم ذكر الدليل فهذا قد أثر كثيراً في تخلف الخطاب
الديني الشيعي ، فمن المعلوم أن المسلم يتبع الدليل مستعيناً بفهم
العالم ، والحاصل الآن أن كلام العالم أصبح في النفوس مثل كلام
المعصوم ، وهذا ما يخلق المشاكل والفتن بين الأتباع .

قلت : (وأما رواية السيد الخوئي في كون التقليد دليل عقلي
وهو من باب شكر المنعم فله مبناه العلمي)

١٤٨نظرات الى المرجعية

وأقول : لا اعتراض لدي ، وإنما استشهدت بأحدهما ، وأما دور العقل في تشريع الأحكام ففيه كلام آخر ، فالشرع لاتضعه العقل بل تفهمه..

✍️ وكتب الفاطمي بتاريخ ٤-٧-٢٠٠١ ، الخامسة ودقيقتان
عصراً :

نصح البعض بالرجوع الى الدورات الفقهية لمراجعنا ليرى كيف يناقشون أسانيد الروايات وبعدها فليقل : " مما جعل المقلدين يعتقدون بقدسية الأحكام الفقهية الضعيفة ويقبلون استحسانات وأخطاء الفقهاء من دون مساءلة أو احتجاج " أو .. فليذهب الى بعض الكتب الحديثة أو ما تسمى بالصحاح ليرى .. كيفية الطعن بالنبي صلى الله عليه وآله والتجاسر عليه ! وبعدها .. فليرى على أي الكتب ينطبق قوله أعلاه ؟! .. ستبدي لك الأيام ما كان خافياً !!

✍️ وكتب الكاظميني بتاريخ ٤-٧-٢٠٠١ ، التاسعة والنصف مساء :

الأخ نون المحترم . بدايةً أشكر لك هذا النقاش الممتع العلمي .

الفصل الخامس : رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية..... ١٤٩

وأحب أن أقول : بعد ثبوت أن الله سبحانه لم يخلق العالم عبثاً وبعد الفراغ من أن المولى جل وعلا كلفنا بأمرور ويجب علينا امتثالها.. يكون الكلام في طرق الامتثال. فنحن نعلم على نحو الاجمال أن الله سبحانه قد كلفنا بواجبات وأمرنا الاجتناب عن المحرمات ، وللوصول الى تلك الاحكام التي فرضها الله علينا لافراغ الذمة من تلك التكاليف الشرعية ، وجب علينا أن نسلك طريقاً من أحد ثلاث .. الأول ، الاجتهاد وهو استفراغ الوسع لاستنباط الحكم الشرعي من موارده المقررة (القرآن ، السنة ، الاجماع ، العقل) .

الثاني ، الاحتياط وهو بأن يتحفظ على التكليف في مورد احتماله ، سواء قامت عليه الحجة أم لم تقم ، وهذا الطريق يتعسر على أكثر الناس .

الثالث، بأن يرجع المكلف فيما لايعرفه من الأحكام للمجتهد العالم بما الذي يأخذها من أدلتها الشرعية والعقلية المعتبرة ، فيعمل بفتاواه فيها ، وهذا الطريق ميسر لعامة الناس .

وكما بينت لك أخي الكريم إن تنجز الاحكام الشرعية في ذمة المكلف ولو على نحو الاجمال ، تستدعي الفراغ اليقيني لإبراء

١٥٠.....نظرات الى المرجعية

الذمة من هذه التكاليف وهذا بحكم العقل . أي كما أنه حصل لنا العلم بالاشتغال فكذلك يجب تحصيل العلم بالفراغ بامثال التكاليف التي يعلم اشتغال الذمة بها .

والتقسيم الذي ذكرته لك بالمقالة السابقة إنما هو تقسيم عقلي في معنى الفراغ اليقيني المنحصر بالثلاث التي ذكرناها ، وهي الاجتهاد والاحتياط والتقليد . والدليل عليه هو التالي . . .

✍️ وكتب ملك الظلام بتاريخ ٧-٧-٢٠٠١ ، السابعة والنصف مساء :

كلامك يا أخ نون ... ليس فيه أي دليل على عدم جواز التقليد ، فأنت تبني المسألة على عدم قيام المرجع بالتدليل على قوله ... وكأنك استنبطت أن المرجع يتهرب من ذكر الدليل ... وهذا واضح من قولك (وكانوا يقصدون بالتقليد أي الأتباع بدون دليل كما هو حاصل الآن) ... ولا أقول لك سوى أن الرسائل العملية معروفة بأنها مجردة من الدليل للاختصار لاغير ..

✍️ وكتب الكاظميني بتاريخ ٧-٧-٢٠٠١ ، الثامنة والثلاث

مساء :

الأخ المحترم :

الفصل الخامس : رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية..... ١٥١

لو راجعت ما كتبته لك لوجدت أن التفاصيل لمسألة التقليد كان منذ زمان الأئمة عليهم السلام ، ولا يحتاج الى بيان أكثر وإنما يحتاج الى مراجعة منك .

وأما بالنسبة الى الروايات التي تدل على جواز التقليد فهي كثيرة ، وقد ذكرت لك ثلاث روايات لم تجني إلا على واحدة، وحتى حوارك على الواحدة فيه ما فيه ، حيث أن الافتاء المذموم هو الافتاء بدون علم ، وهذا ليس مقصوداً على الامامية ، بل هو متبنى كل الطوائف الاسلامية دون استثناء ...

قال العاملي :

هنا مشاركات متعددة من السيد الكاظميني والفاطمي وملك الظلام ، ناقشوا روايات أحمد الكاتب التي جاء بها في ذم التقليد، وبينوا له أنها في أصول الدين لا في فروعه ، وفي القول بالرأي مقابل الاعتماد على المتأثر والسنة والأدلة المعتمدة .. وأتوا لأحمد الكاتب بعدد من الروايات الواردة في الاجتهاد والتقليد ..

ولكن أحمد الكاتب لم يقتنع فكتب بتاريخ ١١-٧-٠٧ -

٢٠٠١ ، الثامنة والربع مساء :

الأخ الكاظميني (وهو يكتبها دائماً الكاظميني بالضاد !) :

أعتقد أننا مختلفان في فهم معاني الافتاء والرأي والاجتهاد والتقليد ، الواردات في الروايات ، ولعلك انطلقت مستميتاً لتأويل المعاني الواردة حتى لا تتعارض مع ماتريده ، فالافتاء المنهي عنه هو الافتاء بغير علم ، بينما إذا ورد الأمر بالافتاء فتؤوله بأنه يعني كالاكتفاء الحاصل الآن ، والرأي هو الرأي المأخوذ خارج الروايات ، والاكتفاء هو الاجتهاد مقابل النص ، والتقليد هو متابعة العلماء المنحرفون ، وأن ورد الأمر به فهو بمعنى التقليد الحاصل الآن .

أنا أرى ذلك بجانب للموضوعيه ، وتحيز واضح لما تريد إثباته مسبقاً !

📖 وكتب العاملي بتاريخ ١١-٧-٢٠٠١ ، العاشرة والربع صباحاً :

نصيحة أخوية يا أخ نون.. إذا أردت أن تفتح موضوعاً علمياً .. فاقراً حوله .. ولا تكتب على بعل .. يعني على دم .. عنوان موضوعك يدل على أنك لم تعرف أن التقليد مصطلح فقهي أو أصولي.. وكلامك فيه .. يدل على أنك لم تقرأ كتاباً واحداً في الموضوع ، مثل كتاب الاجتهاد والتقليد للسيد الخوئي

الفصل الخامس : رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية..... ١٥٣

مثلاً .. ومؤلفات فقهاءنا وفقهاء السنيين في الموضوع ، قد تزيد على مئة كتاب ورسالة ..

ذلك أنك لم تفرق بين التقليد في أصل الاعتقاد بالدين المنهي عنه .. والتقليد في معرفة معالم الدين وأحكامه المأمور به في مثل قوله تعالى : فاسألوا أهل الذكر .. والمعمول به في كل مجتمعات العالم بالرجوع الى أهل التخصص ..

كما يدل كلامك على أنك لاتعرف ماذا تريد .. وما هو البديل عندك وأنت تدعو الى رفض التقليد .. هل تدعو الشيعة الى ترك تقليد مراجعهم وتقليدك أنت .. أو تدعوهم الى أن يصيروا مجتهدين اجتهداً ديمياً ؟!

فارحموا الناس فيما تقدمونه لهم .. ولا تشككوهم فيما لا علم لكم به ..

إلا اتباع الظنون ، والاحتمالات ، والأوهام .

✍ فكتب أحمد الكاتب بتاريخ ١٢-٠٧-٢٠٠١ ، الخامسة صباحاً :

الأخ العاملي :

أنا معك فعلي لا يرقى الى علمكم ، لذلك أرجوكم الافادة وأطلب منكم الرفادة . أما ما قلت ذلك أنك لم تفرق بين التقليد

في أصل الاعتقاد بالدين المنهي عنه .. والتقليد في معرفة معالم الدين وأحكامه المأمور به في مثل قوله تعالى : فاسألوا أهل الذكر.. والمعمول به في كل مجتمعات العالم بالرجوع الى أهل التخصص ..

فأقول : إن معالم الدين لا تأخذ ممن يصيب ويخطئ ، بل يجب أن تأخذ من المعصوم ؟ أليس كذلك ؟ وأهل الذكر هم المعصومون الأربعة عشر ، فهل تدعو الى اتباع الظن وهو الذي لا يغني من الحق شيئاً ؟!

وتقول : وما هو البديل عندك وأنت تدعو الى رفض التقليد .. هل تدعو الشيعة الى ترك تقليد مراجعهم وتقليدك أنت .. أو تدعوهم الى أن يصيروا مجتهدين اجتهداً ديمياً ؟!

وأقول لك : أنا لا أرفض فكرة التقليد ، ولكن أرفض أن تكون جزءاً من الشريعة ، وأن تلبس لباس الحرام والحلال ، وهي ليست كذلك بالامكان الدعوة الى اتباع التنظيم بعيداً عن تشريع أحكام جديدة لا أصل لها . وأنت قلت بنفسك :

(وما هو البديل عندك وأنت تدعو الى رفض التقليد..)

أي إن هذا التساؤل كان دافعاً لتبلور مسألة التقليد عند الامامية .

قال العاملي :

وبما تقدم .. اتضح أن أحمد الكاتب لم يستوعب مسألة الاجتهاد والتقليد ، لا عند الشيعة ولا عند السنة .. وأن مفهومها أساساً لم يتبلور في ذهنه ..

أما عند الشيعة الامامية فالاجتهاد والتقليد ، مبني على أدلة قطعية من الكتاب والسنة والاجماع والعقل .. حاله حال بقية عقائدهم وفروعهم والحمد لله .. وليس مبنياً على التخرص والتظني كما رأينا من أحمد الكاتب .. ومن قلدهم !



الحساسية المفرطة من المرجعية الشيعية

كتب أحمد الكاتب في شبكة هجر الثقافية بتاريخ ٢١-٧-٢٠٠١ ، الثامنة صباحاً موضوعاً بعنوان (هل أنتم مع تقسيم الناس الى عامي وغير عامي ؟) ، قال فيه :

يا ترى من قسم الناس هذا التقسيم الجائر؟! وهل هذا التقسيم لا زال حياً في عصر العولمة وثورة الاتصالات؟!!

هل يجب أن يختفي من أذهان الفقهاء الأسلوب القديم في التعامل مع الناس الأميين الذين لا يقرؤون ولا يكتبون ، ليحل محله أسلوب جديد يحكمه احترام الآخرين ومخاطبتهم بالدليل ؟

✍️ وكتب العاملي بتاريخ ٢١-٧-٢٠٠١ ، التاسعة إلا ربعاً صباحاً :

سلم الله ذهنك يا أخ أحمد ، لماذا هذه الحساسية من الأسماء الطبيعية ؟! فمن الطبيعي أن نقول : المكلف بالاحكام الشرعية إما عامي يعني عادي من عوام الناس ، لايعرف الأحكام . وإما مجتهد .. أو محتاط ..

وإذا كنت تريد أن تشمل بثورتك العظيمة التسميات .. فلماذا تقتصر على المطالبة بحق الناس في مقابل المجتهدين فقط ؟! لا بد أن ترفض مصطلح (طبيب ومراجع) فتقول مثلاً : (طبيب ودفاع فلوس) ! وتقول (الموظف وسيده المراجع) وتقول (المحامي وضحيته المظلوم) وتقول (الحاكم وضحاياه المحكومين) وتقول :

(الكاتب .. وضحاياه القراء) !!!

وساخط .. وضحاياه كل المسخوط عليهم !!

الفصل الخامس : رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية.....١٥٧

📖 وكتب أبن أبي التراب بتاريخ ٢١-٧-٢٠٠١ ، العاشرة
والثالث صباحاً :
أخي الكريم :

ما علاقة الفقه بالعولة وثورة الاتصالات ؟! أم أنك تظن أن
بمجرد حصولك على ديسك برامج فقهية، فأنت أصبحت فقيهاً!!

📖 وكتب (The student) بتاريخ ٢١-٧-٢٠٠١ :
الأخ نون ، يظهر من كتاباتك أنك غير راض عن التقليد
والمقلدين .

ومن خلال متابعتي لكتاباتك أشعر أن فيها أمراً مهماً حول
المنهج الفقهي الشيعي لا بد أن يعلم ، ولكني غير قادر على فهم
ما تريد ان تقول بحكم عدم تخصصي فلو تختصر القضية وتعطينا
البديل عن التقليد . وشكراً .

📖 وكتب (moon light) بتاريخ ٢١-٧-٢٠٠١ ،
الثانية عشرة ليلاً :

إذا وقفنا عند كل مسمى فلن نخلص أبداً ..!!
فماذا تعني كلمة عميل في البنك ، وماذا تعني كلمة عميل في
السياسة ، الكلمة واحدة ع م ي ل أربعة حروف فقط ، لكن
المعنى مختلف جداً ..

من الطبيعي أن لكل مهنة بعض المصطلحات ، لايجب علينا التحسس منها أبداً .

✍️ وكتب أحمد الكاتب بتاريخ ٢٢-٠٧-٢٠٠١ ، العاشرة

مساء :

وما هي حدود التخصص في نظركم؟
وأفهم من كلامكم أن الدفن أصبح مهنة كباقي المهن "
الطبيب والمحامي.." هل هذا صحيح ؟

✍️ وكتب الصيف بتاريخ ٢٣-٠٧-٢٠٠١ ، الحادية عشرة

صباحاً :

هل أنتم مع تقسيم الناس الى عامي وغير عامي ؟
يا ترى من قسم الناس هذا التقسيم الجائر .. أنت الخصم و
الحكم ؟

أنا مع التقسيم .. كل له اختصاص ، وليس بعيب أن نكون
عوام في هذه المسألة ، لأنها عين الحقيقة .

و لقد طرحت موضوعاً في واحة أخرى من حوالي الشهر عن
تعدد الأدوار و أعتقد ان هذا التقسيم ينطبق عليه ، فمثلاً أنا
متخصص في العلوم الطبيعية ولكني عامي في أمور الهندسة ..
وهكذا ..

الفصل الخامس : رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية..... ١٥٩

صحيح أنه لا كهنوت في الاسلام ، ولكن هناك أفاضل متخصصون في ذلك ، ويجب علينا احترامهم وتسميتهم بما يليق ، وهذا لا ينتقص حق الآخرين ، سواء قلنا عنهم عاميين أو غير ذلك .

✍️ وكتب أحمد الكاتب بتاريخ ٢٤-٧-٢٠٠١ ، التاسعة صباحاً :

الضيف :

إذا كان كما تقول فلا تدعوا أحداً من أهل المذاهب الأخرى لمذهب أهل البيت ، فهو مثلك يقلد علماءه ، ويترك هذه الأمور للمتخصصين . وبذلك فهو معذور أمام الله .

✍️ وكتب ظافر بتاريخ ٢-٧-٢٠٠١ ، الخامسة والنصف عصرًا :

على مهلك يا أحمد .. من قال إن التسمية جائزة ؟
أوما قرأت بل أو ما سمعت : من كان (من الفقهاء) مخالفاً
لهواه مطيعاً لأمر مولاه ، فعلى العوام تقليده .
بالمناسبة عامي مفرد عوام ..

١٦٠.....نظرات الى المرجعية

ثم لماذا هذه الحساسيه من هذه المفرده ؟ لوسألوني عن مقدار علمي في هندسة الالكترون ، لأجبتهم بلا تردد : إنني لا أعلم شيئاً .

✍️ وكتب ملك الظلام بتاريخ ٢٤-٧-٢٠٠١ ، الثامنة والنصف مساء :

للأسف يا أخ أحمد الكاتب... أنت كما كنت سابقاً.. تثير بعض الكلام الفارغ وتدعي الكثير من الأمور التي لا أساس لها إلا في ذهنك ... وعندما تجاب برد لا يمكنك مجاھتہ ... تتهرب من الإعتراف بذلك...وتطرح أسئلة أخرى !!

يا أخوان ... الأخ أحمد (نون) يفتح الكثير من المواضيع ولا يستمر في نقاشها...يجيب إجابات لا معنى لها ، ويبقى على عادة فتح المواضيع والردود التي يتضح فيها التهرب... أرجو منكم أن نقف مع بعضنا البعض ونطلب من المشرفين عدم السماح له بفتح مواضيع أخرى قبل إنهاء هذه المواضيع التي يفهم فيها! والآن . . نفس الأسلوب الذي رأيناه منه سابقاً . . . تهرب وادعاءات . . .

لا بد من وضع حد لها... ودمتم .

الفصل الخامس : رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية..... ١٦١

✍️ وكتب أحمد الكاتب بتاريخ ٢٥-٠٧-٢٠٠١ ، السادسة والنصف : شكراً جزيلاً يا ملك الظلام .. وأرجو مراجعة موضوع " الأعلمية بين الممكن والمستحيل " لنرى من يترك المواضيع بدون أن ينهيها والحمد لله أنك لم تكن مشرفاً لهذه الواحة .

✍️ وكتب ظافر بتاريخ ٢٥-٠٧-٢٠٠١ ، السابعة والربع صباحاً :

مالك يا أحمد ، ألم تقرأ ؟ أو لم تسمع ؟ !
يبدو أنك لم تقرأ ما كتبت لك ، وإلا فأني موضوع ينفع مراجعته أمام ما ذكرت لك ؟ يا أخي إن ما ذكرته لك هو قول المعصوم عليه السلام ، لذلك أرجو أن تعيد النظر بمقالتك أن التسمية جائزة ..

هدانا الله وإياك الى طريق الحق .

✍️ وكتب د. ابن النفيس بتاريخ ٢٥-٧-٢٠٠١ ، الثامنة صباحاً :

تحية .. أنا لا أدري الأخ أحمد مستاء من التسمية لماذا ؟
بجال التخصص يفرض الأمر الواقع ، وهو من سيرة العقلاء ،
مثلاً .. العامي في المصطلح الفقهي هو لكل من هو غير مجتهد
أو محتاط ويمكن تطبيق ذلك على مجالات أخرى ..

١٦٢.....نظرات الى المرجعية

زيد من الناس مجتهد في الفقه ، ولكنه عامي في الهندسة التحليلية والمقاولات و الكمبيوتر ..

عمرو من الناس مجتهد في طبه وطباطه ، ولكنه عامي في الفقه والهندسه والكمبيوتر .. وهكذا في كل التخصصات ..

إذا كان المسمي قد أزعجك فقم باختراع تسميات جديدة ثم اطرحها على ذوي الاختصاص وبدون زعل ، وكن ديمقراطياً بالوسيلة وليس بالتشريع .
تحية للجميع .

✍️ وكتب أحمد الكاتب بتاريخ ١٩-٠٨-٢٠٠١ ، العاشرة وعشر دقائق صباحاً :
الاخوة الأعزاء :

أراكم تؤيدون أن ينحصر كل واحد في تخصصه وتعيون على من امتدت يده الى تخصص غيره ، ولكن هلا أجبتموني لماذا لا يلام الفقهاء على تعديهم على تخصصات غيرهم كما لسياسة والادارة ؟

هل يمكن لفقيه أمضى حياته بين كتاب الطهاره وكتاب الارث ، أن يكون سياسياً ماهراً أو مرجعاً في ادارة شؤون الملايين من الشيعة ؟

الفصل الخامس : رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية..... ١٦٣

هل هذا احترام للتخصص ؟

✍️ وكتب ملك الظلام بتاريخ ١٩-٨-٢٠٠١ ، العاشرة
والنصف صباحاً :

مثلك... من المتهربين والمتقافزين... يا أخ أحمد ..لا يحق له أن
يقول... (شكراً جزيلاً يا ملك الظلام وأرجو مراجعة موضوع
" الأعلمية بين الممكن والمستحيل " لنرى من يترك المواضيع
بدون أن ينهيها والحمد لله أنك لم تكن مشرفاً لهذه الواحة) !!
إرجع إلى الموضوع وانظر إلى من تهرب...

<http://forum.hajr.org/showthread.php?threadid=٢٣٥٦٠&pagenumber=٢>

(أرجو من المشرف على الواحة وضعه في الأرشيف ..
أحمد)... أين إجاباتك على الإشكالات التي طرحت... يا أخ في
ذلك الرابط .. ؟!

لا إجابات... مجرد تهرب وتقافز ... اعتدنا عليها من مثلك...
ثم تفضل... يا أخ... وافهم ولو مرة واحدة أن السياسي
والإداري اكتسب خبراته في تلك المجالات من جراء التعامل مع
الأوضاع والأمور والأشخاص... وهذا أمر يحصل مع العلماء
بكثرة . . . واكتسبوا خبراتهم من ذلك . . . فها أنت . . . يا

١٦٤.....نظرات الى المرجعية

صحفي . . . تدعي الخبرة في السياسة والإدارة والدين . . .
رغم عدم تخصصك في أي منهم . . .

وفي هذا الموضوع . . . أساسه رأي المشاركين في التقسيم
إلى عالم وعامي . . . لكنك لم تفتأ كالعادة لتحوّله إلى وسيلة
للطعن في العلماء . . . ظناً منك أنك أفضل منهم ، وأكثر دركاً
للمسائل . . . مع هذا . . . يبقى الحكم لله . . .

لا ترم الكلام على عواهنه . . . وقسه بميزان العقل . . .
وراجع ردودك قبل أن ترمي شخصاً بالتهرب . . . وعد إلى
مواضيعك التي تركك فيها المتناقشون لعلمهم بتهربك كفضيل
من مدينة الجزائر . . .

ودمت . . . وإياك وهذه الإدعاءات مرة أخرى . . .

✍️ وكتب أحمد الكاتب بتاريخ ٢١-٠٨-٢٠٠١، الثانية
والنصف ليلاً :

لا أدري من هو الذي يتهرب ولكن يمكنك الدخول والحوار
وسوف ترى .

✍️ وكتب ملك الظلام بتاريخ ٢٢-٨-٢٠٠١، الواحدة ليلاً:
أثبت في الحوار... من دون تحوير ... ولا تقافز ... ولا كلام
صحفي... ولا تهرب ... وكان الله مع الحق ... ودمتم .

الفصل الخامس : رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية..... ١٦٥

❦ قال العاملي : وهرب أحمد الكاتب كعادته عندما يظهر

ضعف أفكاره البائسة !



ختام .. لمصلحة من التشكيك في المرجعية ؟..!

✍ كتب العاملي في شبكة هجر الثقافية بتاريخ ١٠-٧-٢٠٠١ ، السابعة صباحاً ، موضوعاً بعنوان (لمصلحة من .. تشييت مرجعية الشيعة وحملات التشكيك فيها..!) قال فيه :

المرجعية الشيعية من بركات النبي وأهل بيته الطاهرين ..

صخرة عصية تحطمت عليها حملات عاتية عبر التاريخ ..

ولو أن المرجعية الشيعية خضعت كما خضعت مشيخة الاسلام التركية ، لكان وضع المسلمين اليوم أسوأ مما هو عليه بمراحل ..

لا أريد أن أعدد إنجازات المرجعية الكبرى في تاريخ بلادنا ..

بل أريد أن أؤكد أن وجود مرجع محترم يفتي فيسمع كلامه الشيعة .. يعتبر أمراً خطيراً عند أعداء الأمة وخصومها.. فهم متفقون خاصة بعد ثورة ايران على إنهاء المرجعية الشيعية إن استطاعوا .. والتشكيك فيها بما استطاعوا ..

ومع الأسف نرى أن فئة من المثقفين وأصحاب النظرة الضيقة يساعدونهم من حيث لا يشعرون ..

ليتهم يقدمون بديلاً معقولاً لوضع المرجعية ..

ليتهم عندما ينتقدون لا يشخصون النقاش ..

ليتهم ينظرون الى الأمور بواقعية ومنطق الحكم الشرعي ..

ليتهم ينظرون الى مسيرة الأمة الاسلامية وطاقاتها الكبرى

(الشيعة) بنظرة شمولية مستقبلية .. ويساعدون على الحفاظ

على هذا المركز العلمي-القيادي الشعبي ، المستقل عن كل

الحكومات حتى الحكومات الشيعية ..

ليت ..؟

✍️ وكتب الكاظميني بتاريخ ١٠-٧-٢٠٠١، الثانية عشرة

والربع ليلاً :

شيخي الجليل العاملي المحترم :

إن ما تفضلت به من طرح ، فعلاً ما تعانيه الشيعة في هذه

الفترة ، خصوصاً أنه بدأت هذه التشكيكات تصدر من بعض

الشيعة الذين اشتبه عليهم الأمر فأخذوا ينظرون بواقعهم الخاص

دونما النظر الى واقع المرجعية التي خدمت المذهب طوال فترة

الغياب ، فأصبحت هناك صيحات نسمع أصداءها بين الحين

والآخر تنادي بالمرجعية الحركية والمرجعية الحديثة والمرجعية الشبابية! وغيرها من هذه المسميات التي تتم عن عدم إحاطة النادي بتاريخ مرجعتينا المجيد ، خصوصاً أن هذه الصيحات ابتدأت خفافيش الفتن تصدح بها ، مستغلين التخبط الفكري الذي يعيشه البعض ، فأصبح المتكلم عن الألفية الفقهية وبيان آراء الفقهاء فيها متهماً بأنه صاحب فتنة ، وأنه يرنو الى تشتيت الشيعة وتمزيقهم وتفريق كلمتهم ، حيث بات الكلام حول المرجعية من الأمور التي يندى لها جبين الناس .

لم نكن يوماً كما نحن اليوم ! فهذا تاريخ علمائنا في النجف الأشرف وفي قم المقدسة .. وما أراه إلا تاريخاً ناصع البياض مشرقاً مجيداً خالياً من تلك النعرات والحساسيات ، فكان في زمان واحد مرجعان أو أكثر في نفس المدينة .

وكان الذي يرجع الى مرجع ، يكنُ الاحترام والتقدير للمرجع الآخر ولكل العلماء ، خلافاً لما هو اليوم .

فإذا ناقشت أحداً حول ألفية مرجعه اهتمت بأنك تروج لمرجعك ، وكأن المسألة مسألة تنافس سوقى ، وما أرى هذه

١٧٠.....نظرات الى المرجعية

الحالة إلا حالة يرثى لها ، وصانعها هم العوام الذين وضعوا
نفسهم في أماكن غيرهم من ذوي الاختصاص !

وهذا فعلاً ما لمست في السنوات القليلة الماضية فأصبح العامي
يقرر أعلمية المرجع ، ويقرر أن فلاناً أهل للتقليد !! ولا يخفى
على القارئ لو استمرينا في هذا المنوال سوف نتردى أكثر !

أنا أدعو الناس خصوصاً الشباب أن يلتصقوا بالحوزة العلمية
ومراجعة علمائها في كل صغيرة وكبيرة ، حتى تقوي الحوزة بهم
ويقوى دينهم برجوعهم للحوزة . ودمتم لكل الخير .

✍️ وكتب المحمدي بتاريخ ١١-٠٧-٢٠٠١ ، الواحدة
والربع صباحاً :

أحسنتم وجزيتم خيراً مولانا العاملي .
ولكن بعضهم مع الأسف قد قرأ كتاباً أو كتابين أو سمع
محاضرة أو محاضرتين ، ومن ثم بدأ ينظر لحال المرجعية الشيعية .
اللهم أحييني محيا محمد وآل محمد .

وأمتني ممات محمد وآل محمد .

✍️ وكتب الحقاني ١١-٠٧-٢٠٠١ ، الواحد والنصف ظهراً:

اللهم صلى على محمد وآل محمد...

إخوتي الأفاضل وشيخنا العاملي جزاكم الله خيراً على ما
تفضلتم به .

وفي الحقيقة شيخنا الجليل بأن ما تفضلت به هاجسي
وهاجس كل شيعي موال ولاية حقيقة لأهل البيت عليهم السلام .
وللأسف هذا الواقع الذي نعيشه هذه الأيام ، والبعض بدأ
يقدر العمامة فقط وتناسى أو نسي أن يقدر الفكر الأصيل
والمنهج الصحيح الخالي من الشوائب ، والبعد كل البعد عن
العاطفة الزائدة أو الزاوية الضيقة كما تفضلتم .

وحديثك بالحقيقة ذكرني باتفاقية شرم الشيخ التي عقدت في
٩٥ أو ٩٦ إن لم تخني ذاكرتي في أيام شن المقاومة الإسلامية
حملاتها القوية ضد اليهود وكذلك التفجيرات الانتحارية في
داخل القدس المحتلة ، حيث ذكر لي أحد السادة الأفاضل بأن من
الاتفاقيات كيفية الدخول بين الشيعة ونشر البلبلة والطائفية بين
الطائفة الواحدة ، وذلك قمة الابتلاءات التي ابتلينا بها .

أسأل الله العليّ القدير بحق محمد وآل محمد أن يرد هذا الكيد
الى أعداء الأمة الإسلامية ، وأن يخرجنا من بين أيديهم سالمين
وغائبين .. والله فوق كل ظالم ...

١٧٢.....نظرات الى المرجعية

✍️ وكتب عزام بتاريخ ١١-٠٧-٢٠٠١ ، الثانية بعد الظهر :

الاخوة المحترمون ، السلام عليكم :

لابد لنا من معالجة السبب في الحالة المرضية التي يعانها الوضع الشيعي . وفي نظري أن السبب في ذلك يعود الى جهل الشيعة بتاريخ المرجعية ودورها المشرف ، فالعلاج لابد أن يكون متناسباً مع أسباب المرض .

وكذلك لابد من علاج للوقاية .

✍️ وكتب أحمد الكاتب بتاريخ ١١-٠٧-٢٠٠١ ، الثامنة

صباحاً :

المرجعية . . . فكرة تنظيمية ألبست لباساً فقهياً . لا أحد ينكر ما للمرجعية من فوائد عادت على الشيعة بل حفظت وجودهم ، فكل جماعه تفنى بدون قيادة . ولكن الملاحظ هو الطرح الايدلوجي الواضح للمسألة وتلبيسها اللباس الفقهي ، بل وجعلها مدار قبول الأعمال من عدمه .

وأعتقد أن هذا المدخل هو نقطة الضعف التي ستقلل من قيمة المرجعية في نظر الأتباع ، ويكن مقارنتها بالطرح الايدلوجي لمسألة ولاية الفقيه وهو الحاصل في ابران . أرجو من الاخوة

خام .. ١٧٣ ..

الابتعاد عن أدلة موضوع التقليد والاجتهاد ومناقشته بعيداً عن
المصالح الطائفية والفئوية .

✍️ وكتب العاملي بتاريخ ١-٧-٢٠٠١، العاشرة والنصف
صباحاً :

الأخ أحمد الكاتب (نون ١١) :

لو أنصفت لقلت إن مرجعية الأنبياء والأوصياء والعلماء ..
حاجة طبيعية منطقية عقلانية لكل دين أنزله الله تعالى .. بل هي
حاجة طبيعية لكل منهج أرضي يشتمل على نظرة معينة للكون
والحياة والانسان وتشريعات لحياة الانسان ..

ولكن (موتور) ذهنك يعمل بطريقته الخاصة ، فنراك مغرماً
بالرأي الشاذ مع الأسف .. ونراك تدعو لهدم البناء الطبيعي في
الأمة ، ولا تقدم له بديلاً !!

يا أبا أمل .. أفرض أنه أسلم على يدك مدينة بكاملها في
بريطانيا . . ألا يحتاج هؤلاء الى من يبين لهم معالم دينهم
وأحكامه ؟ ماذا تقول لهم ؟ هل تقول لهم : اجتهدوا أنتم
واعرفوا تفاصيل عقائد الاسلام وأحكامه ؟

هل تقول لهم : قلدوني أنا واركوا المتخصصين من فقهاء
الاسلام ؟

بالله عليك ماذا تقول لهم !!؟

✍️ وكتب ملك الظلام بتاريخ ١١-٧-٢٠٠١، العاشرة

والنصف مساء :

كلامك يا أخ أحمد الكاتب ليس فيه ولا دليل واحد على ما

تدعيه . .

ساند كلامك بالأدلة واطلع على الكتب قليلاً...وتعلم أن

الطرق ثلاثة.. الإحتياط.. الإجتهد.. التقليد .. لكنك مصر

على الحصر طبقاً لما رأيته . . . (وتلييسها اللباس الفقهي بل

وجعلها مدار قبول الأعمال من عدمه) . . . واستعمال

المصطلحات مثل (إيديولوجية) لا يصلح في مثل هذه المواضيع

. . . لأن استعمالك له خاطئ . . . نظرياً وتطبيقاً . . . في

الموضوع . . . لأنه ببساطة لا دخل له فيه !

تفضل وعد إلى موضوعك (الأعلمية بين الممكن والمستحيل ؟)

... حديثنا هناك لم ينته ... فقد أثبت بنفسك أنك لم تطلع على

حيثيات المسألة...وأخذت تقول وتصفف الكلام...لكنك أدنت

نفسك بنفسك...

تم .. والحمد لله رب العالمين .



الفهرس

٣ مقدمة

الفصل الأول

٩ بين مرجعية المؤسسة و مرجعية الشخص ..

الفصل الثاني

٧١ ضرورة توحيد فهمنا للمرجعية العليا للشريعة

الفصل الثالث

٨١ خطر تحويل المرجعية الى مؤسسة مثل الفاتيكان !

الفصل الرابع

١٠٩ الحقوق الشرعية .. أو مالية المرجعية

الفصل الخامس

١٤١ رد شبهات أحمد الكاتب على التقليد والمرجعية

١٦٧ ختام .. لمصلحة من التشكيك في المرجعية ..؟! !

